كتاب الأهرام الاقتصادي

٨٧

أفريقيا ومتغيّرات ٩٤

د. عبد الملك عودة

العدد ٨٧ - أول أبريل ١٩٩٥ - الثمن جنيهان

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريًا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الادارة

ابراهيم نافع

رئيس التحرير

عصام رفعت

سكرتير التحرير

شهيرة الرافعى

المدير الفنى

فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٢٤ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولارا امريكيا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا امريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠
— تلكس : ٩٢٠٠٢ ـ ٩٣٣٤٦
— فاكسيملى ٥٧٨٦٠٢٣
— الرقم البريدى : ١١٥١١

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

افريقيا ومتغيرات ٩٤

د. عبد الملك عودة



مقدمة

فى خضم الأحداث العالمية المتلاحقة ووسط التغيرات السريعة التى تشهدها دول العالم تسقط أفريقيا أحيانا من قائمة الاهتمامات الدولية.

إلا أن وضع مصر وارتباطها الوثيق بالقارة وبما يحدث فيها يحتم علينا متابعة مجريات الأمور فى افريقيا والمشاركة فيها بما يخدم مصالح دولها المختلفة.

وفى الكتاب الذى نقدمه للقارىء هذا الشهر رصد وتحليل شامل لما شهدته القارة الافريقية خلال العام الماضى وانعكاساته على مستقبلها. وقد قام بهذا الجهد الكبير واحد من أكبر المتخصصين فى الشئون الأفريقية وهو الدكتور عبد الملك عودة الذى يقدم فى هذا الكتاب رؤيته التحليلية لمختلف القضايا الأفريقية ومستقبل العلاقات المصرية ـ الأفريقية من تجارة وتعاون اقليمى فى كافة المجالات.

نرجو ان نكون بهذه الدراسة العلمية الشاملة قد قدمنا اضافة جديدة إلى المكتبة العربية وإلى القارىء العربى فى كل مكان.

والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمة

- بعد انتهاء الحرب الباردة - اصبحت الأولوية في تفكيري هي متابعة موضوع المصالح القومية للدولة المصرية في قارة افريقيا من حيث التغير والحماية والتنمية في المناطق والدول الواقعة ف يما يلي الحدود الجنوبية للدولة المصرية.

- وفي داخل هذا الاطار المصري الافريقي نشرت بمجلة الاهرام الاقتصادي مجموعة المقالات التي يحتويها هذا الكتاب، وهي متابعات اسبوعية لأهم الاحداث الافريقية خلال عام ١٩٩٤ وحتى مطلع عام ١٩٩٥ وتتحدد الرؤية في العرض والتحليل على اساس ان ترتيب وأولويات المصالح القومية المصرية في دول الجوار والتخوم فيها اختلاف عن ترتيب وأولويات هذه المصالح في باقي مناطق وجهات القارة الافريقية.

-وفي تقديري ان اختيار هذه الرؤية يستند الى تفاعل ثلاث مجموعات من الاسباب:

الاولى: تتعلق بقضايا مياه النيل وميزان القوى وعلاقات الحوار.

الثانية: تتعلق بقضايا التجارة والتعاون الاقليمي والتحول الديمقراطي والحروب الاهلية والنزاعات الاثنية المسلحة.

الثالثة: هي اتجاهات التغير في مراكز وسياسات القوى والدول الافريقية الفاعلة على المستوى الاقليمي والجهوي، وكذلك معنى التنافس والتغير في سياسات الدول المانحة ذات الاهتمام والمصالح في البر والبحر.

- ولاعتبارات النشر في الكتاب يتم ترتيب المقالات الى ثلاثة اقسام هي:

القسم الاول: يتحدث عن قضايا دول الجوار والتخوم في القرن الافريقي ومنطقة النيل

القسم الثاني: يختص بقضايا دولة جنوب افريقيا وجيرانها في منطقة الجنوب الافريقي

القسم الثالث: يشمل قضايا وأحداث متنوعة في المناطق الاخرى من القارة الافريقية

د. عبد الملك عودة

القسم الاول:

- السلام ودول الجوار
- خريطة القرن الافريقى وشرق افريقيا
- الحرب الاهلية فى الصومال
- دول هضبة البحيرات

الجديد فى أزمة السودان

■ نظمت جمعية الحقوق والعدالة البريطانية لقاد سياسيا فى مجلس اللوردات البريطانى تحت رعاية البارونة كوكس، شاركت فيه شخصيات رفيعة المستوى من قيادات المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية مثل زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى والامين العام لحزب الامة. وممثلو منظمة حقوق الانسان والحزب الشيوعى والتجمع الوطنى الديمقراطى وحضر من الجنوب والغرب ممثلو قيادات التمرد المسلح وشخصيات سياسية معروفة.

■ وسيطر على الحديث فى هذا الاجتماع موضوعان جديران بالمتابعة والتقييم الاول تعدد وتنوع الرؤى والتصورات تجاه مبدأ حق تقرير المصير فى الجنوب والمناطق المهمشة والثانى وضوح الدعوة لتدويل قضايا السودان والى التدخل الخارجى لاسقاط النظام السياسى الحالى ونعرض فيما يلى اراء بعض الاطراف المشاركة فى الاجتماع.

■ الحزب الاتحادى الديمقراطى: اكد المبادىء التى سبق ان اعلنها وهى الايمان بالوحدة والديمقراطية والتعددية وان الحرب الاهلية فى الجنوب ليست زريعة للمطالبة بحق تقرير المصير. ودعا لاقامة نظام حكم فيدرالى بين الشمال والجنوب مع حكم اقليمى متطور لكل اقاليم السودان تعبيرا عن حقائق التنوع والتباين الثقافى والدينى والعرقى، ويرى ان الحل النهائى لأزمة السودان الحالية يبدأ بإسقاط النظام السياسى الحال واقامة ديمقراطية تعددية وعقد مؤتمر قومى دستورى وفقا لميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى وطالب بتدخل بريطانى للمساعدة فى التوصل الى حل الوضع المتأزم فى السودان.

■ حزب الأزمة: اكد اراء السيد الصادق المهدى المعلنة من قبل بشأن ازمة الحكم الحالى فى السودان وطرح تصورا تفصيليا لحل الازمة الراهنة انطلاقا من اعلان نيروبى عام ١٩٩٣ باعتباره اساسا للدستور الجديد فى السودان والذى يقوم على الديمقراطية التعددية وطالب بوقف فورى لاطلاق النار وفصل القوات المتحاربة تحت اشراف الامم المتحدة واقترح فترة انتقالية تستمر من اربع الى ست سنوات يقوم فيها نظام حكم فيديرالى او

كونفدرالى يتم فى ظله توزيع السلطة بين الجنوب وبين المؤسسات الاتحادية التنفيذية والتشريعية، وان تنقسم الفترة الانتقالية الى مرحلتين الاولى سنتان لبناء مؤسسات الدولة وعقد المؤتمر القومى الدستورى والثانية اربع سنوات وقد تختصر الى سنتين لتطبيق الاتفاق الذى تتوصل اليه الاطراف السودانية المتنازعة من خلال اجراء انتخابات تشريعية للبرلمان الاتحادى القومى والبرلمانات الاقليمية، وفى نهاية المرحلة الثانية يجرى تنظيم استفتاء عام حول حق تقرير المصير، ويطرح على الجنوبيين للاختيار بين سودان جديد وعادل وبين الانفصال وطالب ممثلو الحزب مجلس الأمن بالتدخل لايقاف الحرب الاهلية وتنظيم انتخابات ديمقراطية تحت اشراف دولى مع فرض عقوبات فى قطاعات السلاح والنفط ضد الحكم الحالى فى البلاد.

■ الحزب الشيوعى: يرى ان حق تقرير المصير هو حق مشروع لأى مجموعة سكانية فى السودان ويوافق الحزب على التطبيق من حيث المبدأ الا انه له شروطا وترتيبات لابد من توافرها قبل التطبيق وهى السلام والديمقراطية والتوصل اليهما يكون باسقاط النظام الحال فى البلاد.

■ فصائل التمرد والشخصيات الجنوبية: اجمع ممثلوها فى وضوح على التمسك بحق تقرير المصير للجنوبيين فى اطار ضمانات دولية تضمن عدم نقض الشماليين للعهد والاتفاق مع اهل الجنوب، واكد المتحدثون ان الحرب مستمرة حتى يقبل الشماليون بحق تقرير المصير، وان الجنوبيين لا يمكن لهم الانتظار حتى يتم تغيير النظام الحاكم حاليا فى السودان وانه لا فرق بين الدكتور حسن الترابى والسيد الصادق المهدى بشأن موضوع التوجه الاسلامى للبلاد. وان التجمع الوطنى الديمقراطى قد فشل ومات موتا طبيعيا واشار المتحدثون الى تطلعهم نحو دور بريطانى لدعم مطلب حق تقرير المصير للجنوب.

■ النظرة الفاحصة الى اسلوب الحديث والتغير فى سياسات واتجاهات الاحزاب والشخصيات

- تشير الى تزايد الدعوة والرغبة فى التدخل الخارجى لاسقاط النظام وايقاف الحرب الاهلية واجراء انتخابات ديمقراطية بإشراف دولى، كما نلاحظ وجود تنوع وتباين بين المتحدثين بشأن مستوى هذا التدخل ونوعيته

وترتيب اهدافه، ولكن الاجماع هو نحو طلب التدخل من جانب الامم المتحدة ودول الشمال الاوروبى والامريكى، كما نلاحظ انه لم ترد اشارات الى انتظارا وتوقع تدخل او دور فعال لمنظمة الوحدة الافريقية او لجامعة الدول العربية، او لمنظمة المؤتمر الاسلامى وهذا معناه ان الحل المطروح او المتوقع لن يكون فى اطار اقليمى او بمعاونة من دول الجوار فى القرن الافريقى او منطقة نهر النيل.

■ ومن جانب اخر فأن الحكومة السودانية كانت ومازالت تسعى نحو تعاون او مساعدة من اطراف خارجية لحل الازمة الراهنة فى البلاد ولا اشير الى ما جرى من اتصالات ومحادثات مع اطراف اوروبية وامريكية تدور حول ايقاف الحرب الاهلية واستخدام الاسلوب السياسى التفاوضى بين الحكومة وفصائل التمرد الجنوبى، انما اشير الى ما جرى بعد عام ١٩٩٠ فقد قبلت الحكومة بالمسعى النيجيرى للوساطة بين الجانبين فى مفاوضات ابوجا ثم التحول الى طلب المسعى الحسن والتوفيق بين الجانبين من اوغندا وكينيا وباقى دول منظمة ايجاد وهى الوساطة التى توقفت اخيرا والتى كانت تشرف عليها كينيا. وهناك العديد من التصريحات والبيانات الحكومية فى هذا الشأن كما ان الدكتور حسن الترابى قد صرح بمطلب التعاون السياسى من جانب كينيا واوغندا لممارسة ضغوط على فصائل التمرد المسلح

■ ان السودان فى أزمة توشك ات تودى بالتراب الوطنى وبالدولة الجامعة الى التفكك والتقسيم الذى لا وحدة بعده ولا رجعة فيه: وان النذر ظاهرة لكل ذى عينين.

الأطراف السودانية فى نيروبى

■ وصل ملف النزاع المسلح فى السودان الى نيروبى، بعد ان مر على عدد من العواصم الامريكية والاوروبية والافريقية مثل واشنطن ولندن وابوجا واديس ابابا. ومن المعلوم انه ليس من بين هذه العواصم اى مدينة عربية فى المنطقة العربية الافريقية.

■ فى نيروبى يستقر الملف حاليا بين يدى اللجنة الرباعية المكونة من رؤساء كينيا وأوغندا واثيوبيا واريتريا. الذين فوضتهم قمة دول ايجاد منذ اجتماعها فى سبتمبر ١٩٩٣. وكانت حكومة السودان قد دعت القمة للوساطة من اجل وضع آلية لمعالجة النزاع المسلح والتوصل الى حل سلمى نهائى للحرب الاهلية. وقد قام وزراء خارجية دول اللجنة برئاسة كينيا بالاتصالات والتحادث مع اطراف النزاع لاعداد اجندة المفاوضات وموعد الاجتماع ومستوى التمثيل فيه. وفى يوم ٩ مارس ١٩٩٤ تقابل الرؤساء الاربعة واقروا ما تم من اتصالات وترتيبات واجراءات استعدادا للتفاوض ودعوا الاطراف السودانية الى الحضور والاجتماع فى نيروبى يوم ١٧ مارس ١٩٩٤ واستطرادا نشير الى ان اوغندا واثيوبيا اقترحت مشاركة الرئيس البشير والعقيد جرانج فى اجتماع ٩ مارس ولكن كينيا رفضت بدعوى ان الاجتماع مقرر لوضع ترتيبات واجراءات تقوم بها لجنة الوساطة الرباعية.

■ وقد دعى للمشاركة فى المفاوضات الرئيس البشير والعقيد جون جرانج والدكتور رياك امشار، ولم توجه الدعوة الى الآخرين من المدنيين والعسكريين الجنوبيين المشاركين فى النزاع بأسلوب عسكرى او بأسلوب سياسى من الفصائل والاحزاب والشخصيات العامة. وحضرت الاطراف السودانية الثلاثة ومراكزهم التفاوضية كالتالى:

- الرئيس البشير يحقق تقدما بالميزان العسكرى ضد المتمردين فى فصل الجفاف الحالى، وان لم يصل الى مستوى الحسم العسكرى النهائى، ويأمل فى نجاح وساطة دول منظمة ايجاد حتى يحول دون التدخل المباشر والعلنى للسياسات الامريكية والاوروبية التى تستعد لنقل القضية الى مجلس الامن

- العقيد جرانج عقد المؤتمر الاول لحركته في جنوب السودان لمراجعة مسيرته السياسية والعسكرية طوال فترة التمرد منذ عام ١٩٨٣ وطرح قضايا اعادة النظر في دستور الحركة وميثاقها وقضايا الديمقراطية ووحدة فصائل التمرد ومستقبل الجنوب.

- الدكتور مشار احكم قبضته على التحالف المنشق باسم الحركة المتحدة بعد ان تخلص من زميله ورفيق انشقاقه على جرانج وهو الدكتور لام كول كما اجرى اتصالات اوروبية مع الدول والفاتيكان يدعو فيها الى تدخل دولي للحيلولة دون امتداد خطر العرب والاسلام الى الجنوب.

■ وسوف تدور قضايا الحوار والمفاوضات حول المعلن من مواقف وسياسات هذه الاطراف السودانية وفي اجمال مازالت الحكومة تتمسك بالفيديرالية دون ديمقراطية ليبرالية وتعددية حزبية مع استثناء جنوب السودان من تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، وترى ان وقف اطلاق النار يجب ان يرتبط باتفاق سلام شامل بين الاطراف المتقاتلة. اما جرانج ومشار فقد اتفقا على مقترح جدول اعمال هو حق تقرير المصير لجنوب السودان ومناطق مهمشة اخرى «جبال النوبا في الغرب وجبال الانقسنا في الشرق» ووقف اطلاق النار والاستفتاء العام لتقرير المصير. ولكن الاتفاق بينهما على مقترح جدول الاعمال، لم يترتب عليه الاتفاق على توحيد وفديهما ف ى وفد واحد في عملية التفاوض ومعنى هذا ان المفاوضات سوف تجرى بين ثلاثة اطراف وثلاثة وفود ومن المحتمل ايضا ان تكون نتائج التفاوض ليست بالحتم متطابقة من ناحية هذه الوفود الثلاثة حيث ان لكل من هذه الاطراف السودانية اتصالات متنوعة على مستويات مختلفة وفي اطار اولويات متنوعة وسوف نرى كيف تسير الامور والنتائج.

■ الإطراف الاقليمية والدولية تهتم اشد الاهتمام أيضا بهذه الجولة من المفاوضات ويسعى كل منهما لانجاحها طبقا لاهدافه الخاصة وأولويات سياساته فدول الجوار الافريقي تشعر بوطأة استمرار النزاع المسلح وتدفق اللاجئين الى بلادها وتهريب السلاح عبر حدودها ونتائج اثارة النعرات الاثنية والقومية والدينية في المنطقة. وفي تزايد تدخلات اجنبية تحت شعار المعونات الانسانية والاغاثة. اما الاطراف الدولية وفي مقدمتها السياسة

الامريكية وسياسات الاتحاد الاوروبى فقد اعدت البدائل ف ى حالة فشل هذه الجولة من التفاوض، ومكن الانباء المتداولة انه تم اعداد مشروع أو مسودة قرار تجرى دراسته حاليا فى اورقة مجلس الامن. وان محتويات هذا المشروع لا تبتعد كثيرا عما تطالب به المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية وآخر ما يعبر عن مواقف وآراد هذه المعارضة هو قرارات اجتماع لندن فى فبراير ١٩٩٤. والتى طالبت فيها المعارضة بضرورة اصدار قرار من مجلس الامن لفرض وقف اطلاق النار. وانشاء مناطق وممرات امنة فى الجنوب وحظر امداد الحكومة

السودانية بالسلاح والبترول وتوقيع عقوبات اقتصادية ووقف خطوط الطيران وطرد السودان من المنظمات الاقليمية.

■ تبقى بعد هذا سياسات الدول العربية وفى مقدمتها السياسة المصرية وبوجه عام لا اجد فى هذا المجال غير معيار اهتمام وسائل الاعلام العربية بمتابعة الاحداث الا ان اللافت للانتباه هو ان وزير الخارجية المصرى قد تحدث اخيرا فى وضوح بأن مصر سوف تدافع عن امنها القومى الذى يبدأ من حدود السودان الجنوبية وعن الامن القومى السودانى الذى يبدأ من حدود مصر الشمالية، وأن السياسة المصرية سوف تجرى مشاورات مع الدول العربية على هامش اجتماع الجامعات العربية خلال شهر مارس الحالى لاتخاذ موقف حاسم وثابت تجاه احتمال انفصال جنوب السودان.

دول الجوار وجنوب السودان

● نوقشت قضية جنوب السودان فى اجتماعين عقدا فى دولتين من دول الجوار بالنسبة للدولة السودانية الأول عقد بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية وهو مجلس وزراء جامعة الدول العربية فى الاسبوع الأخير من مارس ١٩٩٤ والثانى عقد فى كمبالا عاصمة أوغندا وهو المؤتمر السابع للجامعة الافريقانية «بان افريكا نزم» فى الاسبوع الاول من ابريل ١٩٩٤ وقد شاركت فى هذين الاجتماعين اطراف سودانية على المستوى الحكومى وغير الحكومى والاهتمام فى هذا المقال هو بمواقف وسياسات بعض دول الجوار ذات الاهتمام بالموضوع عامة وبحث تقرير المصير خاصة.

● التزمت السياسة المصرية بتصريح وزير الخارجية المصرى لاجراء مشاورات مع الدو ل العربية على هامش اجتماع مجلس وزراء الجامعة العربية لاتخاذ موقف حاسم تجاه احتمال انفصال جنوب السودان. من جانب اخر صرح وزير الخارجية السودانى بأن بلاده سوف تطرح على اجتماع الجامعة العربية قضية جنوب السودان باعتبارها قضية تهدد الأمن القومى العربى وان السودان تقدم بمذكرة ليس من اجل الوساطة او التدخل وانما فى اطار ابلاغ الجامعة العربية بما يدور فى الجنوب ومحاولات تقسيم السودان.

● وصدر عن مجلس الجامعة قرار يؤكد على وحدة السودان وتأييد الجهود للتوصل الى حل لمسألة جنوب السودان وتكليف الأمين العام لاجراء الاتصالات اللازمة ومتابعة الموضوع وتقديم تقرير للدورة القادمة واعقب ذلك صدور بيان عن وزارة الخارجية السودانية يسبر الى ان القرار صدر بالاجماع وان وزراء خارجية كل من مصر وقطر والسعودية وليبيا وسوريا واليمن والأردن والمغرب والعراق قد تحدثوا بقوة امام مجلس الجامعة تأييدا للسودان كما أكد وزير الخارجية السودانى فى مؤتمر صحفى بالقاهرة بان الاجتماع كان موقف مؤازرة فوق التصور عندما تنافس الاخوة العرب من ابراز وتأكيد مواقف بلادهم من وحدة السودان وخاصة موقف مصر وان السودان فى الفترة الحالية لا يريد استقطاب الامة العربية ولا يسعى لدعم

عسكرى او مادى ولكنه يريد التنبيه بوجود دعم معنوى لوحدة أراضى السودان.

● اما المؤتمر السابع للجامعة الافريقانية فقد انعقد تحت رعاية الرئيس موسيفيني وكان من المقرر انعقاده فى ديسمبر ١٩٩٣ لكنه تأجل لاسباب تنظيمية وتمويلية وكانت الدعوة للمشاركة مفتوحة لكل الوفود الرسمية والشعبية القادمة من دول القارة الافريقية من الاقليات والجماعات ذات الاصول الافريقية فى الأمريكتين ودول البحر الكاريبى واوروبا وشعار المؤتمر هو «مواجهة المستقبل بالوحدة والتقدم الاجتماعى والديمقراطية» وقد حضرت وفود تضم عددا من رؤساء الدول والحكومات وقيادات الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والشخصيات العامة . من بينهم الرئيس افورقى وجرانج قائد الفيصل الرئيسى للمتمردين ومشار قائد الفيصل المتحد وكان وفد الحكومة السودانية برئاسة النائب الثانى لرئيس الجمهورية كما حضر وفد يمثل حزب الأمة ووفد الحزب الشيوعى السودانى

تحدث الرئيس افورقى عن القضية فربط بين استقرار اريتريا واستقرار السودان واتهم السودان بمحاولة زعزعة الاستقرار فى بلاده وقال ان قضية الجنوب شهدت تصعيدا فى ظل النظام السودانى الحالى وأكد ان الحل السلمى لقضية الجنوب لا يكفى ان يكون بين ثلاثة اطراف تتفاوض حاليا وانما لابد له من اجماع واتفاق كل القوى السودانية فى الشمال والجنوب من اجل السلام والاستقرار فى السودان.

وتحدث مشار مشيرا الى اتفاقه مع وفد الحكومة فى اجتماع فرانكفورت فى يناير ١٩٩٢ بشأن مبدأ حق تقرير المصير وان لديه تعهدا كتابيا من وفد الحكومة المفاوض بمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بدون شروط مسبقة وان الحل النهائى للقضية هو قيام دولة مستقلة فى جنوب السودان.

اما جرانج فقد استعرض خمسة خيارات مطروحة لحل القضية وهى خيار السودان الموحد الديمقراطى وخيار السودان العربى الاسلامى وخيار السودان الافريقى الزنجى وخيار الكونفدرالية وخيار الانفصال وقيام دولتين مستقلتين ثم اشار الى ان حق الجنوبين فى تقرير المصير يضعهم

امام هذه الخيارات ولكنه يستبعد اربعم منها ويتمسك بالكونفدرالية لضمان وحدة سودانية تعالج المظالم الاجتماعية والسياسية وتوزيع السلطة والثروة واحترام التعددية الاثنية والثقافية والدينية فى السودان.

● وقد تدخل فى النقاش حول الموضوع رئيس المؤتمر ممثل حكومة اوغندا المضيفة فاعتبر ان الحديث عن تقرير المصير فى السودان هو حدث خطير وان على المؤتمر عدم اقراره لان مثل هذه الدعوة سوف تؤدى الى تفتيت الدول الافريقية كما تحدث ممثل الحكومة السودانية فاتهم الرئيس الاريترى بتزوير تاريخ السودان ونقل صورة مشوهة عنه للمؤمر وانه يحاول طرح القضية فى اطار اقليمى على الرغم من انها كانت محصورة بين دول الجوار.

وان السودان يسعى نحو السلام وحماية اراضيه ووحدته وسلامته الاقليمية.

● خلاصة القول ان السياسة المعلنة حاليا من دولتى الجوار وهما مصر واوغندا لا تقبلان بمبدأ حق تقرير المصير والانفصال ويقترب منطق دولة اريتريا من منطق وسياسات المعارضة السودانية الشمالية التى تطالب بمؤتمر قومى لكل القوى السودانية فى الشمال والجنوب بما فى ذلك ممثلو الحكومة السودانية من اجل حل سلمى تفاوضى للنزاع المسلح فى السودان.

تصورات المستقبل فى السودان

● اعتقد ان الأزمة السودانية أخذت تتحول من مستوى التسوية التفاوضية بين اطراف النزاع المسلح، الى مستوى البحث فى مستقبل وجود وبقاء الدولة السودانية الحالية، والدليل عندى هو ما ينشر عن تفاصيل الوساطات والمبادرات الخارجية والداخلية المعروضة فى دوائر الحوار والمفاوضات بين الأطراف العسكرية والمدنية السودانية. لقد حدثت مفاوضات سرية فى النمسا، ومفاوضات سرية فى النرويج، كما ان وفود الحكومة وفصيلى التمرد الجنوبى سوف تناقش يوم ١٨ يونيه الحالى فى نيروبى مبادرة منظمة دول إيجاد. والارتباط واضح بين هذه المفاوضات فقد اعلنت النمسا ان وساطتها مقبولة من أطراف النزاع، وانه تم الاتفاق على آلية لحل الأزمة السياسية فى جنوب السودان من خلال دعم وإنجاح مبادرة دول ايجاد.

● وتنص مبادرة دول منظمة ايجاد على ان تاريخ النزاع السودانى السودانى يؤكد ان الحل العسكرى لن يأتى بالسلام والاستقرار الدائمين، وإن الحل السياسى السلمى العادل هو الهدف المشترك للأطراف السودانية، وأن تكون الأولوية لدى جميع اطراف النزاع هى المحافظة على وحدة السودان، والاعتراف بانه بلده متعدد الأعراف والديانات والثقافات، وان يظهر ويتأكد هذا فى صياغة البنات السياسية والقانونية والاقتصادية للدولة وبالشروط والمبادى الواردة فيما يلى:

- اقامة دولة علمانية وديموقراطية فى البلاد تضمن حرية الاعتقاد والعبادة والدين لكل المواطنين، وفصل الدين عن الدولة وان تكون قوانين الاسرة هى الدين والأعراف.

- المساواة السياسية والاجتماعية التامة بين المواطنين وان تكون حقوق الانسان المعترف بها عالميا جزءا لا يتجزأ من ترتيبات الدولة وان ينص عليها فى الدستور والقوانين، مع ضمان استقلال القضاء.

- اقرار حق الحكم الذاتى على اساس فيدرالى أو حكم ذاتى لجميع السودانيين، وان تتم القسمة العادلة والمناسبة للثروة بين السودانيين.

- اذا لم يتم الاتفاق والتراضى بين الاطراف السودانية على ماسبق، يكون من حق الشعب فى جنوب السودان الخيار فى تقرير مستقبله بما فى ذلك الاستقلال بعد إجراء استفتاء يتم الاتفاق بشأنه بين الاطراف المعنية وعلى الاجراءات الانتقالية اللازمة بما فى ذلك طول الفترة الانتقالية وترتيباتها.

- يتم التفاوض بين الاطراف السودانية على ايقاف اطلاق النار كجزء من التسوية الشاملة للنزاع السودانى وفقا للبديلين السابقين.

● لم تقتصر الاتجاهات الجديدة على مستوى المفاوضات بين اطراف النزاع المسلح، وانما ظهرت بين اطراف النزاع المسلح، وانما ظهرت فى صور ومستويات متنوعة على المستوى المدنى فى اطار العلاقات بين النظام الحاكم واحزاب المعارضة السياسية ونختار بعض الأمثلة لتوضيح مانقول به:

- حزب الأمة: سبق للسيد الصادق المهدى ان أعد تصورا لمستقبل السودان بعد جولة المفاوضات الأولى بين الحكومة والمتمردين فى ابوجا ١٩٩٢، ولما توحدت مواقف فصائل التمرد حول مطلب حق تقرير المصير، عدل وطور الحزب فى موقفه ودعا إلى اقامة دولة ديمقراطية ليست دينية وليست علمانية، واكد ان أزمة السودان ليست بين المتقاتلين بالسلاح فقط، وانما هى اهتمام مصيرى لجميع القوى السياسية والاجتماعية السودانية، ويرى المشروع ان تطبيق حق تقرير المصير فى اوضاع وظروف السودان الحالية معناه الانفصال قطعا، ولذلك يطرح الحزب خيارا جديدا يربط بين انشاء سودان جديد وعادل بين الاعتراف بحق تقرير المصير لاهالى الجنوب بعد مرور فترة انتقالية، والسودان الجديد العادل هو سودان ديموقراطية تعددى يستمد الشرعية من موافقة جميع السودانيين بدون تميز، وخلال الفترة الانتقالية ينعقد مؤتمر دستورى قومى وتجرى انتخابات ديموقراطية لاختيار اعضاء البرلمانات الاقليمية والبرلمان القومى، وفى نهاية الفترة الانتقالية اذا لم يقبل برلمان الجنوب ترتيبات السودان الجديد العادل يكون من حقه الدعوة إلى استفتاء حول تقرير المصير للجنوب، مع تعهد جميع المؤسسات السودانية مقدما بقبول نتائج الاستفتاء حتى ولو كانت الانفصال والاستقلال.

- الحزب الاتحادى الديموقراطى: اصدر وثيقة اساسية يدعو فيها إلى الديموقراطية التعددية ويتمسك بوحدة التراب السودانى ارضا وشعبا، ويرفض التجزئة وحق تقرير المصير والانفصال ويرى أن السبيل هو اقامة دولة ديموقراطية تعددية على اساس المساواة وعدم التمييز بين المواطنين وبعد انتخابات حرة ونزيهة ينعقد مؤتمر دستورى قومى لبحث موضوع المستقبل فى السودان.

- الفصيل الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج: انعقد المؤتمر السياسى فى مارس ١٩٩٤، واصدر قرارا بقيام كيان سياسى وادارى وعسكرى يعرف باسم السودان الجديد ويشمل مديريات الجنوب الثلاث كردفان فى الغرب وجنوب النيل الأزرق فى الشرق وتشكيل برلمان منتخب لمدة خمس سنوات برئاسة جرانج، وتشكيل مجلس تنفيذى برئاسته ايضا، وتأكيد احترام حقوق الانسان وبناء الادارة المدنية منفصلة عن الادارة العسكرية، وتفويض قيادة الفصيل فى إجراء ترتيبات حق تقرير المصير للجنوب.

● ويدعونا هذا النشاط وهذه المقترحات إلى لقاء نظرة على تطورات السياسة الامريكية الحالية تجاه قضية جنوب السودان، وقد شرحها اخيرا مساعد وزير الخارجية الامريكى للشئون الافريقية فقال انها تدعم وحدة وسلامة اراضى السودان وفى الوقت نفسه تؤيد مبدأ حق تقرير المصير الذى ينادى به الجنوبيون، وان هذين المبدأين المتناقضين لايمكن التوفيق بينهما الا بواسطة حوار جاد بين الأطراف السودانية المعنية، ولهذا تؤيد الساسة الامريكية جهود دول منظمة ايجاد للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة السودانية والاطراف الجنوبية ... واعتقد ان الكلام واضح.

خطة العرض ٢٢ درجة

● اعتقد ان خط العرض ٢٢ درجة شمال خط الاستواء هو خط الحدود السياسية بين الدولتين المصرية والسودانية وان هذا الخط يمتد مستقيما نحو الشرق من نقطة الالتقاء غربا مع الحدود المصرية الليبية حتى شاطىء الخط الأحمر وان هذا الخط موروث عن عهد الاستعمار البريطانى الذى سيطر على مصر والسودان فى القرن الماضى وقام برسم الحدود بينهما فى صورة قانونية هى وفاق يناير ١٨٩ والذى تنص المادة الاولى منه على التالى :

- الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية سنة ١٨٨٢ أو الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكمة المصرية بالاتحاد أو «الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا».

● وفى القرن العشرين استقلت الدولة المصرية فى السنوات العشرينيات واستقلت الدولة السودانية فى السنوات الخمسينيان وقد ثارت مشكلة الحدود السياسية بين الدودلتين فى صورة علنية ثلاث مرات حتى الآن

وبالنسبة لمصر تم هذا فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر وفى عهد الرئيس انور السادات وأخيرا فى عهد الرئيس حسنى مبارك وبالنسبة للسودان حدث هذا عندما كان عبد الله خليل رئيسا للوزراء وعندما كان جعفر نميرى رئيسا للجمهورية واخيرا فى عهد الحكم العسكرى الحالى.

● وليست مشكلة الحدود السياسية وقضاياها شيئا نادرا فى القارة الافريقية فهى متعددة ومتنوعة فى جميع اقاليم القارة بين دولها المستقلة ولهذا صدر عن اجتماع القمة الافريقية بالقاهرة عام ١٩٦٤ قرار بشأن القبول والاقرار بالحدود السياسية الموروثة عن عهد الاستعمار ثم صدر اخيرا عن القمة الافريقية بالقاهرة عام ١٩٩٣ اعلن بشأن انشاء آلية داخل منظمة الوحدة الافريقية لمنع وادارة وتسوية النزاعات فى افريقيا وهى اطار المبادىء الاساسية التى تسترشد بها الآلية فى عملها ورد النص الصريح

بعدم انتهاك الحدود الموروثة.

● ولكل من الدولتين المصرية والسودانية موقف اساسى تلتزمه حيال قضية الحدود السياسية، فالسياسة المصرية تلتزم بالوقوف فى الدوائر القانونية لمناقشة وحل القضية. ومن ثم تكون النقطة الأساسية هى موقع خط العرض ٢٢ درجة وان المباحثات والمفاوضات بين الدولتين هى لترتيب علاقات الجوار ومايرتبط بها من مشكلات ادارية وتنظيمية تتعلق بانتقال الأفراد والمواصلات ورأس المال والتجارة ومكافحة الجريمة والتهريب.. الخ اما السياسة السودانية فتتمسك بالوقوف فى الدائرة السياسية لمناقشة وحل القضية وترى ان النقطة الأساسية هى منطقة حلايب وشلاتين شمال خط الحدود السياسية وانها موضوع يتعلق بالسيادة ووحدة التراب السودانى وانه كلما تعقدت فى صورتها السياسية بين الدولتين امكن حشد الرأى العام السودانى لتأييد سياسة سودانية متصاعدة ضد السياسة المصرية.

والهدف هو التوصل الى اقرار مصرى بان الخطوط الادارية شمال خط الحدود السياسية قد تحولت بمضى المدة الى حدود سياسية ومن ثم تتمكن السياسة السودانية من اعادة رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين على غير ماورد فى وفاق ١٨٩٩ الموروث عن عهد الاستعمار البريطانى.

ونتيجة لهذا التباين المتصاعد بين السياستين ازدادت التعقيدات المتعمدة فى العلاقات المتبادلة بين الدولتين وان هذا الموقف المتعمد لنقل القضية من اصلها القانونى يتم تحت ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية تتعلق بالاوضاع الداخلية فى الدولة السودانية منذ استقلالها عام ١٩٥٦ واخر مظاهرها ماحدث فى مناسبة انعقاد مؤمر القمة الاسلامية فى المغرب وتصريحات الرئيس السودانى بشأن السياسة المصرية. وكل ماسبق من تراكم وتعقيد يجعلنى اشعر بقلق متزايد من نتائج التدهور المستمر فى العلاقات المتبادلة ومن نتائج انكسار التحالف المصرى السودانى بشأن موضوع مياه نهر النيل ومن اجل المحاولة لايقاف التصعيد فى التعقيدات وللبحث عن نقطة بداية للحوار السليم والقانونى بين الحكومتين لعرض فكرة محددة على الدبلوماسية المصرية والدارسين المتخصصين فى القانون الدولى.

لماذا لا تتقدم الحكومة المصرية منفردة الى محكمة العمل الدولية وتطلب منها الرأى بالتفسير القانونى لنص المادة الاولى من وفاق ١٨٩٩ وان يقتصر الطلب المصرى والمنفرد على هذا المطلب المحدد لمعرفة الرأى القانونى حول الصياغة ومايترتب عليه من نتائج تتعلق بموقع خط الحدود السياسية الموروث بين الدولتين الجارتين وهذا من اختصاص المحكمة الدولية فى ميدان الرأى والفتوى وقد حدد الميثاق والنظام الأساسى اسلوب طلب الفتوى .

● وفى تقديرى ان قبول الفكرة يمثل مبادرة لوقف الانهيار والتدهور فى العلاقات المتبادلة وان الرأى الصادر لاعادة الحوار والاتصالات بين البلدين الى البدايات القانونية السليمة والصحيحة الواجب الالتزام بها والاقتصار عليها فى مناقشات ومفاوضات قضية الحدود وفى تقديرى ان هذه الفكرة لا يترتب عليه أى مساس أو اقتراب وارتباط بموضوع السيادة وفضلا عن هذا فان تنفيذ مثل هذه الخطوة يمثل سابقة ومبادرة حسنة فى اطار المبادىء العامة التى تحكم العلاقات السياسية على المستوى الاقليمى العربى وعلى المستوى الاقليمى الافريقى.

المستحيل والممكن فى السودان

● يشهد مطلع عام ١٩٩٥ انتقال الازمة السودانية من مدار المستحيل الى مدار الممكن بالنسبة لتوقف النزاع المسلح ومطلب الاستفتاء على حق تقرير المصير للاقليم الجنوبى والمناطق المهمشة «منطقة ابيبى وجبال النوبا غربا وجبال الانقسنا شرقا».

● فى بدايات ١٩٩٤ كان هذا هو مطلب الحركة الشعبية فصيل جرانج وكان فصيل مشار يزايد عليه بمطلب الاستقلال وكان الرفض هو موقف الحكومة فى الخرطوم وكذلك لم تقبل المطلب المعارضة السياسية وفى مقدمتها الحزب الاتحادى وحزب الأمة. ولكن اعلان مبادرة دول ايجاد ادى الى تغير فى مواقف الاطراف السودانية والدول ذات الاهتمام لقد استمر رفض الحكومة السودانية وتحولت مواقف المعارضة السياسية والعسكرية الى تأييد المبادرة وعقد الحزب الاتحادى فى يولية ١٩٩٤ ثم عقد حزب الامة فى ديسمبر ١٩٩٤اتفاقين مع الحركة الشعبية فصيل جرانج اما على المستوى الدولى فقد اعلنت الدول المانحة تأييدها للمبادرة وانضمت بالتأييد الامم المتحدة والمنظمات الانسانية واخرها منظمة العفو الدولية وفى اطار هذه الاحداث نقدم عددا من الملاحظات:

● تداولت الاراء بشأن عدد من التصورات والاحتمالات حول الممكن القادم بالسودان ونعرض لتصورين هما النموذج الافريقى والنموذج السوفيتى ويتمثل النموذج الافريقى فى طريقين اولهما هو النموذج الاريترى الاثيوبى ومعالمه الكبرى هى التفاوق المباشر بين الحكومة وقيادات التمرد المسلح بشأن اجراءات الفترة الاستثنائية وعملية الاستفتاء والطريق الثانى هو نموذج التحول الديمقراطى فى بعض دول افريقيا ومعالمه الكبرى هى دعوة الحكومة لعقد مؤتمر وطنى عام تشارك فيه قيادات الحكم والمعارضة والنقابات والشخصيات العامة ويصدر المؤتمر دستورا انتقاليا ثم يلى ذلك اتخاذ اجراءات الفترة الانتقالية والاستفتاء ويساند هذا التصور معنى ومغزى السماح بنشر مقال لاستاذ جامعى معروف بصحيفة الانقاذ الوطنى الصادرة بالخرطوم يوم ١٨ يناير ١٩٩٥ يدعو فيه الحكومة لاتخاذ خطوة

جريئة باستفتاء الجنوبين المقيمين فى داخل السودان واللاجئين منهم الى دول الجوار وتخييرهم بين الحكم الفيدرالى والانفصاتل وانه على الحكومة قبول رأيهم ورؤيتهم.

«الكاتب هو الاستاذ الدكتور الطيب زين العابدين وهو احد قيادات الجبهة الاسلامية.

● اما النموذج السوفيتى فهو يرد ترتيبا على استمرار موقف الرفض الحكومى للمبادرة ومعالمه الكبرى هى توقع حدوث انهيار عام فى مراكز الحكم والادارة المركزية نتيجة تزايد تعقيدات الازمة الداخلية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ويلى ذلك صعود تحالفات وقيادات سياسية وعسكرية جديدة لحكم البلاد تكون من القوى السودانية التى تقبل المبادرة وفى اطار الترتيب الجديد تبدأ المفاوضات حول اجراءات الفترة الانتقالية والاستفتاء ويساند هذا التصور معنى ومغزى توقيع كل من الحزب الاتحادى وحزب الأمة على الاتفاقين مع الحركة الشعبية فصيل جرانج وكذلك مضمون المذكرة التى تقدمت بها اربع منظمات سياسية وعسكرية شمالية وجنوبية الى دول منظمة ايجاد وكل ماسبق من تصورات واراء تأخذ فى حساباتها تأييد ذات الاهتمام بالتسوية السياسية طبقا للمبادرة.

● اعلن حزب الامة تفسيراته السياسية لقبوله حق تقرير المصير للاقليم الجنوبى ورفضه الموافقة على منح هذا الحق للمناطق المهمشة لكن الرأى عندى هو ان حقيقة موقف الحزب تنبع من الجذر العقيدى والتاريخى لشرعية وجوده وأيضا الوجود الواقعى لقبائل الانصار فى مناطق التماس مع الاقليم الجنوبى وهذا الجذر هو الدعوة المهدية التى نشأت فى الغرب واقامت دولتها فى الوسط وبسطت سلطانها على شرق السودان ويساند هذا الرأى قيام حزب الامة بعقد اتفاق مع منظمة مؤتمر البجاه قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٤ وينص على العمل والتنسيق الثنائى المشترك لاقامة نظام ديموقراطى تعددى للحفاظ على وحدة البلاد ولتحقيق الانصاف السياسى والاقتصادى ورفع المظالم الاقليمية وشتان مابين الموقفين فى التعامل.

● يلفت النظر سكوت الدول العربية والجامعة العربية عن ابداء الرأى والمواقف تجاه مبادرة ايجاد وتجاه التحول فى مواقف المعارضة السودانية

وتنطبق هذه الملاحظة ايضا على موقف منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ولكن تجدر الاشارة الى السياسة المصرية التى اعلنت فى بداية عام ١٩٩٤ تأييدها لوحدة السودان ومعارضتها للانفصال والى القرار الصادر عن مجلس الجامعة العربية عام ١٩٩٤ بتأييد وحدة التراب الوطنى السودانى.

● تتغير مسارح العمليات السياسية والعسكرية فى السودان وفى منطقة النيل بتنفيذ مبادرة ايجاد وتؤثر نتائج التنفيذ على مفاهيم الامن القومى وميزان القوى للدول العربية والافريقية المجاورة للسودان بدون استثناء ويساند هذا الرأى موجات التغيير المتتالية التى تشهدها المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة والتى لم تصل الى نهاياتها بعد.

● فى ندوة العلاقات المصرية السودانية التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٨٩ ، قدمت بحثا عن مستقبل العلاقات اختتمته بافتراض ان يشهد السودان حالة استثنائية تتهيأ فيها الأوضاع الدولية لاقرار التقسيم السياسى والقانونى وقيام دولتين او اكثر واقترحت على السياسة المصرية ان لا تقوم بتحريك قواتها المسلحة للدخول فى حرب فعلية فى داخل السوان وطالبت بان تفكر السياسة المصرية وتهتم بمصير منطقة المديرية الشمالية ومنطقة ساحل البحر الاحمر بالسودان لان الامن القومى المصرى يؤثر فيه انتشار النزاع المسلح الى هاتين المنطقتين او دخولهما فى حالة فوضى سياسية وعسكرية نتيجة تدهور اوضاع السودان عامة.

القطيعة بين إريتريا والسودان

اعلنت اريتريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان، ويكشف الاعلان عن تصادم النموذجين المتعايشين منذ ١٩٩١ وان الصدام بينهما قد بلغ مرحلة الذروة. والنموذج الاول هو السوداني والنموذج الثاني هو المحور الاثيوبي الأريتري، ويقدم النموذجان تصورين مختلفين لبناء الدولة والقوة الاقليمية في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا.

□ النموذج السوداني قائم منذ ١٩٨٩، ويستلهم في وجوده ومستقبله فكرة ابن خلدون عن دورة الحضارة والبناء التاريخي للدول الاسلامية في الاطراف الافريقية، وعن دور البداوة تجاه مراكز الحضارة والعواصم القديمة. والمثال التاريخي للتصور السوداني هو قيام الدولة الفاطمية ودولة المرابطين في الأطراف المتنوعة للشمال الافريقي، وترتيبا على هذا يكون منطق التصور السوداني هو التغيير بكل الوسائل في شكل وعقائد نظم الحكم والعلاقات الاقليمية القائمة مع دول الجوار، وتغيير الخريطة السياسية للمنطقة الى صورة جديدة من الدول والوحدات السياسية.

□ اما النموذج الاثيوبي الاريتري فقد ظهرت بوادره منذ ١٩٩١ اثر دخول ملس الزيناوي الى اديس ابابا ودخول اسياسي افورقي الى اسمرا، بعد رجوعهما من مؤتمر لندن الذي حضراه مع هيرمان كوهن مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية، وتحولهما عن نموذج ايديلوجية الدولة الاشتراكية الماركسية التي تبني نموذج الدولة الديمقراطية الليبرالية واقتصاديات السوق، ثم الربط بين دولتيهما بعدد من الاتفاقيات التي تغطي ميادين التعاون العسكري والأمني والاقتصادي وشئون الموانى والمواصلات والجمارك والجنسية المزدوجة. وفي داخل هذا التصور العام تقدم التطبيق الاثيوبي على زميله الاريتري في ميدان تأسيس بنايات الحكم طبقا للفيدرالية وتعدد الاحزاب والاعتراف بحقوق الاقليات والقوميات في صورة دستورية اقرتها المادة ٣٩ من الدستورالذي تم اعداده في الجمعية التأسيسية المنعقدة حاليا وتنص على حق تقرير المصير للقوميات والشعوب في اثيوبيا اذا رغبت في ذلك طبقا لعدد من الاجراءات والترتيبات

كما يوضح هذا التصور مبادىء وقواعد العلاقات الاقليمية بالمنطقة والتى اعلنها وزير خارجية اريتريا عقب اعلان الاستقلال، وهى حسن الجوار وعدم التدخل واحترام سيادة الدول وعلمانية الدولة، ثم يرتب الدول الصديقة الى ثلاثة مستويات: الأول دول الجوار وهى اثيوبيا والسودان وجيبوتى والصومال واليمن والسعودية، والثانى هو دول المحيط وهى مصر واسرائيل واوغندا وكينيا ودول الخليج وبلاد الشام، والثالث هو الدول المؤثرة وهى الاعضاء الدائمون فى مجلس الأمن وايطاليا والمانيا والدول الاسكندنافية واستراليا واليابان. وترتيبا على هذا يكون المنطق المشترك للتصور الاثيوبى الاريترى هو توزيع الادوار والوظائف فيما بينهما اما تجاه الخارج فهو تقديم النموذج للتقليد والتأثير فى اطار بقاء استمرار الحدود السياسية للدول القائمة بدون تغيير، وتوجيه الجهودالوطنية للتعاون مع الدول المناحة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية فى ميدان التنمية والاستقرار وحل المشكلات الخاصة بعيوب المنطقة باساليب سياسية سلمية تفاوضية طبقا لمبادىء التحول الديمقراطى وحقوق الانسان.

☐ فى المرحلة الأولى من التعايش بين الجانبين توالى عقد الاتفاقيات للتعاون بين السودان واثيوبيا وبين السودان واريتريا فى شئون الامن والحدود السياسية والاقتصاد والمياه على اساس حسن الجوار والتعاون المشترك، وامتدت مظلة التعايش والتعاون لانشاء تجمع دول القرن الافريقى منذ انعقاد مؤتمر اديس ابابا فى ابريل ١٩٩٢، ثم جرى تفعيل وتنشيط اداء منظمة ايجاد التى تضم دول القرن الافريقى مضافا اليها اوغندا وكينيا، ومع تزايد التعاون توجهت جميع هذه الدول للانضمام الى منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا التى تحولت فى عام ١٩٩٣ الى سوق مشتركة باسم كومنيسا والمعنى السياسى الاقتصادى فى هذا التوجه هو الانتساب لمنطقة شرق افريقيا بديلا من الانتساب لمنطقة نهر النيل، وكان هذا التوجة. ومازال يحقق اهدافا سياسية لجميع الاطراف المشاركة، وان اختلفت الاهداف والغايات بين كل من السودان واثيوبيا واريتريا، ونشير الى بعضها مثل محاولة تمزيق الموروث الباقى من وحدة منطقة نهر النيل بعد استقلال دول المنطقة، وعدم التقارب مع مصر والكتلة الثقافية العربية

الاسلامية وتفاعلاتها، ومنه ايضا سعى السودان الحثيث للتداخل وللتكامل بالثقافية العربية الاسلامية وتفاعلاتها. ومنه ايضا سعى السودان الحثيث للتداخل وللتكامل فى المنطقة من اجل التعامل مع الاقليات والشعوب المسلمة المنتشرة فى دول الجوار، واستخدام اسلوب الاختراق وسياسة زعزعة نظم الحكم لتحقيق معنى البناء التاريخى للدولة السودانية فى اطراف الدائرة الاسلامية الافريقية.

☐ ومع تغير الأيام والأحداث على المستوى العالمى المستوى الاقليمى، تبلور التصوران المتناقضان تدريجيا بشأن بناء الدولة والقوة الاقليمية، حتى انقطعت شعرة معاوية التى كان التصور السودانى يرغب فى بقائها او تأجيل انقطاعها، وقد نقلت وسائل الاعلام العالمية الأحداث والشكاوى والاحتجاجات من جانب اثيوبيا واوغندا وكينيا واريتريا، كما اشارت ايضا الى تدخلات سودانية فى تعقيدات الأزمة الصومالية، وهذا امر تعتبره اثيوبيا واريتريا تهديدا للأمن القومى لكل منهما، وشاركتهما كينيا فى القلق والتدبر.

☐ ومن جانب اخر تحدثت بعض الدراسات المتخصصة عن استعمال الحكومة السودانية لسياسة الاداتين اقتباسا من تجارب بعض الدول الأوروبية فيما بين الحربين العالميتين وفى فترة الحرب الباردة، لقد استعملها من قبل الاتحاد السوفيتى والمانيا النازية، وتطبيق هذه السياسة على المستوى السودانى يجعل الحكومة تعلن رسميا وعلانية تمسكها بالمبادىء المقررة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية المعاصرة مثل حسن الجوار وعدم التدخل والصداقة مع جميع الحكومات الاخرى، اما تنظيم المؤتمر العربى الاسلامى المؤسس فى الخرطوم كحركة عالمية فيه ينشط ويتحرك على مختلف المستويات الفكرية والدعائية والتنظيمية والتمويلية والتدريبية بالنسبة للأقليات الاسلامية وبالنسبة للحركات والمنظمات السياسية فى دول الجوار وغيرها من مناطق افريقيا.

☐ إن تكثيف العمل السياسى والمسلح ضد نظام الحكم القائم فى اريتريا معناه اختيار الحلقة الضعيفة نسبيا فى المحور الاثيوبى الاريترى، واذا امكن اسقاط النظام الحكومى الاريترى، فان الطريق ينفتح امام امكانيات

تطويق وتهدد وجود الدولة الاثيوبية باساليب من بينها دعم النشاط المعارض السياسي والمسلح في اقاليم اثيوبيا. وفضلا عن ذلك فهذه رسالة صريحة ولها معنى لكل من اوغندا وكينيا من ناحية والصومال وجيبوتي من ناحية اخرى ان في داخل اريتريا اوضاعا تغرى بهذا التصور و العمل على تنفيذه، فالتحول الديمقراطي واصدار الدستور الدائم يتصف بالتاخير، ومازالت فصائل هامة من المعارضة السياسية موجودة في الخارج وتطالب باقرار التعددية السياسية ورفع الحظر على العمل الحزبي، وتوجد تعقيدات اقتصادية ومشكلات تسريح المقاتلين السابقين وضمان العمل والاجور لهم، ومازال موضوع اعادة اللاجئين من السودان يتعثر لنقص التمويل وضعف البنية الاساسية للدولة، وايضا تشير وسائل الاعلام الى انشغال قسم من القوات المسلحة الاريترية بمعاونة القوات المسلحة الاثيوبية في قمع المعارضة وحماية النظام.

☐ لقد التزمت حكومة السودان بموقف رفض الاتهام وموقف توجيه الاتهامات المضادة، فهي تنفي الاتهام الاريتري بمساندتها لحركة الجهاد الاسلامي الاريتري وانها تتحرك من اراضيها للعمل في الأرض الاريترية، وتنفي انها سمحت للمعارضة المدنية والاسلامية بالعمل في معسكرات اللاجئين الاريتريين الموجودين في السودان، كما نفت من قبل شكاوى اثيوبيا بشأن دعم ومساعدة حركات معارضة مسلحة مثل الاتحاد الاسلامي الاوجاديني والاتحاد الاسلامي لتحرير اورمياه اما توجيه الاتهامات المضادة فيتعلق بالمساعدات المقدمة الى حركة التمرد في جنوب السودان والى الاحزاب السياسية المعارضة، وبدات بتوجيه الاتهام الى رئيس اوغندا لمساعدته جرانج بالسلاح والتسهيلات، ثم اتهمت رئيس اريتريا بالتعاون والاتفاق مع رئيس اوغندا خلال فترة المفاوضات في نيروبي بشأن مشروع منظمة ايجاد لحل وتسوية قضية جنوب السودان التي طالب بها الرئيس الاوغندي بعد فشل مبادرة دول منظمة ايجاد. ومن جانب اخر تتهم الحكومة السودانية اريتريا بمساندة ودعم منظمة سياسية في شرق السودان وتتهمها بانها تعمل من اجل قيام دولة مستقلة لشعب وقبائل البجاة، وان حكومة اريتريا سمحت للمعارضة السودانية بتشكيل

ميليشيات مسلحة يجرى تدريبها فى معسكرات اريترية.

□ وهكذا تعقدت العلاقات المتبادلة بين الجانبين، وبدأ الصدام بقطع العلاقات الدبلوماسية ومازال الموقف يحتمل التصعيد الى مستويات سياسية وعسكرية، خاصة ان رد الفعل المتوقع لم يظهر بعد من جانب باقى دول الجوار الاعضاء فى منظمة ايجاد وخاصة اثيوبيا التى ترتبط بمواثيق للدفاع والأمن المشترك مع اريتريا. ونتوقع ان تظل الاحداث تتحرك والتعقيدات تتزايد فى المنطقة. وهذا يجعلنا نطرح الاستفسار التالى بالنسبة للسياسة المصرية التى تعرف ما نقول وأكثر:

□ ما هو موقف السياسة المصرية تجاه الواقع واحتمالات المستقبل القريب فى منطقة تقع فيها المصالح القومية الدائمة للدولة المصرية وتؤثر على الأمن القومى المصرى نتيجة لتغيير ميزان القوى بين دول المنطقة؟ - وهل اهتمامات وممارسات الدبلوماسية المصرية تجاه منطقة جنوب الدولة المصرية تتماثل او تتوازى مع الاهتمامات والممارسات التى تنشغل بها تجاه مناطق الشرق والغرب والشمال؟

□ الراى عندى هو النفى بالنسبة لاجابة السؤال الثانى، وهذا الراى هو خلاصة متابعة ورصد لما تنشره الصحافة المصرية اليومية عن نشاط وزارة الخارجية وعن نوعيات ومستويات المشاركة المصرية فى مؤتمرات واجتماعات وزيارات ومحادثات وتبادل رسائل بشكل متنوع ومكثف بشأن الاحداث بمناطق الجوار فى الشرق والغرب والشمال.

تقسيم البحر الأحمر

■ منذ ١٩٩٣ ينشغل تفكيرى بهذا الموضوع، وقد اشرت اليه فى مقالات سابقة نشرها الاهرام الاقتصادى، والجديد الذى يفتح باب التفكير بصوت مرتفع هو عدد من الاحداث أحاول الربط بين دلالاتها:

- اعلنت اريتريا واليمن انهما وقعتا خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ١٩٩٤ - عدة اتفاقات للتعاون فى المجالات الأمنية والسياسية والتعليمية والاقتصادية،

كما اعلن الرئيس افورقى ان الدائرة الاستراتيجية فى القرن الافريقى لاتكتمل بدون اليمن.

- كررت اريتريا شكواها من قيام السودان بتدريب الارهابيين وبالعمل على زعزعة وتخريب الاستقرار فيها، وقد انتقدت اريتريا سلبية مجلس الأمن ازاء شكواها السابقة، وحذرت من انه لايمكن تحميل اريتريا المسئولية التى ستترتب على هذه الأعمال التخريبية.

- مشاركة اريتريا واثيوبيا فى اجتماع القمة الفرنسية الافريقية الأخير، و قد رحب البيان الختامى الصادر عن الاجتماع بانضمامها الى الأسرة الفرانكوفونية، وقد تمت خطوة المشاركة والانضمام بعد زيارة الرئيس افورقى ومحادثاته في باريس فى مايو ١٩٩٤.

- توافق السياسات الفرنسية والاريترية والاثيوبية فى السعى لدى حكومة جيبوتى ولدى المعارضة العفرية المسلحة للتوصل الى تسوية سياسية بين الطرفين، خاصة بعد اتمام التسوية السياسية فى داخل اثيوبيا مع العفر وفى اريتريا مع اقليم دانكاليا العفرى.

- الاقتراب الحثيث من جانب اريتريا واثيوبيا نحو المملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج مثل الكويت من أجل المساندة الاقتصادية والاستثمارات والقروض، ويضاف الى هذا التدفق الكثيف للمعونات والاغاثة السعودية المتنوعة الى دول القرن الافريقى عامة لمواجهة اوضاع المجاعة

واثار السيول والأمطار التى اصابت المنطقة بشدة.

ـ الاهتمام السعودى المتصاعد بشئون المسلمين فى اثيوبيا واريتريا وجيبوتى، وما تتداوله وسائل الاعلام العالمية من أن التيارات الاسلامية فى المنطقة يتقاسمها اتجاهان الأول سلفى يحظى بتأييد السعودية والثانى انقلابى يدعمه السودان وايران.

■ السؤال هو: هل يمكن الربط بين دلالات هذه الاحداث وبين ما سبق طرحه من اراء وتوجيهات بشأن تقسيم البحر الاحمر بالمعنى الأمنى والسياسى الى منطقتين: الأولى هى الجنوب وتتعاون فيها اليمن واثيوبيا واريتريا وجيبوتى والمملكة السعودية، وهذه المنطقة فيها نهايات ومصب خطوط الانابيب الناقلة للنفط من مناطق الانتاج فى اليمن او مناطق الانتاج فى الاقليم الشرقى للملكة السعودية وبها انبوب نقل النفط العراقى الى سواحل البحر الاحمر، وبالمنطقة خطوط الملاحة والتجارة الدولية وبها مناطق صناعات بتروكيماوية، وهذا التعاون الاقليمى تسانده وتدعمه السياسات الامريكية والاوروبية صاحبة المصالح فى المنطقة وصاحبة الأساطيل المرابطة فى البحر الأحمر حاليا، والمنطقة الثانية هى الشمال وتشمل خليج العقبة وخليج السويس ومن المتصور بعد اتمام التسويات السياسية العربية الاسرائيلية ان يتولى ترتيب الامور فيها تعاون سعودى مصرى، وتعاون اردنى اسرائيلى فلسطينى.

■ وعلى الرغم من ان هذه الآراء والتوجيهات غير الرسمية لم تتبلور حتى الآن فى شكل تصورات نهائية تصلح للتطبيق، الا ان المطروح به فجوات وفيه اختلافات تثير اسئلة واشكاليات شتى، تدور حول مواقع او مصالح او سياسات عدد من الدول فى المنطقة وفى اوروبا وفى الشرق الاقصى الامثلة:

ـ أن الاشكال التنظيمية المطروحة للتعاون غير واضحة او مستقرة، وهل تبقى على المستويات الثنائية ومن ثم يلزمها تنسيق مع السياسات الامريكية والأوروبية؟ أم تتحول الى شكل مؤسسى يضم جميع الاطراف المعنية وكيف ومتى هذا؟

- ترى ايطاليا ان لها دورا سياسيا واقتصاديا في القرن الافريقي، وترى اليابان ان لها مستقبلا اقتصاديا واستثماريا في المنطقة عامة، كما ان جنوب افريقيا تمثل وافدا جديدا يرغب في التنافس في الأسواق بدون استثناء.

- السودان يرى انه عضو في تجمع القرن الافريقي وأن سواحله تمتد على البحر الاحمر في منطقة الجنوب، ولكن بعض الأطراف الأخرى تشير الى عدم قبول سياساته الخارجية تجاه موضوعات الاستقرار والأمن في دول الجوار، وتجاه السياسات الامريكية والاوروبية ذات المصالح في المنطقة.

- السعودية ترى ان علاقاتها المتنوعة بالمنطقة في نمو، وكذلك قوتها البحرية والعسكرية تتزايد، وانها تهتم بالسياسة الايرانية في المنطقة، ولذلك ترغب في ممارسة دور الدولة الأولى الاقليمية، ولكن بعض الاطراف الاخرى ترى ان هذا الدور يرتبط بالرغبة في التعاون لضبط التيارات السياسية الاسلامية الانقلابية، وعلى نتائج التسويات العربية الاسرائيلية.

■ يتطلب هذا النقاش الاستفسار عن السياسة المصرية تجاه الأوضاع والأحداث في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي الذى يعتبر جزءا لا يتجزا من منطقة نهر النيل، ويقينا لاتقبل السياسة المصرية ان تقضى الامور او ترتب في غيابها او بمحاولة تغييبها ، ولكن يقتضى الدفاع عن المصالح القومية للدولة المصرية ان يتم اقرار مبدأ التوازن في بناء الاهتمامات والممارسات المصرية في التطلع والعمل نحو مناطق الجوار في الجنوب والشمال والشرق والغرب.

وميض النار فى القرن الأفريقى

■ يحدث الان تحريك متعمد لمتغيرات متنوعة فى المنطقة، وهى تؤثر على ما استقرت عليه قواعد وضوابط العلاقات المتبادلة والاتفاقيات الثنائية بين دول القرن الافريقى، ونعرض عددا من الملاحظات حول ما تداولته وسائل الاعلام من احداث بالمنطقة:

■ جيبوتي: عقدت فصائل المعارضة الجيبوتية مؤتمرا في أديس ابابا، شاركت فيه قيادات الجبهة المتحدة للمعارضة وقيادات جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية (فرود) وصدر عن الاجتماع بيان يدعو لاستمرار ودعم الكفاح المسلح والنضال الاسياسى لاسقاط حكومة الرئيس جوليد واقامة حكومة انتقالية واجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة والملاحظة هي تحديد نوعية الأهداف والاساليب المعلنة فى البيان وكونه يصدر عن مؤتمر فى العاصمة الاثيوبية، وعلما بأن قيادات الجبهة المتحدة قدمت من جيبوتى وهى تضم احزابا وجماعات تمثل الاقليات الاخرى غير العفر مثل العرب من أصول يمنية والصوماليين من غير العيسى، وان هذه القيادات عادت الى جيبوتى بعد انتهاء المؤتمر فاعتقلت الحكومة اربعة منهم اما الحكومة الفرنسية فقد قدمت دعما ماليا لحكومة جيبوتى قيمته ستة عشر مليار فرنك فرنسى بينما تصدر عن منظمات حقوق الانسان الفرنسية بيانات الادانة بشأن انتهاكات حقوق الانسان والتعذيب والمجازر التى تمارسها قوات الحكومة ضد العفر فى شمال البلاد.

■ صوماليلاند: قام رئيس النظام الحاكم محمد ابراهيم عقال بزيارة بعض دول المنطقة واجتمع مع رئيس جمهورية كينيا، وزار وفد حكومى انجلترا بحثا عن الاعتراف بالدولة المستقلة، وفى الفترة الاخيرة استكمل النظام شغل المناصب التنفيذية والتشريعية وحدد موعد الاستفتاء العام على الاستقلال فى سبتمبر ١٩٩٤، كما بدأ فى تشكيل القوات المسلحة والشرطة وتنظيم الجمارك فى ميناء بربرة ومطار العاصمة والمنفذ البرى الى اثيوبيا والملاحظة هى من ينفق على انشاء مؤسسات الدولة وتشكيل القوات المسلحة والشرطة؟ علما بأن بعض زعماء العشائر من القبائل الاخرى

يعترضون على مبدأ الانفصال والاستقلال، وان عددا من الميليشيات المسلحة يزاول نشاطا خارج اطار النظام، كما ان هناك انباء تشير الى علاقات تفاهم او اتفاق بين النظام الحاكم واثيوبيا.

■ اريتريا: اتهم الرئيس افورقى حكومة السودان بدعم هجمات مسلحة ضد بلاده تقوم بها حركة الجهاد الاسلامى الارتيرى قادمة من الاراضى السودانية وجرى تصعيد شكوى ارتيريا الى الأمم المتحدة والى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية، وتشير الانباء الى حشد قوات ارتيرية على الحدود المشتركة مع السودان بالتعاون مع قوات اثيوبية، وقد ردت الحكومة السودانية بنفى هذه الاتهامات جملة وتفصيلا، واكدت احترامها لثوابت العلاقة مع اريتريا، وذكرت بأن السودان يستضيف منذ ثلاثين عاما حوالى نصف مليون لاجىء اريتري لم يعودوا بعد الى بلادهم، وانه سبق لها ايقاف نشاط كل الفصائل الاريتيرية الاخرى بناء على طلب حكومة اريتيريا.

والملاحظة هى ان جبهة التحرير الاريتيرية المتحالفة مع حركة الجهاد الاسلامى اصدرت بيانات من جدة بالمملكة السعودية توكد وقوع القتال والصدام المسلح بين قواتها وقوات الحكومة، وانها ترى ان العمل العسكرى جاء نتيجة لرفض حكومة اريتيريا عروض ومحاولات التفاهم التى عرضتها الفصائل الاريتيرية الاخرى، واخرها طلب حضور ممثلى هذه الفصائل مؤتمر الجبهة الشعبية الحاكمة المنعقد خلال شهر فبراير ١٩٩٤ ولو بصفة مراقب تمهيدا لبدء حوار وطنى اريتيرى ومن ناحية ثانية انتهز وزير خرجية اثيوبيا فرصة زيارته الرسمية للمملكة السعودية فعقد مؤتمرا صحفيا فى جده حذر فيه حكومة السودان من زعزعة الامن والاستقرار فى دول المنطقة من خلال دعم جماعات دينية واحزاب اسلامية متنوعة، وقال ان بلاده تعانى فى علاقاتها مع السودان من نفس ما تعانيه ارتيريا، وان بلاده تجرى اتصالات مع السودان لاحتواء محاولات تصدير الافكار العقائدية وتهديد أمن المنطقة.

والملاحظة هى تمسك الحكومة السودانية باستعدادها لعقد اتفاقية سلام اذا تخلى الجيش الشعبى (فصيل جرانج) عن مطلب حق تقرير المصير، وحاليا تشير الانباء الى عملية عسكرية للجيش السودانى للسيطرة على

المدن الواقعة في منطقة الحدود مع اوغندا وزائير لحرمان فصائل التمرد من مواقعها الباقية في جنوب السودان ومن ناحية ثانية طلبت الحكومة الامريكية من اطراف النزاع المسلح قبول وقف اطلاق النار ثم التفاوض السياسي بدون شروط مسبقة، وضغطت ومعها باقي الدول المانحة والامم المتحدة للتعاوون مع منظمات الاغاثة الدولية لضمان مرور ووصول المعونات الى مخيمات اللاجئين والمشردين. اما على صعيد المعارضة السودانية في المنفى خارج السودان فقد سبق في ١٩٩٣ ان اتفق التجمع الوطنى الديمقراطى مع جرانج في نيروبى حول هدف السودان الديمقراطى العلمانى الفيديرالى، ولكن بعد ذلك ظهرت التباينات والاختلافات في الاراء والمواقف بين الجانبين الجنوبى والشمالى، كما ظهرت بين الاحزاب الشمالية وهى الأمة والاتحادى الديمقراطى والشيوعى وفئات المستقلين المعارضين. وترافق مع هذا ظهور حزب جديد هو التحالف السودانى الفيديرالى الديمقراطى بقيادات من الشمال والغرب ونشير في هذا المقام الى مؤتمر القوى السودانية الذى نظمته صحيفة الفجر السودانية الصادرة في لندن، فقد شهد الحوار اجماع ممثلى الفصائل والشخصيات الجنوبية حول مطلب حق تقرير المصير، بينما تباينت واختلفت اراء ممثلى الاحزاب الشمالية حول تقرير المصير وحول الديمقراطية العلمانية.

■ واخيرا نشر الاهرام بتاريخ ٤ فراير ١٩٩٤ ندوة عن جنوب السودان وردت بها اشارة تفيد بصدوراعلان في نيروبى عن اربع دول هى اثيوبيا وارتيريا واواغندا وكينيا يطالب بحق تقريرالمصير للجنوب المناطق المهمشة، فاذا كان هذا صحيحا فقد انقسمت دول تجمع القرن الافريقى، وهذا معناه ان النار توشك ان يكون لها ضرام في كل المنطقة.

علامات على خريطة افريقيا

● فى هذا المقال نشير الى بعض الاحداث المتنوعة التى شهدتها الدول الافريقية على المستويات الداخلية او على مستوى العلاقات المتبادلة بين الدول ، والاختيار يتم على اساس انتقائى والهدف هو المتابعة بعد الانشغال الافريقى والعالمى بأوضاع التحول الديمقراطى فى دولة جنوب افريقيا ونتائج الانتخابات فيها.

■ فى اثيوبيا يتسع الخلاف بين الحكومة المركزية فى اديس ابابا والحكومة والبرلمان فى اقليم اوجادين، والتهديد واضح بانتقال الخلاف من الاطار السياسى بين الطرفين، الى اطار النزاع المسلح واستعمال العنف من كلا الجانبين، فقد سبق ان طالبت الحكومة والبرلمان فى اوجادين بتنظيم استفتاء على حق تقرير المصير واقامة دولة اوجادين المستقلة اسوة بما تم فى حالة اريتريا، ولكن الحكومة المركزية رفضت الطلب ورات تاجيل الاجراء الى ما بعد الاستفتاء على مشروع الدستور الفيديرالى المطروح للمناقشات الشعبية حاليا وما سوف يعقبه من اجراء انتخابات للبرلمان الفيديرالى ورئاسة الدولة، واعقب ذلك قيام الحكومة المركزية بحل البرلمان واقالة الحكومة الاقليمية، وفشلت محاولات التفاهم السياسى التفاوضى بين الجانبين، ونقلت وسائل الاعلام حشد القوات الحكومية فى الاقليم وازدادت حدة التوتر بين الجانبين، وعند هذا المستوى تدخلت بالوساطة وبالاتصالات لجنة حل المنازعات وايقاف الحروب الاهلية فى اثيوبيا، وهى لجنة تتكون من سفراء الدول الأوروبية والامريكية برئاسة سفير الولايات المتحدة الامريكية وينضم اليها بعض ممثلى منظمات الامم المتحدة المقيمين فى اديس ابابا، وبدأت اللجنة فى نشاطها بالاستماع الى الطرفين بهدف التوصل الى حل ووسط او حل توفيقى، كما حدث ان فعلت فى حالات سابقة شهدتها اثيوبيا من قبل.

● فى الصومال تتزايد الاتصالات بين قيادات الفصائل الصومالية على مستويين الاول تشارك فيه الامم المتحدة لتحديد موعد جديد لعقد مؤتمر المصالحة والسلام، بعد ان تأجل موعده السابق المتفق عليه فى اجتماعات

نيروبى، لقد تأجل من اوائل ابريل الماضى الى قرب نهايته ثم الى النصف الأول من شهر مايو الحالى، ولكن الموعد تأجل مرة ثالثة. والمستوى الثانى هو نشاط الجنرال عيديد الذى غادر مقر اقامته فى نيروبى لزيارة جيبوتى، ثم استقر حاليا فى أديس ابابا، وهناك تقابل فى نهاية شهر ابريل الماضى مع عبد الرحمن تور زعيم الحركة الوطنية الصومالية والرئيس السابق لجمهورية صوماليلاند (شمال الصومال) والمسئول عن اعلان انفصالها واستقلالها الذى لم تعترف به اى دولة حتى الآن، وبعد المباحثات عقدا مؤتمرا صحفيا اعلن فيه عبد الرحمن تور تخليه عن فكرة الدعوة لانفصال صوماليلاند، ودعا الى صيغة فيديرالية تحفظ وحدة بلاد الصومال وتمنح أهل الشمال رغباتهم فى كيان مستقل، ودعم الجنرال عيديدهذا المقترح، وبعد ذلك سافر عبد الرحمن تور مع الوفد المرافق الى القاهرة لمقابلة المسئولين عن السياسية المصرية، واعلنت وزارة الخارجية المصرية ترحيبها بهذا الاتجاه الذى يتوافق مع االسياسة المصرية الدائمة بشأن وحدة الصومال والحل السلمى التفاوضى لجميع مشكلاته وقضاياه.

■ فى غرب افريقيا حيث مناطق الحدود والتخوم الفاصلة بين كل من موريتانيا والسنغال وموريتانيا ومالى، يتصاعد التوتر والاضطراب والعنف المسلح الذى تقوم به جماعات مسلحة لاغراض سياسية او لاغراض النهب والسرقة، قد دعا تعقيد المواقف الى اجتماع بين وزراد الداخلية فى الدول االثلاث وتوصلوا الى الاتفاق حول استراتيجية امنية واجراءات مشتركة لوقف نشاط هذه الجماعات المسلحة التى تهدد الامن والاستقرار فى أراضى هذه الدول، فهناك جماعات مسلحة تنطلق فى السنغال لمهاجمة اراضى مالى، وتقوم القوات المسلحة فى كل من هذه الدول بتعقب المهاجمين الى داخل اراضى الدول الاخرى، وتتبادل الاطراف الاتهامات، وتزداد المواقف تعقيدا بوجود الآلاف من اللاجئين فى معسكرات الايواء فى مناطق الحدود والتخوم الفاصلة بين هذه الدول، وهؤلاء اللاجئين لهم قضايا سياسية وقضايا اقتصادية، وكثير منهم تركوا مواطنهم خوفا وفرارا من أثار ونتائج النزاعات المسلحة فى داخل هذه الدول أصلا، ومازالت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى هذه الدول بدون استثناء تمنع عمليات اعادة توطين

اللاجئين والنازحين الى مناطق حياتهم الاصلية، واستطرادا نشير الى أن بؤر النزاع تتكاثر في منطقة غرب افريقيا عامة، وان ظهور العنف المسلح ليس جديدا او طارئا ولايقتصر على حالة ليبيريا، وان احتمالات التفجر الواسع قائمة موجودة في دول اخرى غير التي نشير اليها في هذا المقال.

● في كينيا تنشط الدبلوماسية وتؤدى ادوارا على مستويات منوعة، ونشير الى ان كينيا تعمل من أجل دور مؤثر في منطقة شرق وجنوب افريقيا عامة، فقد اسهمت في عملية التفاوض والتوفيق بين قيادات دولة جنوب افريقيا بعد فشل الوساطة التي حاول القيام بها كيسنجر واللورد كارنجتون، فقد ارسلت الحكومة مبعوثا خاصة هو سفير كينيا في واشنطن وقام بالاتصال والتوفيق بين مانديلا ودى كليرك وبوثوليزى ونجح في التسوية، الأمر الذى ترتب عليه انضمام بوثوليزى وحزبه الى العملية الانتخابية الديمقراطية، كذلك ارسلت كينيا خبراء في الترتيبات الانتخابية الى مالاوى لتقديم المشورة والنصح للدكتور باندا وحزب الحكومة في المعركة الانتخابية القادمة التي تشهد التنافس الحزبي المتعدد يوم ١٧ مايو ١٩٩٤ وبهدف هزيمة احزاب المعارضة المنقسمة على نفسها.

خريطة المحاور فى شرق أفريقيا

● انتهت الحرب الباردة واختفى المستوى العالمى للصراع والاستقطاب بين المعسكرين الدوليين بقيادة الدولتين العظميين . ومن ثم ظهرت - ومازالت تظهر الآثار والنتائج على المحاور والارتباطات التى عرفتها منطقة القرن الافريقى وشرق افريقيا خلال فترة الحرب الباردة.

ان ما سبق من تمحور ومحاور كان يعبر عن مستويين من الحقائق والتفاعلات : الأول هو مصالح واهداف اطراف الصراع والاستقطاب الدولى، والثانى هو الاحتياجات الحقيقية اللازمة لأمن ولاستقرار الدول ونظم الحكم فى المنطقة، وكانت تتم فى أطر رؤى وحركة العلاقات المتبادلة والتوازنات المستهدفة من جانب دول المنطقة.

ان اختفاء المستوى الأول لاينفى استمرار وجود المستوى الثانى حاليا، ولايمنع محاولات دول المنطقة. فرادى وجماعات - للتكيف ولاعادة النظر فى الاشكال التنظيمية للتجمع والارتباط الاقليمى والجهوى فى ضوء التغيرات المتسارعة وغير المحكومة على الساحة العالمية، خاصة ان مناخ التنافس السائد حاليا بين الدول الكبرى ذات المصالح يتيح لبعض دول المنطقة التطلع لممارسة دور القائد الاقليمى والفاعل الرئيسى فى المنطقة.

● ومن خلال هذا التصور العام يظهر عاملان اساسيان فى التجارب الحالية للتطبيق والتنظيم الاول ان الاحتياجات والاهتمامات الاساسية لدى كل دولة فى المنطقة وبدون استثناء هى الأمن والاستقرار بمعناه الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى والمائى والغذائى والثانى هو ان المناخ العام الاقليمى والعالمى يتصف بدرجات من السيولة والتغير، الأمر الذى يجعل الصفة البارزة حاليا فى هذه التجارب هو عدم استمرارية الانضباط التنظيمى فى داخل هذه التجمعات والمحاور، مع قابلية تغيير الشكل التنظيمى للمحاور بالتمدد او الانكماش فى المدى القصير والمدى المتوسط، لكن يبقى الاتجاه العام للتمحور مندفعا نحو البحث عن مزيد من أوضاع الامن والاستقرار فى المنطقة.

● المحاولة الأولى هى تجمع القرن الافريقى الذى بدأ بشكل منظم منذ عام ١٩٩٢ بين ست دول، ويكاد يندمج الان فى منظمة ايجاد ليزداد عدد الدول الأعضاء الى سبع دول فى منطقة نهر النيل، وكانت حكومة السودان هى صاحبة المبادرة لانشاء التجمع لاسباب تتعلق بتوجهاتها السياسية نحو شرق افريقيا وبنتائج مساندتها الفعالة لحركة تحرير اريتريا والحركة الثورية الديموقراطية الاثيوبية، فلما تغير النظام الاثيوبى عام ١٩٩١ ظهرت الاتفاقيات المتوالية فى مجالات الامن بكل صوره السياسية والاقتصادية وتنظيم حريات انتقال التجارة ورأس المال والافراد، وكانت هذه الاتفاقيات بين السودان واثيوبيا، وبين السودان واريتريا. وبين اثيوبيا واريتريا. وبين اثيوبيا وجيبوتى، كما تم إحياء الاتفاقية الامنية بين اثيوبيا وكينيا، ولكن التجمع يواجه حاليا ظهور وفعالية المحور الاثيوبى الاريترى الذى يطمح ليكون المركز المؤثر وقائد التفاعل، وتساند هذا الطموح سياسات القوى الكبرى والدول المانحة ذات الاهتمام بالمنطقة وقد ترتب على هذا أزمة للسياسة السودانية التى عملت منذ البداية لاحتلال دور المركز المؤثر وقائد التفاعل فى التجمع.

● المحاولة الثانية هى احياء تجمع دول شرق افريقيا الثلاث فى شكل تنظيمى جديد، لقد كان التجمع موجودا فى بدايات فترة الاستقلال فى صورة سوق مشتركة، ولكن صراعات الحرب الباردة على المستوى العالمى والاقليمى ادت الى تفكيك اواصر التجمع والسوق المشتركة منذ عام ١٩٧٧، ولكن فى ١٩٩٣ عادت اهتمامات الدول الثلاث الى تقارب فى مجالات الامن والاستقرار والتنمية وذلك بانشاء جماعة شرق افريقيا، وهذه الجماعة سوف يكون لها دور فى مواجهة خطط جنوب افريقيا للانطلاق الاقتصادى فى وسط وشرق القارة الافريقية، ويدور التنافس حول دور القائد الاقليمى بين كل من الدول الثلاث الأعضاء.

● المحاولة الثالثة هى انشاء تجمع يضم دول هضبة البحيرات، وكان السبق فى البداية للدول الفرانكوفونية وهى زائير ورواندا وبوروندى، ثم تدخلت الدول الانجلوفونية فى التنافس وهى أوغندا وتنزانيا. ويتضح من الصراع السياسى والنزاعات المسلحة الحالية ان صمود تجربة التنظيم

الاقليمى يتأثر بالتنافس بين الفرانكوفونية والانجلوفونية فى هذه المنطقة.

● المحاولة الرابعة وهى محاولة قديمة منذ الستينات وايضا يجرى إحياء فعاليتها هذه الأيام، وهى مؤتمر رؤساء دول وسط وشرق افريقيا. وكانت المحاولة مثل غيرها من تجمعات تتأثر بمتطلبات الحرب الباردة، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت فكرة استثمار الجذور التاريخية للتجمع فى ضوء توجهات دولة جنوب افريقيا ودول افريقيه اخرى لتوزيع الاسواق الافريقية فى صورة مناطق اقتصادية وتجارية واستثمارية وتنموية.

● وهكذا يبدو من العرض ان السياسة المصرية ليست عضوا فى خريطة هذه المحاور والتجمعات، وهذا موقف حسن ورأى مقبول فى المدى القصير ولكنه يدعو الى القلق والتساؤل عن تطور الأوضاع فى المدى المتوسط والطويل خاصة بعد بداية القرن القادم، والسبب هو ان اساس هذه التجمعات بعد انتهاء الحرب البادرة هو الرغبة فى مزيد من الامن والاستقرار والمحافظة على وحدة التراب الوطنى والتنمية، وهذه رغبات حقيقية ومشروعة ودائمة بالنسبة لكل الدول. ولذلك فلن تتوقف المحاولات والتنظيمات والتجمعات حتى تصل هذه الاطراف الى الصيغ المناسبة إقليميا ودوليا، ومن ناحية ثانية فان التوجه الاقليمى والجهوى للبحث عن الأمن والاستقرار معناه عدم الثقة وعدم التفاؤل من جانب هذه الدول تجاه مشروعات وسياسات حفظ الأمن الجماعى والقارى والعالمى على مستوى منظمة الوحدة الافريقية وعلى مستوى الأمم المتحدة فى مرحلة السيولة والتغير والانتقال التى تشهدها الساحة العالمية حاليا بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن هنا تكون السياسة المصرية مدعوة لطرح اطار عام للتعاون والأمن فى منطقة نهر النيل بديلا عن المحاور وسياسات التمحور المنتشرة فى المنطقة بدون وجود الدولة المصرية.

الخريطة السياسية فى القرن الأفريقى

تتوالى حركة المتغيرات فى منطقة القرن الافريقى، وتظهر التراكمات والنتائج فى صورة مترابطة او متناقضة فى اطار الخريطة السياسية الداخلية لكل دولة. وفى اطار الخريطة السياسية للعلاقات المتبادلة بين دول المنطقة، وهذه الظاهرة ليست وقفا على أوضاع دولة بعينها، وانما هى ظاهرة عامة موجودة فى كل الدول، ويهدف كلا النوعين الى اعادة رسم الخريطة السياسية، ويظهر النوع الأول فى صور التشرذم والانقسام بداخل الاحزاب والتنظيمات السياسية سعيا وراء تحالفات جديدة تؤدى الى اعادة توزيع السلطة والثروة، ويظهر النوع الثانى فى صور الانشقاق والتمرد القومى والقبلى عن الجامعة الوطنية طلبا لحق تقرير المصير والانفصال لتكوين دول جديدة.

● فى اثيوبيا : منذ ١٩٩١ كانت الاوضاع تتحرك فى اطار تصور معلوم المسارات والغايات خلال مرحلة الميثاق الوطنى الاثيوبى، فقد تكونت الحكومة الانتقالية والبرلمان الاتحادى الانتقاى، وتمت الانتخابات على مستوى الاقاليم وتشكلت فى كل منها سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية، وكان المقرر انتهاء المرحلة الانتقالية فى آخر ديسمبر ١٩٩٣ باصدار الدستور الاتحادى وتشكيل الاجهزة الاتحادية المنتخبة ديمقراطيا، ولكن التأخير وعدم الالتزام بالموعد المقرر جعل الاحزاب والمنظمات المعارضة التى عقدت مؤتمرها الثانى فى اديس ابابا فى ديسمبر ١٩٩٣ تعتبر الحكومة الحالية غير شرعية لانقضاء فترة الولاية الانتقالية وهى سنتان ونصف.

والجديد فى الخريطة السياسية الاثيوبية منذ سبتمبر ١٩٩٣ هو ظهور الانقسام فى داخل جبهة تحرير أو جادين الحاكمة فى الصومال الاثيوبى، والتشرذم بين الاجنحة المعتدلة والمتشددة حول قضايا العجز الادارى والفساد المالى والسياسى، وتطورت الأزمة الى سحب الثقة من رئيس المجلس التنفيذى واستقالة الحكومة الاقليمية، وانتخاب السيد حسن قلنلى رئيسا لحكومة جديدة حظيت برضاء الحكومة الاتحادية فى اديس ابابا، ولكن التطورات استمرت فى الاندفاع وجعلت الانقسام يتحول الى انشقاق،

فقد اجتمع البرلمان الاقليمى فى فبراير ١٩٩٤ واتخذ بالاجماع قرار يدعو لاجراء استفتاء عام حول حق تقرير المصير، إما البقاء فى التحاد الاثيوبى. وإما الانفصال والاستقلال، وبهذا الاجراء تواجه الحكومة الانتقالية الازمة الكبيرة الثانية على مستوى القوميات التى تتحول من مستوى التحالفات الى مستوى الانشقاق، وكانت الازمة الاولى مع قومية الاوروموفى عام ١٩٩٢، وان كان تدخل الدول المانحة - اوروبية وامريكية - قد منع الازمة من ان تنفجر فى صوره حرب اهلية.

● وظاهرة الانقسام والتشرذم ليست وقفا على الجبهات القومية وهى جبهة تحرير الاوجادين وجبهة تحرير الاورومو، فقد ظهرت ايضا فى داخل الجبهات الاسلامية وهى الاتحاد الاسلامى الاوجادينى والجبهة الاسلامية لتحرير اوروميا، وقد حدث هذا خلال عام ١٩٩٣ فى داخل كل من الجبهتين، وكان بين تيارات المعتدلين والمتشددين حول موضوعات العلاقة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وحول أثار إقامة زعامة كل منهما خارج اثيوبيا، مما ترتب عليه خلافات فى الرأى بين قيادات الداخل والخارج.

ومن ناحية ثانية شهدت جبهة تحرير الاوروموا أخيرا خلافا بين قيادات الداخل والخارج، وقد حدث الخلاف نتيجة لقيام الحكومة الانتقالية باعتقال احد قيادات الجبهة القادمين من الخارج للمشاركة فى مؤتمر المعارضة فى ديسمبر ١٩٩٣، بدعوى انه يدعو الى العمل المسلح لتغيير النظام السياسى فى البلاد، ولكن تدخل احد قيادات الداخل لدى الحكومة ادى الى اسقاط التهمة بعد التاكيد بعدم تأييد العمل المسلح، وقد رفضت قيادات الخارج هذه التسوية وأقالت المسئول الداخلى من منصبه الحزبى فى الجبهة.

● فى الصومال: تشهد الساحة الصومالية متغيرات لها تاثير على مستقبل اوضاع البلاد، وايضا لها آثار على مفهوم الامن القومى الاثيوبى :

- فى جمهورية ارض الصومال أعلن رئيس الحكومة انه أجرى اتصالات مع الاعضاء الدائمين بمجلس الامن ومع دول الجوار بشأن طلب التمويل والاشراف على عملية استفتاء عام حول حق تقرير المصير فى البلاد فى مايو ١٩٩٤ او يونية ١٩٩٤.

ـ الجنرال محمد فارح عيديد يقيم منذ اخر ديسمبر ١٩٩٣ في كينيا، وهناك يجرى اتصالات ومحادثات مع أطراف امريكية واوروبية وصومالية وافريقية، وافادت الانباء ان الحكومة المصرية وجهت اليه دعوة لزيارة القاهرة حملها اليه السفير المصرى فى نيروبى. والسؤال ماهى اسباب هذه الاقامة الطويلة فى نيروبى؟ وماهى نتائج الاتصالات والمحادثات التى تمت هناك قبل أن يصل للقاهرة؟

ـ تظهر فى داخل الصومال نتائج التسويات والمصالحات على مستوى العشائر والقبائل وزعماء الميليشيات المسلحة، كما تظهر نتائج قرار مجلس الامن الصادر فى فبراير ١٩٩٤ بشأن تغيير مسئوليات ومهام قوات الامم المتحدة، وصارت الاولوية للاغاثة الدولية واعادة اللاجئين وتنظيم أجهزة الشرطة والقضاء والمعاونة فى تشكيل حكومة ديمقراطية، وفى الوقت الذى يتوالى فيه انسحاب القوات الامريكية والاوروبية، يتزايد وجود وأعداد القوات من الدول الافريقية والاسلامية وتصبح القيادة لجنرال من ماليزيا.

● فى عام ١٩٩٢ كان عمر عرتة غالب رئيسا لوزراء الحكومة المؤقتة فى الصومال وكان مقيما فى السعودية وأدلى بتصريح لوسائل الاعلام استبعد فيه نجاح اى حل لمشكلة الصومال قبل تسوية الوضع فى اثيوبيا وعودة اثيوبيا قوية فى القرن الافريقى، والسبب فى رأيه كان هو الارتباط بحسابات دولية!

● والسؤال الان هل تغيرت الاوضاع والسياسات الدولية بشأن ترتيب أوضاع الصومال قبل ترتيب اوضاع اثيوبيا؟ أم ان التسوية السياسية والترتيبات تتزامن فى كل من البلدين؟

الاستقرار في أثيوبيا

● ينمو الاستقرار التدريجي في أثيوبيا، وتصب نتائجه في انتشار مناخ السلام الاجتماعي، وفي دعم الأمن القومي الأثيوبي، وفي صعود تأثير المحور الاثيوبي الأريتيري في منطقة القرن الأفريقي وكانت الاشارة المبكرة عن هذا التوجه هي زيادة الرئيس زيناوي للولايات المتحدة في اغسطس ١٩٩٤، فقد استقبله الرئيس كلينتون الذي أعلن تأييده ومساندته لتجربة الديموقراطية التعددية في أثيوبيا، وبحث الرئيسان سويا مشكلات الأمن في القرن الأفريقي.

● وفي نفس الشهر كانت وساطة اللجنة الدولية الأمريكية الأوروبية شبه الدائمة قد افلحت في ضبط وعدم تصعيد التوتر بين الحكومة الاتحادية في اديس ابابا وقيادات شعب الأوجادين وشعب الأوروموا، مما ترتب عليه اطلاق سراح زعماء الأوجادين الذين سبق عزلهم واعتقالهم كما تمت تسوية خط الحدود بين اقليم الأوجادين وأقليم الأورومو. وترتب على مناخ التهدئة استكمال الانتخابات التشريعية قبل نهاية اغسطس الماضي.

● وسبق هذا الترتيب في الشهور الأولى من هذا العام اعلان سلطان العفر عن عدم تأييده لدعوة انشاء دولة العفر في القرن الأفريقي وأن العفر الأثيوبيين يدينون بالولاء للدولة الأثيوبية، وبذلك يتأكد بقاء الحدود السياسية القائمة بين اثيوبيا وجيبوتي وأريتريا بدون تغيير وتلا ذلك توقيع اتفاق امني عسكري بين اثيوبيا واريتريا لدعم التعاون والدور الذي يقوم به المحور الأثيوبي الأريتري في المنطقة.

● وبذلك تكتمل صورة الانتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية التي تمت هذا العام. ويعرض حاليا مشروع الدستور على هذه الجمعية بعد أن اجازه المجلس الانتقالي السابق ونشرته الحكومة، وبوجه عام فان الدستور جاهز للاقرار والمصادقة عليه، فيما عدا عددا من الموضوعات التي تعرض بشأنها اكثر من صياغة او رأى مثل ملكية الأرض الزراعية التي سبق أن خضعت للتأميم في ظل نظام منجستو السابق، وتخطيط حدود الأقاليم وتحديد عددها، وحق تقرير المصير للشعوب والقوميات في الدولة وخاصة إجراءات

وترتيبات ممارسة هذا الحق بعد اعلان الدستور الدائم.

● وفى نفس الاطار تعمل الحكومة على تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وتطبيق قوانين التخصيصية ودعم القطاع الخاص، ويساند هذا التوجة البنك الدولى والدول المانحة. وقد عبرت كلها عن الرضا والدعم الأدبى والمادى كما تزايد تدفق وتفعيل الاستثمارات الأجنبية الأوروبية والأمريكية.

● وليست الصورة العامة بدون مشكلات، إذ وجهت الدول المانحة على المستوى الحكومى او المستوى الشعبى انتقادات كثيرة للحكومة الأثيوبية فى مجال حقوق الانسان واعتقال قيادات سياسية وصحفية وعمالية، وقد استجابت الحكومة للضغط الأدبى فأطلقت سراح اعداد من المعتقلين، ووسعت من نطاق حريات النشر والصحافة وتشكيل الأحزاب والجمعيات على المستوى الاتحادى والمستوى الاقليمى.

● والدائرة الأولى فى السياسة الخارجية الأثيوبية هى دول منطقة الجوار بالقرن الافريقى ولذلك تساند السياسة الأثيوبية مساعى الجنرال عيديد فى الصومال لبناء تحالف وطنى عريض يشمل قيادات وعشائر فى الجنوب وفى الشمال كما تستثمر نفوذها وتأثيرها ضد معارضيه، ولها ايضا مشاركتها الفعالة فى وساطة منظمة إيجاد بين حكومة السودان والمتمردين فى جنوب السودان، كذلك يجرى التنسيق المستمر فى داخل المحور الأثيوبى الأريترى بشأن منطقة جنوب البحر الأحمر والأوضاع والعلاقات السياسية مع الدول العربية على الساحل الآسيوى من البحر وتدخل فى هذا المجال زيارة الرئيس افورقى الاخيرة الى دول الخليج والمملكة العربية السعودية، وايضا سياسة الدولتين تجاه النزاع المسلح فى اليمن ومحاولة انفصال الجنوب.

● والاهتمام بالمملكة العربية السعودية امر واضح فى تفاصيل العلاقات المتنوعة بين أثيوبيا واريتريا من جانب والمملكة من جانب آخر، والعلاقات تتم بين الجانبين على المستوى الحكومى وعلى مستوى المنظمات والجمعيات غير الحكومية. ومن الأمثلة على هذه المنظمات رابطة العالم الاسلامى ومنظمات المدارس الاسلامية والمساجد والشباب المسلم . ولهذه المنظمات

نشاط ومشاريع متعددة فى اثيوبيا واريتريا وجيبوتى حاليا .

كما تجرى عمليات التمويل لمشروعات فى ميدان الاغاثة الإسلامية والدعوة والتعليم والملاجئ الخ، وتشير الأنباء الى اتفاق اخير بين الجانبين بشأن ادخال اللغة العربية فى مناهج الدراسة فى مناطق الاغلبيات الاسلامية باثيوبيا وصياغة منهج موحد لدراسة الدين الاسلامى فى مدارس اريتريا، وتشكيل مجلس إدارة للمدرسة التى تتبع رابطة العالم الاسلامى فى اديس ابابا.

الفيدرالية وحق تقرير المصير

● تشهد بعض دول منطقة النيل نقاشا متعدد الاطراف حول موضوعات الفيدرالية وحق تقرير المصير، كما يجرى اعداد مشروعات او تطبيق نظم دستورية فى هذا الميدان، وعلى الرغم من ان هذه الموضوعات تتم على المستوى الداخلى لكل دولة الا ان النتائج والاثار تتعدى الحدود السياسية الى دول الجوار ونختار ثلاثا من هذه الدول امثلة على هذا القول وهى اثيوبيا واوغندا والسودان. كما نتوقع ان تظهر مستويات من هذه الاثار والنتائج على شبكة العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة فى الفترة الزمنية القادمة.

● فى اثيوبيا : حسمت الجمعية التأسيسية المنتخبة الامر باقرار الدستور الجديد والدائم فى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٩٤، واصبحت الدولة الاثيوبية لاول مرة فى التاريخ الطويل دولة علمانية ديمقراطية فيدرالية، ونظم الدستور توزيع السلطات بين المستوى الفيدرالى ومستدعيات الحكم فى اقاليم الدولة، ونص الدستور فى وضوح وتفصيل على حق تقرير المصير للقوميات والشعوب الأثيوبية ترتيبا على ان قيام الدولة هو بالاختيار الحر وليس بالقسر والاجبار، ولجميع القوميات بالاقاليم ان تطلب هذا الحق من خلال تصويت فى المجلس التشريعى الاقليمى، فاذا اجيز هذا المطلب باغلبية حددها الدستور، رفع القرار الى البرلمان الفيدرالى للمناقشة والمصادقة، وبموجب النص الدستورى يعرض المطلب على الاستفتاء الشعبى بالاقاليم فى مدة زمنية لاتزيد على ثلاث سنوات منذ بدء العملية. فى المجلس الاقليمى، ، فاذا حصل المطلب على اغلبية الاصوات فى الاستفتاء تقبل الدولة النتيجة وهى الانفصال عن الدولة الاثيوبية وتكوين دولة جديدة لهذه القومية. ومن ناحية ثانية اجازت الجمعية التأسيسية امتداد الفترة الانتقالية ستة شهور تبدأ من اول يناير القادم لاجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على مستوى الاتحاد الفيدرالى والاقاليم عام ١٩٩٥.

● فى اوغندا : يدور النقاش العلنى فى داخل الجمعية التأسيسية وعلى مستويات الساحة السياسية فى الدولة حول موضوعات الفيدرالية والتعددية

الحزبية، ويوجد صراع مكتوم بين اقاليم الدولة الجنوبية والشمالية والشعوب والاثنيات المختلفة حول الاخذ بالنظام الفيدرالى، وفى هذا المجال يوجد تياران عريضان الاول يدعو لاقرار مبدأ ونظام الحكم الديمقراطى والانتخابات الدورية بدون السماح بتشكيل احزاب سياسية لمدة خمس سنوات قادمة، ثم يجرى استفتاء شعبى عام يطرح فيه تعديل الدستور الدائم للسماح بتشكيل الاحزاب السياسية والدخول بالنظام الفيدرالى، ويرى التيار الثانى انه لا توجد ديمقراطية بدون احزاب سياسية متنافسة وان الطبيعة الاثنية والتركيبة الاجتماعية فى الدولة تقتضى توزيع السلطة بين العاصمة والاقاليم. وكل هذه الموضوعات والاثار تناقش فى اللجان الفرعية للجمعية التأسيسية منذ انتخابها فى فبراير ١٩٩٤، وهى تستعد حاليا لاصدار الدستور الدائم الجديد، وسوف يكون موعدا للانتخابات التشريعية والرئاسية فى عام ١٩٩٥ بعد اصدار الدستور.

● فى السودان : النقاش والحوار حول الفيدرالية منتشر ومتداول منذ فترة سابقة فى الخطاب السياسى لطرفى النزاع المسلح فى السودان، ويقترن الحديث بموضوع حق تقرير المصير الذى ترفضه الحكومة الحالية، وتتمسك به فصائل المعارضة المسلحة فى الجنوب، وقد اوضحت مبادرة دول ايجاد الموضوع بصورة مباشرة فاقترحت اقامة دولة علمانية ديمقراطية وفصل الدين عن الدولة واقرار الحكم على اساس فيدرالى لجميع السودانيين، واذا لم يتم الاتفاق والتراضى بين الاطراف السودانية، يكون من حق الشعب فى جنوب السودان الخيار فى مستقبله بما فى ذلك الاستقلال بعد اجراء استفتاء يتم الاتفاق عليه بين الاطراف السودانية.

● الجديد فى هذا الشأن هو ان احزاب المعارضة فى شمال السودان قد غيرت من مواقفها وسياساتها وفى المقدمة الحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الامة، وتم قبول مبدأ الفيدرالية ومبدأ حق تقرير المصير فى اطار مبادرة دول ايجاد، ولقد وقع الحزب الاتحادى الديمقراطى اعلانا مشتركا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج فى يوليو ١٩٩٤، ووقع حزب الأمة اعلانا مشتركا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج فى ديسمبر ١٩٩٤، وبين الاعلانين اختلافات فى التفاصيل ولكن

المبادىء متفق عليها كما وردت فى مبادرة دول ايجاد، ومع ملاحظة ان الحديث فى الاعلانين المشتركين يشير الى جنوب السودان فقط، لكن الاعلان المشترك الذى وقعه حزب الامة يرفض منح هذا الحق لمناطق جبال النوبة وجبال الانفستا ومنطقة ابيبى، وفى كلا الاعلانين تفاصيل عن اجراءات الفترة الانتقالية وترتيبات نظام الحكم فى السودان بعد اسقاط الحكم العسكرى الحالى فى البلاد.

● وبوجه عام فان هذه الاوضاع والنظم الجديدة فى الدول الثلاث مازالت فى مراحلها الاولى، وسوف نرى ما تتطور اليه الأحداث فى عام ١٩٩٥.

العامل الدولي في منطقة النيل

■ فى مطلع ١٩٩٥ يظهر تفاعل المستوى الدولى مع المستوى الاقليمى، وبتراكم نتائج هذه التفاعلات على المستويات الوطنية فى بعض دول منطقة نهر النيل بصور متنوعة:

■ اثيوبيا: اكتسب النظام الحاكم الشرعية السياسية على المستوى الوطنى بإصدار الدستور الديموقراطى الفيديرالى وتحديد موعد الانتخابات العامة يوم ٧ مايو ١٩٩٥، وتأكدت هذه الشرعية السياسية على المستوى الدولى بالبيان الصادر عن سفراء ١٧ دولة اوروبية وامريكية واليابان والذى يعلن تأييد دولهم للدستور الجديد، مع وعد بتقديم التسهيلات والمعونات اللازمة لاجراء الانتخابات الديمقراطية. وهذا الموقف يكشف عن عدة أمور اولها أن التطور السياسى المنشود والذى تسانده السياسات الامريكية والأوروبية منذ عام ١٩٩١ قد وصل الى غاياته السياسية. والأمر الثانى هو أن حركات ومنظمات الانشقاق والتمرد المسلح فى اثيوبيا قد أصبحت غير قانونية وغير شرعية، وأن أى مساندة لها سوف تعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية وسوف تواجه بموقف مشترك من اثيوبيا وحلفائها الدوليين، والأمر الثالث هو انه اذا أرادت هذه المنظمات المعارضة الدعوة لحق تقرير المصير فى اقاليم كل منها فعليها اتباع الاسلوب الدستورى المقرر وبدايته هى خوض الانتخابات على المستوى الاقليمى، والأمر الرابع هو أن منظمات المعارضة باسم بعض القوميات لا تستطيع أن تحتكر السيطرة منفردة على الساحة السياسية فى اقاليم الأمهرا والأوروموو والأوجادينى، نظرا لوجود أحزاب ومنظمات وشخصيات عامة أخرى تؤيد الحكومة والنظام القائم وتشارك فى اعمال السلطات التنفيذية والتشريعية على المستوى الاقليمى والمستوى الفيديرالى، والأمر الخامس هو أن صعود اثيوبيا الى مركز القوة فى الاطار الاقليمى ينعكس إيجابيا على دور المحور الأثيوبى الأريترى وعلى موازين القوى تجاه دول الجوار.

■ جيبوتى: خلال عام ١٩٩٤ استمرت الوساطات الدولية والاقليمية بين الحكومة والمعارضة المسلحة وترتب على هذا امران، الأول حدوث إنشقاق

داخلي في جبهة فرود المعارضة، وقبول الفصيل المنشق (يقوده ٣٨ عضوا من قيادات الجبهة) التفاوض مع الحكومة، والتوصل الى اتفاق سلام ومصالحة وطنية على أساس الديمقراطية واللا مركزية في ظل الدستور الحالي، وتم توقيع الاتفاق بحضور ممثلى الدول ذات الاهتمام والمنظمات الدولية، والأمر الثاني أن الفصيل الرافض للمفاوضات والتسوية أعلن أنه سيواصل الحرب الاهلية، ولكن أحمد دينى زعيم هذا الفصيل يقيم حاليا فى صنعاء باليمن وذلك بعد اغلاق الحدود ومنع التسهيلات عبر الحدود المشتركة بين اريتريا واثيوبيا وجيبوتى ومن ناحية ثانية توجد اتفاقات أمنية بين الدول الافريقية الثلاث واليمن وهى تجعل الحكومة اليمنية لاتسمح بأى نشاط للمعارضة من اراضيها وهذا وضع تهتم به أيضا السياسة الفرنسية صاحبة النفوذ والقاعدة البحرية فى جيبوتى، وأيضا لها مصالح بترولية فى اليمن.

■ السودان: فى عام ١٩٩٤ حدث تطوران هامان على جانب المعارضة السياسية والعسكرية: الأول هو اتفاق القاهرة بين الحزب الاتحادى والحركة الشعبية بقيادة جرانج، والثانى اتفاق شقدوم بجنوب السودان بين حزب الأمة والحركة الشعبية بقيادة جرانج، فاذا أضفنا اليهما اعلان نيروبى عام ١٩٩٣ - يمكن القول أن الخريطة السياسية للمعارضة السودانية قد تغيرت تغيرا جذريا وأن نتائج التغير سوف تظهر فى العام الحالى إذ لم تعد المعارضة والحرب الاهلية بين الشمال والجنوب كما كان يقال من قبل، إنما تتطور الاوضاع نحو نموذج جديد وهيكل تنظيمى جديد للمواجهة بين الحكومة والمعارضة التى تستقطب المؤيدين فى الشمال والجنوب وغيرهما من اقاليم الغرب والشرق بالسودان، وقد تزامنت مع هذا التطور أحداث وعلامات على المستوى الاقليمى والمستوى الدولى، فقد زارت المعارضة عواصم الدول الاوروبية والامريكية ودول الجوار الافريقى، كما أعلنت عن تقديمها لمشروع متكامل لحل الازمة السودانية الى منظمة دول إيجاد قبل اجتماع قمتها الأخيرة. وفى هذا الاجتماع دعت دول إيجاد الأمم المتحدة لتعيين مراقب يمثلها لمتابعة المفاوضات بين الحكومة والمعارضة وفى تقديرى أن هذا اتجاه مستمر نحو تدويل القضية مع تصاعد تأييد الدول الأوروبية والامريكية لمبادرة ايجاد.

■ هضبة البحيرات الاستوائية. شهد عام ١٩٩٤ ذروة الحرب الاهلية فى رواندا، ومع ذلك لم تنجح الدعوة لعقد مؤتمر افريقى من دول الجوار الانجلوفون والفرانكوفون لاسباب عديدة، وجرت الأحداث على النحو المعروف، ولكن مطلع عام ١٩٥٥ شهد عقد هذه القمة الافريقية بحضور رؤساء دول رواندا وبوروندى واوغندا وكينيا وتنزانيا وزامبيا، وشاركت زائير بحضور رئيس وزرائها بدلا من الرئيس موبوتو، وناقشت القمة موضوعات بناء السلام والثقة والمصالحة الوطنية فى كل من رواندا وبوروندى وكذلك مشكلات اللاجئين الى دول الجوار، ويثير انعقاد القمة ملاحظتين الأولى مشاركة زامبيا فى اجتماع دول الجوار وفى هذا اشارة الى اتساع مفهوم هضبة البحيرات الى مفهوم وسط افريقيا الذى يشمل دولا من غرب وشرق الوسط مع انضمام زامبيا التى تعتبر من دول الجنوب الافريقى، والثانية هى أن انعقاد القمة يأتى بعد فترة من زيارة انطونى ليك مستشار الأمن القومى للرئيس الامريكى لعدد من الدول الافريقية من بينها دول بالمنطقة.

■ فى تقديرى إن السياسات الدولية لا تهدأ ولا تنام ولا تنشغل عن الحفاظ على مصالحها فى منطقة نهر النيل، وان الاتجاه العام هو نوع من تقسيم العمل الدبلوماسى وتخصيص المناطق الفرعية بين الدول الكبرى، وان السياسة الامريكية تمكنت من الفوز بالمستوى الأول فى منطقة الهضبة الاثيوبية وفى منطقة هضبة البحيرات وهما منابع نهر النيل، وأن هذا النفوذ السياسى ليس بعيدا عن دلالات قيام البحرية الامريكية فى اغسطس ١٩٩٤ بمناورات بالذخيرة الحية فى دلتا نهر تانا الذى ينبع من وسط كينيا ويصب فى المحيط الهندى فى اقليم الساحل الكينى.

الداساتير فى دول النيل

■ تشـهـد حـاليا ثلاث دول فى منطقـة النيل مـرحلة صـيـاغـة واصـدار الداسـاتير الدائمـة، وهذه الدول هى اثيوبيا واوغندا واريتريا، والاهتمامات الدراسية بهذه الموضوعات لاتقتصر فقط على دلالة انتهاء المراحل الانتقالية أو الأوضـاع المؤقـتـة فى هـذه الدول والمجـتـمـعـات، وانمـا تتناول اسـاليب واجراءات اصدار هذه الدسـاتير الدائمـة، والمبادىء والنصـوص المسـتحدثة التى تحتويهـا هذه الدسـاتير، وايضـا مسـتويات الرأى المتنوع والنقاش الجاد الواسع حول محتوياتها قبل اصدارها والعمل بها.

■ لقد نشـأت النظم السـيـاسـيـة الحـاليـة فى الدول الثـلاث عقب دخـول الحـركـات المسلحة الى عواصم اوغندا (١٩٨٦) واثيوبيا (١٩٩١) واريتريا (١٩٩١)، وتولى رؤسـاء هذه الحركات رئاسة الدولة فى كل منها ولكن تظهر فوارق وتباينات بين هذه النظم السياسية تجاه قضايا بناء مؤسسات الحكم والادارة، ونوعيات ومستويات التحالفات السياسية الحاكمة أو المعارضة، وقضايا تشكيل ونشاط الاحزاب السياسية.. الخ، ولكن هذه النظم السياسية تتماثل بالنسبة لقاعدة اساسية وهى الاعلان والالتزام بأن المرحلة الانتقالية أو المؤقتة سوف تنتهى باصدار دستور دائم وانتـخـابات برلمانية ورئاسية، وان الدسـتـور الدائم هو دسـتـور ديمـوقـراطى تعددى، وان الانتـخـابات هى عملية تصويت عام حرة ونزيهة، ومـع هذا التماثل فان المسـارات الاجرائية والمدة الزمنية لم تكن متماثلة نظرا للتباين والفوارق الموجودة فى داخل البنية السياسية والاجتماعية لكل دولة ونظرا للظروف والضغوط الدولية والاقليمية وعلى الرغم من كل مـا سبق فقد نفذت كل من اوغندا واثيوبيا خطوات هامة وأساسية، أما اريتريا فقد اعلنت عن بدء الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه.

■ اثيوبيا: فى شـهـر يونية الحـالى تمت عمـلية انتـخـاب اعضـاء الجـمـعية التـاسيسية التى سوف تناقش مشروع الدستور، ولهـا حق التعديل واعادة الصياغة بدون قيود مسبقة، وقد شاركت جماعات وفرق عديدة من اوروبا وامـريكا وافـريقـيـا فى الاشـراف والمراقـبـة بالنسـبـة لاجـراءات الانتـخـابات، وصـدرت التـقـارير بان الانتـخـابات كـانت حـرة ونزيهـة، وفـى بعض الاراء

المنشورة حول الانتخابات ورد انها تمت بنزاهة نادرة فى افريقيا.

وكانت الحكومة الانتقالية والميثاق الوطنى الانتقالى قد حددا مدة زمنية للفترة الانتقالية قبل اجراء الانتخابات لاصدار الدستور الدائم، ولكن ما حدث هو انه جرى تمديد المدة الانتقالية، وخلالها تم تشكيل لجنة متعددة الاراء والاتجاهات من ممثلى الشعوب والقوميات، وقامت هذه اللجنة بوضع مشروع الدستور، وشارك فى اعمال اللجنة خبراء ومستشارون من دول افريقية واسيوية واوروبية وامريكية، وقد استحدث مشروع الدستور تمديدا من المبادىء والقواعد الجديدة فى حياة المجتمع الاثيوبى مثل النظام الاتحادى الفيدرالى وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم، ومثل موضوع اللغة القومية على المستوى الاتحادى واللغات القومية على مستوى الاقاليم وقد نص المشروع على حق تقرير المصير بالنسبة للقوميات والاثنيات المكونة للدولة الفيدرالية واحاط هذا النص باجراءات وضمانات جدية على مستوى الاقاليم والحكومة الفيديرالية.

■ اوغندا: فى شهر مارس ١٩٩٤ دعى المواطنون الاوغنديون الى انتخاب جمعية تأسيسية لمناقشة مشروع الدستور، مع النص الصريح على حق الجمعية فى تعديل المشروع واعادة صياغته فى بحر ستة شهور كحد اقصى للانتهاء من مهمتها الدستورية ودعت اوغندا فرقا عديدة من المراقبين الدوليين من دول اوروبا وامريكا وقارات اخرى للاشراف والمراقبة على عمليات الاقتراع واعلان النتائج، وقد اجمعت التقارير الصادرة عن المراقبين بدون استثناء على ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة، بل ذهبت بعض الاراء الى أنها أول انتخابات حرة فى تاريخ اوغندا بعد استقلالها وتوالى الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية فيها.

ونصوص المشروع المطروح على الجمعية التأسيسية أعدته لجنة شكلتها الحكومة من اعضاء يمثلون أغلب التيارات والآراء السياسية والقانونية وشارك فيها ممثلون للمنظمات والمؤسسات الشبابية والنسائية والمهنية والمدنية والعسكرية ايضا، وتشير الدراسات المنشورة حول الموضوع عامة إلى ان قضية التعددية الحزبية هى محور النقاش والاختلاف فى الرأى بين

الاطراف السياسية فى اوغندا بوجه عام، فالرئيس موسوفينى ومؤيدوه يرون ان بناء النظام الديمقراطى وترسيخ قواعده فى اوغندا يتطلب فترة من الحكم بواسطة حركة سياسية عريضة وتحالف سياسى واسع من قوى وشخصيات ومؤسسات تمثل الخريطة السياسية والاجتماعية والاقليمية والقومية، وعلى أن تحدد فى الدستور فترة زمنية قادمة يجرى الاستفتاء فى نهايتها حول استمرار حكم الحركة أو التحول الى نظام التعدد الحزبى، وعلى الجانب الآخر فان قوى سياسية عديدة وذات تأثير فى السياسة الاوغندية ترى الأخذ والاقرار بالنظام الحزبى التعددى فورا.

■ اريتريا: باعلان الاستقلال تحولت الجبهة الشعبية الى حزب الجبهة الشعبية الديمقراطية والعدل، وشكلت الحكومة ثم عينت أعضاء البرلمان (الجمعية الوطنية) وقام البرلمان بتشكيل لجنة من خمسين عضوا لاعداد مشروع الدستور الدائم كذلك تم الاعلان عن المبادىء والقواعد التى تحكم اعداد المشروع مثل الديموقراطية التعددية وتكوين الاحزاب السياسية بشروط وضوابط، وفصل السلطات الثلاث واستقلال القضاء وحرية الصحافة... الخ، وتشير الأنباء المتداولة الى ان هذا المشروع سوف يعرض على الاستفتاء العام تمهيدا لاجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وسوف تتم العملية فى فترة زمنية تتراوح بين سنتين وأربع سنوات قادمة.

الخروج العربى من الصومال

● التزمت الدول الأمريكية والأوروبية بالمواعيد المعلنة لانسحاب قواتها المشاركة في عملية الأمم المتحدة من الصومال قبل آخر مارس ١٩٩٤، ولكن شهر مارس من هذا العام شهد أكثر من مفاجأة، الأولى هي اعلان الدول العربية المشاركة في يونيصوم، عن سحب قواتها من الصومال، وهذه الدول هى الكويت والمملكة السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والمغرب وتونس، وترتيبا على هذا لايتبقى في الصومال سوى قوات من الدول الافريقية ومن الدول الاسيوية، وهذه الدول هى مصر وزيمبابوى ونيجيريا وبوتسوانا من افريقيا، وباكستان والهند ونيبال وماليزيا من آسيا. والواضح ان جمهورية مصر العربية قد قررت الالتزام بالموقف الافريقى لأسباب لها اعتبارها فى التصور السياسى المصرى، ومن بينها رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الافريقية ورئاسة الجهاز المركزى لآلية تفادى وادارة وتسوية المنازعات الافريقية، وكذلك موقع الصومال فى منطقة القرن الافريقى، حيث توجد مصالح الأمن القومى للدولة المصرية.

● والمفاجأة الثانية هى التغير فى مواقف قيادات الفصائل الصومالية خلال اسبوعين من اختتام اجتماع القاهرة إلى اعلان نتائج اجتماع نيروبى، لقد توصل اجتماع القاهرة بحضور على مهدى محمد وزعماء الفصائل الإثنتى عشرة المتحالفة معه إلى اتفاق بشأن مستقبل الصومال، ولكن الجنرال عيديد وزعماء الفصائل الاربعة المتحالفة معه الذين رفضوا المشاركة فى اجتماع القاهرة رفضوا ايضا الاتفاق المعلن فى القاهرة، وتبادلت جميع الاطراف الصومالية المتنافسة الاتهامات بالخضوع لضغوط اجنبية، وبدا امام الجميع ان العلاقات والمواقف الصومالية تتجه نحو التصادم والاشتعال، خاصة بعد ان صدرت تصريحات السفير الامريكى السابق او كلى التى رفضتها الحكومة المصرية ورد عليها على مهدى محمد، ولكن الاتصالات غير المعلنة التى كانت تجرى مع الجنرال عيديد المقيم فى نيروبى بعد عودته من جولة فى دول الجوار بالقرن الافريقى، أدت إلى نتائج جعلت الممثل الخاص للأمم المتحدة يدعو زعماء جميع الفصائل الصومالية (١٢+٤) للسفر إلى نيروبى والاقامة على نفقة الأمم المتحدة.

وفعلا غادر على مهدى محمد القاهرة إلى نيروبى، وعقد اجتماعين متتاليين على انفراد مع الجنرال عيديد، ثم بدأت الاجتماعات التى شارك فيها زعماء الفصائل الصومالية، واخيرا توصلت جميع الاطراف الصومالية الى الاتفاق واصدار اعلان نيروبى الذى وقع عليه نيابة عنهم كل من الجنرال عيديد وعلى مهدى محمد، وأمام ممثلى وسائل الاعلام العالمية والاقليمية تصافح الجميع فى حالة ابتسام وتفاؤل.

● لقد تزامن اصدار اعلان نيروبى مع افتتاح اجتماع الجهاز المركزى لآلية تفادى وإدارة وتسوية المنازعات الافريقية فى أديس أبابا، وكان من المقرر مناقشة أوضاع الصومال من خلال تقرير يقدمه وزير الخارجية المصرى وتقرير يقدمه وزير الخارجية الاثيوبى عن جهود كل من الدولتين فى مجال المصالحة الوطنية الصومالية، ولكن انباء اتفاق قادة الفصائل الصومالية فى نيروبى دعت وزراء الخارجية المشاركين فى الاجتماع إلى توجيه الشكر والتقدير إلى الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس ملس زيناوى على مابذلاه من جهد واتصالات فى مجال المصالحة الوطنية الصومالية، وفى اليوم التالى لاصدار اعلان نيروبى. كانت آخر مجموعات القوات الامريكية تغادر الصومال جوا وبحرا بصفة نهائية.

● إن النظرة المقارنة لنصوص الاتفاق والاعلان الصادرين فى القاهرة ونيروبى تجدهما يتقاربان فى المبادىء الاساسية لتصور المصالحة الوطنية، ويختلفان فى ترتيبات وأولويات التنفيذ مثل خطوات بناء السلطة المركزية وتوزيع المناصب والمسئوليات، وهذا أمر وارد بالنسبة لمتطلبات التسويات والحلول النصفية وتقاسم السلطة، ومن الامثلة على هذا نشير إلى المبادىء الاساسية مثل وحدة التراب الوطنى الصومالى وعدم القبول أو الاقرار بمبدأ انفصال منطقة أرض شمال الصومال، والدعوة للمصالحة الوطنية وإيقاف اطلاق النار ونزع السلاح الطوعى، وإقامة نظام ديموقراطى تعددى من خلال انتخابات حرة ونزيهة واحترام حقوق الانسان، والاقرار بمبدأ توزيع السلطة بين الادارة المركزية والادارات الاقليمية والمحلية وان ينص على ذلك فى الدستور الجديد للبلاد. اما بالنسبة لترتيبات وأولويات التنفيذ وبناء

مؤسسات الدولة فى المرحلة الانتقالية التى سوف تستمر عامين، فنجد اتفاق القاهرة يدعو لانشاء مجلس إنقاذ انتقالى من ١٧ عضوا من بينهم الجنرال عيديد وعلى مهدى محمد، ويختص هذا المجلس بسلطة التشريع وتشكيل حكومة برئاسة رئيس للوزراء،وعندما يتم تشكيل البرلمان الانتقالى تنتقل إليه سلطات التشريع، أما اعلان نيروبى فيدعو إلى عقد مؤتمر يوم ١٥ ابريل يتولى وضع قواعد واجراءات ومعاييراختيار اعضاء مؤتمر المصالحة الوطنية الذى سوف ينعقد يوم ١٥ مايو ١٩٩٤، وسيقوم مؤتمر المصالحة الوطنية باختيار رئيس الدولة ونوابه ورئيس الوزراء وحكومته، كما سوف يتم تشكيل برلمان انتقالى، وبالنسبة لزعماء اقليم أرض شمال الصومال فسوف توجه إليهم الدعوة للمشاركة فى هذين المؤتمرين.

● لقد قوبل الاتفاق بين زعماء الفصائل الصومالية فى نيروبى بالترحيب من جانب مجلس الأمن الذى اعتبره خطوة هامة نحو تحقيق السلام، كما رحب به الأمين العام للأمم المتحدة، وعبرت السياسة الامريكية عن ارتياحها وتشجيعها ودعمها من أجل تحقيق التقدم فى الاسابيع المقبلة، واخيرا أصدر الجنرال عيديد تصريحا عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية التى يحتاج الصومالى إلى استمرار مساعداتها المنوعة.

حرب السلاطين فى الصومال

● فشلت جميع مشروعات البناء الدستورى واقامة مؤسسات الحكم فى الصومال، وينطبق هذا القول على ما اقترحته مؤسسات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، وجماعات المثقفين الصوماليين فى المنافى والغربة، وما صدر عن مؤتمرات الصوماليين فى أديس أبابا والقاهرة ونيروبى، ويضاف الى هذا مساعى ومناشدات قامت بها حكومات ومنظمات عربية وافريقية واسلامية، وهذا هو السبب الرئيسى والجوهرى لاستمرار الأزمة الصومالية بدون حل.

● لقد كان هناك حديث حول نظام الحكم وتوزيع السلطة قبل سقوط نظام سياد برى، ولكن الحديث كا حول مبادىء وعموميات أقرب الى التمنيات منها الى الوقائع التى تحظى بالاجماع أو برضاء الاغلبية الشعبية فلما سقط النظام تراوحت وتغيرت مواقف وآراء القيادات الصومالية الفاعلة على مستوى الميليشيات المسلحة وعلى مستوى العشائر والقبائل، وعلى مستوى الاقاليم والجهات. وتبلور الحديث حول الشكل المركزى والشكل الفيديرالى للحكم ومع تغير المواقف ونشوب القتال وتغير التحالفات وتوالى الانشقاقات لم يبق خط واضح ومستمر لدى كل الاطراف الفاعلة فى الأزمة، ولكن الاتجاه العام فى الاحاديث والتمنيات والاعلانات كان نحو الفيديرالية وتراجع الحديث عن الدولة المركزية وفى نفس الوقت كان الحديث عن مبدأ الفيديرالية سهلا ومتاحا حتى للأمم المتحدة وللسياسات الأجنبية المتنوعة، الا ان المشكلات والتعقيدات كانت ومازلت - تظهر حينما ينتقل الحديث الى مستوى التفاصيل وتوزيع سلطات الحكم، تخصيص الميزانيات وتقسيم الوظائف الاستراتيجية فى المؤسسات المدنية والعسكرية على مستوى العاصمة وعلى مستوى الاقاليم.

● وأول مجموعة من هذه المشكلات تتعلق بتقسيم الدولة الى اقاليم من حيث العدد والمساحة وكثافة السكان، فكل عشيرة وكل تحالف عشائرى أو عسكرى يبحث عن موقعه وقيمته وتاثيره فى تركيب كل اقليم، كما ان العداوات التاريخية بين القبائل والاصول الكبرى تؤثر فى هذا التقييم

بالقبول او بالرفض ومن ناحية ثانية فان تعقيدات النزاع المسلح فى الصومال انشأت قيادات وتجمعات جديدة فى داخل البناء العشائرى التقليدى، وهذه القيادات والتجمعات تطلب الاعتراف بوجودها ومصالحها وضمان مستقبلها باسلوب الانضمام الى تحالف سياسى عسكرى يدين بالولاء للزعامات الكبرى فى البلاد ويضاف الى هذه المجموعة ظهور مطالبات تتعلق بأحياء ومناطق فى العاصمة والمدن الرئيسية تتبع فروعا وجماعات عشائرية متنوعة، وينطبق هذا القول ايضا على سكان الموانى الرئيسية للبلاد.

● وثانى مجموعة من المشكلات تتعلق بتوزيع السلطات التنفيذية والتشريعية بين المركز الاتحادى والاقاليم، وما يتصل بهذا من ميزانيات الانفاق على التنمية واعداد الوظائف الحكومية المركزية والاقليمية فى ضوء التوازن العشائرى الواجب تطبيقه فى مناصب الدولة، وأيضا توزيع ايرادات الدولة خاصة التى يجرى تحصيلها من الموانى والجمارك والضرائب، ويتصل بهذه المشكلات موضوع سلطات رئيس الدولة ومدى سيطرته على قوات الجيش والبوليس، والضمانات الدستورية ضد استغلال السلطة الرئاسية تجاه حكومات الاقاليم، ومن المفترض ان تكون المناصب العليا فى الدولة بالانتخاب فى اطار نظام ديموقراطى متعدد الاحزاب، ويسرى هذا على قيادات الاقاليم.

● وثالث مجموعة من المشكلات تتعلق بالصومال الشمالى (صوماليلاند) اذ تنقسم قياداته وعشائره حاليا حول مطلب الانفصال وتكوين دولة مستقلة، كما يوجد به اتجاه لقبول الدولة الصومالية الفيدرالية مع اقرار الحكم الذاتى الاقليمى للصومال الشمالى، وقد ترتب على هذا الوضع الجديد أن تكونت تحالفات سياسية بين قوى من الجنوب وبين قوى من الشمال، وهذا غير فى ميزان القوى السياسى الداخلى كما غير من الارتباطات العشائرية والقبلية فى البلاد بوجه عام.

● هذه المشكلات الكبرى وتفاصيلها المتعددة المتنوعة ظهرت فى مناقشة المشروعات والافكار الامريكية والفرنسية والعربية الخ ولكنها جميعا قوبلت

بالرفض من جانب والقبول من جانب آخر، ولم يحدث حولها اجماع او توافق عام، ولذلك فان الخطر ينمو مع تعقيدات الأزمة، والبلاد مقبلة على اوضاع تشابه اوضاع القتال الداخلي في افغانستان وانجولا وليبيريا.
واعتقد ان هذا القول يكشف السبب الحقيقي للتحذيرات والانذارات المتتالية التي تطلقها مؤسسات الامم المتحدة واجهزة وزارة الخارجية الامريكية...الخ . كما انها تكشف رغبة أطراف دولية كثيرة في سحب قوات الامم المتحدة (يونيصوم ٢) بدعوى انه لا جدوى من استمرار البقاء والانفاق المالي مادامت القيادات الصومالية لا ترغب في الاتفاق على تقاسم السلطة في اطار المصالحة الوطنية.

الدماء فى منابع النيل

منذ مطلع ابريل الماضى - صار قانون المعاملات السارى فى رواندا هوالقتل بالرصاص وهدم البنايات وتشريد المدنيين الى دول الجوار ، لقد اعقب ا غتيال رئيس الجمهورية تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة رئيس البرلمان وتقلد مناصبها الغلاة والمتشددون من المدنيين والعسكريين الذين ينتمون لشعب الاغلبية ولم تشتمل على احد من قيادات المعارضة السياسية وسرعان ما غادرت الحكومة المؤقته العاصمة الى مدينة امنة بين شعب الهوتو الذى تنتمى اليه وتركت للقوات المسلحة والحرس الجمهورى مهمة السيطرة على العاصمة بالاساليب العسكرية اما الجبهة الوطنية وهى المعارضة المسلحة فقد استقدمت المزيد من قواتها الى العاصمة ودار القتال بين الجانبين فى الأحياء والشوارع وتزامن مع هذا المناخ انطلاق جماعات من الميلشيات المسلحة التى تنتمى الى شعب الهوتو لتصفية الحسابات التاريخية والسياسية مع شعب التوتسى ومن الامثلة على مستوى المعاملات اقتحام المليشيات لاكبر الكنائس فى العاصمة حيث احتمى الف او يزيد من المدنيين فقتلوهم فردا فردا فى الدم البارد وتشير تقارير منظمة مراقبة حقوق الانسان الأمريكية الى أن حملة القتل والتصفية الجسدية قد تم التخطيط لها قبل اسابيع من مقتل رئيس الجمهورية اذ قام ضباط من االقوات المسلحة بتدريب وتسليح شباب المليشيات وأنه عقب عملية الأغتيال كانت قوائم الأسماء المستهدفة تشمل المعارضين السياسيين للنظام بمن فيهم المدافعون عن حقوق الأنسان والمعتدلون من شعب الهوتو ورئيسة الوزراء بالاضافة الى افراد شعب التوتسى بدون انتقاء او تمييز.

> تتراوح الروايات حول اغتيال رئيس الجمهورية ، تقول الرواية الاولى ان شعب الاقلية التوتسى والجبهة الوطنية (المعارضة المسلحة) يتحملون المسئولية فى التخطيط والاعداد ، وان ثلاثة جنود بلجيكيين كانوا بالمطار هم الذين اطلقوا الصاروخ الذى اسقط الطائرة وان قوات البوليس قد اعتقلتهم ثم اعدمتهم فورا ، وتقول الرواية الثانية ان الفاعل والمسئول

هم الفئات والجماعات المتشددة من شعب الاغلبية الهوتو ، الذين كانوا ومازالوا يعارضون مبدأ التفاهم السياسي الذى دعا اليه رئيس الجمهورية ، وترتب عليه عقد اتفاقية اروشا لتقاسم السلطة والقوة بين الشعبين فى داخل الدولة وان عملية ا لاغيتال كانت بديلا من انقلاب عسكرى وهؤلاء المتشددون الغلاة موجودون فى القصر الجمهورى وفى الحرس الجمهورى وفى الحزب الحاكم ، وان قيادات الحرس الجمهورى منعت قوات الامم المتحدة من فحص حطام الطائرة واجراء التحقيق اللازم ، وان القوات المسلحة والحرس الجمهورى قاما عقب hالاغتيال باجراء عمليات الاعتقال والاغتيالات للمعارضة السياسية بدون تمييز وقد حدث هذا قبل ان تنطلق الميليشيات فى عمليات الابادة والمذابح البشرية المستمرة فى البلاد حتى اليوم .

ظهرت ايضا نتائج عدم الاتفاق بين سياسات الدول الاجنبية ذات الاهتمام فى رواندا وهى بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كما ظهرت الخلافات بين اتجاهات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لقد قررت بلجيكا تخفيض قواتها من عملية الامم المتحدة وساندتها فرنسا وقرر مجلس الامن سحب قوات الامم المتحدة من ٢٥٠٠ فرد الى حوالى ٣٠٠ فرد فقط وعلى الرغم من ادانة المنظمة الافريقية لهذا الاجراء والضغوط الافريقية المتنوعة الا أن اعضاء مجلس الأمن وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ترددوا فى الاستجابة لمطلب الفصل بين المتحاربين وحماية المدنيين من المذابح واخيرا بدأ مجلس الامن فى مناقشة ارسال مزيد من القوات لمهمات الاغاثة الانسانية وانشاء ملاذات امنة فقط وان تكون هذه القوات من دول افريقية وليست من مناطق اخرى وتنوعت الاسئلة حول من يرسل القوات ومن يدفع نفقات العملية؟ وكيف يمكن الفصل بين المتحاربين فى داخل العاصمة بدون اتفاق سياسى مسبق بين الفئات المتحاربة؟ وفى هذه الاثناء اعلنت كل من تنزانيا ونيجيريا وغانا عن الاستعداد لارسال قوات الى رواندا والملاحظ ان هذه دول انجلوفونية افريقية، فى حين دعت اوغندا وهى من دول الجوار لعقد مؤتمر اقليمى من دول الجوار لبحث الموضوع ولايقاف المذابح.

من جانب اخر واجهت محاولات التفاوض والحوار السياسي بين الاطراف المتحاربة عددا من العقبات ، وفي مقدمتها تحديد اطراف النزاع المسلح الذين سوف يتفاوضون وسوف يلتزمون بوقف ا طلاق النار والمذابح تمهيدا لتنفيذ الحل السياسي ، فالجبهة الوطنية المعارضة تصر على التفاوض مع قيادة القوات المسلحة ، والحكومة المؤقتة ترى انها الممثل الوحيد للدولة ، ولكن المعارضة ترى ان الحكومة لاتستند الى الشرعية وليس لها سلطة فعلية ، ومن العقبات التى ظهرت فى البداية كانت محاولة زائير للوساطة ومحاولة تنزانيا للتوسط وكانت الحكومة المؤقتة قد استجابت لمحاولة زائير بينما استجابت الجبهة الوطنية لمحاولة تنزانيا وبعد اتصالات ومحاولة فاشلة ، امكن لتنزانيا ان تتخذ خطوة ايجابية بمساندة من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولكن الاجتماع الاول لم يتوصل الى مواقف حاسمة تؤدى الى ايقاف المذابح وتحقيق المصالحة الوطنية ومع ذلك تظل الجهود والمحاولات مستمرة .

تنشر وسائل الاعلام انباء اهتمام السياسة المصرية باوضاع رواندا ، لاسباب تتعلق بمسئوليات مصر فى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية التى سوف تنتهى فى منتصف شهر يونيو القادم ، ولاسباب تتعلق بمياه النيل والامن القومى المصرى وهى مصالح دائمة لاتنتهى ولاتتغير ، ومع ذلك اعتقد ان قضايا منطقة نهر النيل عامة تحتاج الى مزيد من الاهتمام والوقت والجهد من جانب السياسة المصرية .

إبادة البشر فى رواندا

■ فى اوائل الشهر الحالى لقى رئيس جمهورية رواندا مصرعه فى مطار العاصمة بعد حكم مستمر منذ عام ١٩٧٣ ، وترتب على اغتياله انطلاق موجة بشعة ومتزايدة من المذابح والتدمير والقتل في اوساط المدنيين خاصة من شعب الاقلية (التوتسى) وانتقلت عمليات الابادة والتدمير والنهب من العاصمةالى الاقاليم وتم خطف واغتيال رئيسة الوزراء وعدد من الوزراء وبعض الجنود الاوروبيين من قوة حفظ السلام الدولية .

وهكذا اصبحت الدولة بدون رأس رسمى على الرغم من محاولة قام بها انصارالرئيس المقتول لتشكيل حكومة انتقالية او مؤقتة ، ولكنها لم تستطع حتى الان ان تمارس نفوذا او سلطة خاصة ان الجبهة الوطنية الرواندية . (المعارضة المسلحة) قد ارسلت المزيد من قواتها الى العاصمة ، واندلع القتال بينها وبين جيش الحكومة الذى تسيطر عليه قيادات من شعب الاغلبية (الهوتو)

■ ان احداث هذا الشهر هى تكرار لمذابح ومجازر سبق ان شهدها تاريخ روندا منذ بداية اعوام الستينيات حتى الاحداث الاخيرة . فقد استقلت الدولة عام ١٩٦٣ ، وفى مرحلة الاستعداد لاعلان الاستقلال جرت الانتخابات التى اعطت الهوتو الاغلبية فى السلطة التشريعية وبالتالى سيطروا على السلطة التنفيذية ، ولهذا تم الغاء النظام الملكى الذى كان يسيطر عليه التوتسى ، كما حدثت موجة من المذابح لتصفية وجود العائلات الكبيرة من ملاك الاراضى الزراعية وهرب الى خارجة البلاد الوف من شعب التوتسى واقاموا فى دول الجوار وهى تنزانيا واوغندا وزائير وبوروندى وقد تحولت البلاد فى ظل الجمهورية الى نظام الحزب الواحد وتم فى عام ١٩٧٣ انقلاب عسكرى بقيادة هابيا ويمانا الذى تولى الرئاسة واستمر النظام بدون تغيير جذرى .

■ فى عام ١٩٩٠ تشكلت ا لجبهة الوطنية الرواندية من ابناء واحفاد المنفيين واللاجئين فى اوغندا ونظمت جيشا ودخلت البلاد وتمركزت فى مناطق الشمال ، وبدأت الحرب الاهلية منذ ذلك التاريخ وطبق رئيس الجمهورية المقتول خطا متشددا يستعمل القمع والحل العسكرى وساعده فى ذلك تدفق السلاح والمعونات من بعض الدول الافريقية والاوروبية مثل جنوب افريقيا وفرنسا ولكن طول المدة وانتشار ا لتخريب والقتل ادى الى ظهور انقسامات سياسية فى داخل الرأى ا لعام على جانبى التوتسى والهوتو . وبدأت الاصوات تطالب بحل سياسى تفاوضى وساند هذا التوجه محاولات منظمة الوحدة الافريقية وبعض دول ا لجوار مثل تنزانيا وبعد عدد من الاجتماعات والمفاوضات بين الطرفين فى مدينة اروشا توصل الطرفان الى عقد اتفاقية السلام فى ١٩٩٣ وبموجبها تقرروقف اطلاق النار وتقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة وتشكيل حكومة قومية توزع مناصبها بين سته احزاب وتشكيل جيش وشرطة بنسبة ٦٠٪ من شعب الاغلبية و ٤٠٪ من شعب الاقلية ، وفى مقابل بقاء رئيس الجمهورية وعدم المطالبة بمحاكمته تم الاتفاق على نقل السلطات التنفيذية للرئاسة الى مجلس الوزراء والبرلمان الانتقالى لحين اصدار الدستور الدائم ، كما وافقت الحكومة على انسحاب القوات الفرنسية ا لتى سبق وصولها للبلاد بدعوى حماية الاجانب ، وان كانت المعارضة تتهم هذه القوات بمساندة رئيس الجمهورية وحمايته واتفق الطرفان على دعوة منظمة الوحدة الافريقية والامم ا لمتحدة لتكوين قوة حفظ السلام والفصل بين ا لمتحاربين .

■ لقد اعتبر الرأى العام الافريقى ومنظمة الوحدة الافريقية هذا الانجاز نصرا عظيما اذ تم بجهود افريقية وبدون وساطات اجنبية غير افريقية ، وتوقع الجميع ان يبدأ التنفيذ ويعود السلام الى هذه البلاد ، ولكن ماحدث اعتبارا من بداية عام ١٩٩٤ هو ظهور خلافات ومشاكل فى التطبيق

وصلت الى حد انتشار المذابح في شهر فبراير الماضي واندلاع القتال من جديد بين الحكومة والمعارضة ، ولكن امكن تطويق ا لقتال وعودة الهدوء الظاهري ، وان استمرت الشكوك والتربص بين الطرفين ، وتشير الدراسات المنشورة الى وجود منظمات سرية في اوساط الهوتو لم تقبل بالتسوية السياسية ومبدأ تقاسم السلطة وكانت تنتهز الاحداث لتخريب الحل السلمي ومن جانب آخر بدا رئيس الجمهورية مترددا في التنازل عن سلطاته الرئاسية لمجلس الوزراء الذي تشكل برئاسة رئيسة الوزراء من احد احزاب ا لمعارضة وهي من شعب التوتسي ولذلك تأخر مرارا موعد أداء اليمين الدستورية واعلان بداية المرحلة الانتقالية ولعل كل هذه التعقيدات العلنية والسرية هي التي تفسر بشاعة المذابح والمجازر الحالية في الدولة .

■ يلفت النظر علامات في الموقف الخاص بالدولة والموقف العام في منطقة نهرالنيل ، ومن بينها كميات السلاح المتنوعة التي تتداول في ايدي المعارضة وبين الاطراف المتقاتلة في الحروب الاهلية وهذه ا لاسلحة هي من بقايا ونتائج سياسات الحرب الباردة بين القطبين العظيمين ، لقد انتهت ا لحرب الباردة بينهما رسميا ولكن نتائجها مازالت موجودة في المنطقة ، ويضاف الى هذا انتشارانماط الحرب الاهلية والنزاع المسلح والاضرابات العسكرية كاسلوب لتغيير نظم الحكم في دول المنطقة ، وذلك بعد ان اصبحت ا لدول العظمى والمانحة لاتعطي دعمها ومساندتها لاسلوب الانقلاب العسكري الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة ، علما بان ضغوط الدول المانحة والمهيمنة على الساحة العالمية تفضل اسلوب التحول الديموقراطي والانتخابات العديدة وتداول السلطة ، ولكن هذا التحول يتم احيانا بصفة مظهرية ونظرية بدون تطبيقات عملية ، ولهذا تظل النخب المدنية والعسكرية السابقة هي صاحبة السيطرة والاستمرار في الحكم في دول المنطقة واخيرا نشير الى صراعات المحاور ا لاقليمية في المنطقة وفي مقدمتها صراع الانجلوفون والفرانكوفون الذي تشارك فيه دول من وسط وشرق افريقيا .

بوروندى تفقد العقل

■ فى الاسبوع الاول من مارس ١٩٩٤ اعلنت الحكومة المصرية عن قلقها البالغ تجاه اندلاع العنف من جديد فى بوروندى وازدياد اعداد القتلى من المدنيين فى المجازر الوحشية التى تدور بين الاغلبية (الهوتو) والاقلية (التوتسى) وقد حدث هذا الصدام الدموى بعد ان توصلت احزاب الاغلبية والاقلية فى البرلمان الى اتفاق فى يناير ١٩٩٤ بشأن اختيار رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية ويقضى هذا الاتفاق الذى حظى باجماع الاعضاء بأن يتولى الرئيس لمدة خمس سنوات وأن تقوم سياسة حكومته على اساس اغلاق الملفات وعدم فتح الجراح وايقاف التصفية الاثنية بين المواطنين وتأكيد الحياة والنظام الديمقراطى فى مواجهة اى تفكير او محاولة لانقلاب عسكرى ثانى بعد فشل الانقلاب العسكرى السابق فى اكتوبر ١٩٩٣ .

■ فى عام ١٩٩٣ جرت اول انتخابات ديمقراطية فى بوروندى بعد عهد طويل من الانقلابات والحكومات العسكرية وباجماع الآراء اعتبرت الانتخابات حرة ونزيهة واصبحت بوروندى احد نماذج التحول الديمقراطى الناجحة فى افريقيا وتولى رئاسة الجمهورية الرئيس نداداى وحصلت جبهة فروديبو على الاغلبية البرلمانية نظرا لانها تمثل شعب الاغلبية (الهوتو) ولكن الرئيس الذى كان يؤمن بالمصالحة وبالوحدة الوطنية استدعى لرئاسة الوزارة السيدة سيلفى كينجى وهى من شعب الاقلية (التوتسى) كما عين عددا آخر من ممثلى احزاب الاقلية فى مناصب الحكومة على المستوى المركزى وعلى مستوى المحليات .

■ وتكشف الدراسات المنشورة بعد الانقلاب فى اكتوبر ١٩٩٣ ان الجيش كانت تعتريه حالة من القلق والتشنج فقد عاش على تاريخ طويل من حكم البلاد والتمتع بمزايا الحكم والسيطرة كما ان ٩٥٪ من افراده ضباطا وجنودا كانوا من شعب الاقلية (التوتسى) ومع ان قياداته تفاهمت مع الحكومة الديمقراطية الجديدة الا ان القيادات الوسطى والدنيا فى هيكله الادارى لم تتكيف مع الوضع الجديد واكثر من هذا تم اعتبار المتفاهمين والمعتدلين من شعب الاقلية مع الحكومة الجديدة مجرد خونة او عملاء

وازداد تعقد المواقف والعلاقات مع نجاح الحكومة الديمقراطية فى تسيير شئون البلاد حتى قام عدد من الضباط والجنود بانقلاب عسكرى قتلوا فيه رئيس الجمهورية وسبعة من كبار قيادات الدولة من المدنيين واعلنوا السيطرة على الحكم والغاء الحياة الديمقراطية .

■ وترتب على هذا الاجراء اندلاع العنف وانقلاب السيطرة فى العاصمة والاقاليم وهاجمت جموع من الاغلبية قرى ومساكن ومؤسسات الاقلية على المستوى المدنى ومن لم يمت فى المذابح فر بجلده لاجئا الى الدول الافريقية المجاورة وهى رواندا وتنزانيا ويقال ان القتلى فى صفوف شعب التوتسى بلغ عددهم حوالى ٢٠٠ الف وان اعداد اللاجئين من كلا الشعبين للخارج بلغت حوالى ٨٠٠ الف وتمثل هذه الارقام حوالى خمس تعداد السكان الذين يبلغون خمسة ملايين .

وان كانت بعض التقديرات الدولية تضيف بالزيادة الى هذه الاحصاءات .

■ المهم فى هذه الحالة هو التدخل الدولى الذي ادى الى نتيجة ايجابية فقد اعلنت الدول المانحة قطع معوناتها وتسهيلاتها الى بوروندى وتحركت منظمة الوحدة الافريقية بالادانة وطلب تحكيم العقل وعودة الهدوء وبعد فترة قصيرة من الزمن تمكنت رئيسة الوزراء ومن بقى من اعضاء الوزارة بمساعدة دولية وافريقية من العودة لممارسة شئون الحكم ومحاولة ضبط النظام وايقاف المذابح وتطورت الامور بعد ذلك حتى تمت التسوية السياسية بين الاطراف المدنية والعسكرية فى يناير ١٩٩٤ ولكن ماظهر من احداث بعد ذلك ومايعبر عنه اعلان الحكومة المصرية بصفتها تتولى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية يدل علي ان النسوية للثأر وتدمير الطرف الآخر وان الوضع مرشح لانفجارات على مستويات جزئية او محلية وجهوية .

■ ان الاعلان المصرى هو تحذير وتنبيه، تحذير للاطراف الداخلية من نتائج التوغل فى اسلوب المذابح المتبادلة وتنبيه للمجتمع الافريقى وللمجتمع الدولى من امكانات تراكم التعقيدات والدماء التى قد تتحول الى انفجار شامل ليس فقط فى داخل الدولة وانما قد يمتد الى دول مجاورة فى منطقة هامة بالنسبة للامن القومى المصرى وهى منطقة منابع واعالى نهر النيل

وهذا جانب اساسى وحيوى فى الاهتمام المصرى .

وذلك لان منطقة نهر النيل عامة تشهد متغيرات وتطورات ونذرا تظهر علاماتها واثارها على الدول والشعوب بدون استثناء من المنابع حتى المصب .

■ ان السياسة المصرية مدعوة الى نظرة شاملة وفاحصة على مستوي الرؤية وعلى مستوى المراجعة وعلى مستوي تقدير المواقف والسياسات اذ ان المصالح القومية للدولة المصرية موجودة فى المنطقة على مستوى الثوابت والمتغيرات والمصالح الدولية تتنافس ولها ايضا ثوابت ومتغيرات والهدف من هذا الحديث هو التعرف على تصورات الدور المصرى كما يرى نفسه فى ضوء قدراته الحالية ،وكما يراه ويتصوره صانعو السياسات الامريكية والاوروبية والافريقية التى تتدافع فى المنطقة وتسعى ليل نهار .

الأجانب فى هضبة البحيرات

- عقدت القمة الفرنسية الافريقية اجتماعها الآخير فى فرنسا، وهو اجتماع عائلى طبقا للتوصيف الرسمى، ولذلك دعى لحضوره الأبناء الصالحون من أسرة الفرانكوفونية، ولم تدع للحضور رواندا لأنها حاليا إبن ضليل، والتحق بالأسرة لأول مرة كل من جنوب افريقيا واثيوبيا واريتيريا، كما شاركت فى الاجتماع لبنان ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتى والكومور، وحدث هذا على الرغم من ان رواندا عضو مؤسس لهذه القمة، وان الموضوع الأول فى جدول الاعمال كان أحداث رواندا، وما يرتبط به من اقتراح فرنسا تشكيل قوة عسكرية افريقية لحفظ السلام والفصل فى النزاعات المسلحة مع التزام فرنسى بالدعم الفنى واللوجستى والمالى.

- ان التقديرات الفرنسية الرسمية هى ان حكومة رواندا الحالية وصلت الى الحكم بفعل أسنة الرماح الانجلوفونية التى ساندت حركة المعارضة المسلحة منذ عام ١٩٩٠ حتى اسقطت الحكومة السابقة، وان السياسة الفرنسية سبق أن حشدت المال والسلاح واستنفرت الحلفاء من الافارقة دفاعا عن استمرار اعلام الفرانكوفونية فى منطقة هضبة البحيرات، كما استعانت بالأمم المتحدة على مستوى الأمانة العامة ومجلس الأمن، ولكنها اجبرت فى ختام الجولة الأولى على التراجع والقبول بالمستوى الثانى ، بينما احتلت المستوى الأول السياسة الامريكية وانصارها من الانجلوفون. وان القبول المرحلى بهذه النتيجة لايعنى انتهاء الصراع، ولهذا أدرجت القضية فى جدول اعمال القمة بقصد تهيئة الاسباب والاجواء نحو الجولة الثانية فى مباراة التنافس بالمنطقة.

- ان مسلسل أحداث رواندا هو صورة كاشفة للتفاعلات الراهنة فى العلاقات على المستويات الدولية والاقليمية فى إفريقيا، بعد ان طويت ايام وصحف الحرب الباردة بقضاياها وأساليبها، وتم رفع القيد عن التنافس بين الدول الأوروبية والامريكية الشركاء فى حلف الاطلسى، وقد استحدثت

القوى الكبرى فى المرحلة الحالية من التنافس قاعدتين منظمتين، الأولى هى الاستخدام المكثف للمنظمات الاقتصادية الوطنية والعالمية والمؤسسات الانسانية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، والثانية هى الاستخدام المتنوع من حيث الأساليب والمستويات لوكلاء لتنفيذ المهام التنافسية فى المنطقة وبدون ان تصل حدة التنافس الى مستوى الحرب الساخنة بين الدول الصديقة فى حلف الاطلسى.

- ومنذ الاعوام الستينيات عقب ظهور الدول الافريقية المستقلة. تشهد المنطقة تنافسا مستمرا بين زائير التى تستند الى قاعدة الفرانكوفونية، واوغندا التى تستندا الى قاعدة الانجلوفونية، وتسعى زائير لممارسة دور الدولة الأولى الأقليمية خاصة ان رواندا وبوروندى هما من ابناء الأسرة وأنها شكلت معهما منذ ١٩٧٦ منظمة الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى، وقد تدخلت زائير عدة مرات سابقة فى شئونهما الداخلية. اما اوغندا فترى ان لدى شعبها طاقات فكرية وتعليمية ومادية تؤهلها للخروج على نتائج حتمية الموقع كدولة حبيسة، ويزعجها شبح وإمكانات دول الجوار مثل زائير وكينيا فى الضغط عليها أو زعزعة استقرارها السياسى، وترغب فى ان تقلب المعادلة الاقليمية بالمعنى السياسى لتمارس دور الدولة الفاعلة او المؤثرة بالمنطقة وفى دول الجوار عامة. ولذلك تسعى كل من الدولتين منفردة لتكون مفتاح الاستقرار او نقيضه، لأن النجاح فى تحقيق هذا الدور ينشىء للدولة مكانة دولية تساعدها فى حل المشكلات الداخلية وفى حسن استثمار العلاقات الخارجية.

- فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤ اشتعلت الحرب الاهلية فى رواندا وكان اللاعبان الاقليميان هما زائير واوغندا ، ووقفت زائير مع رئيس الجمهورية السابق وحكومته ، ووقفت اوغندا مع جيش المعارضة الرواندية المسلحة بقيادة الجنرال بول كاجامى، وساندت السياسة الفرنسية موقف زائير وحكومة رواندا وحشدت تأييد دول افريقية مثل السنغال وتشاد والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو، ورفضت بعض دول الفرانكوفونية التأييد مثل تونس التى اخذت موقفا معارضا باسم حكومتها وباسم منظمة الوحدة الافريقية بعد انتقال الرئاسة اليها عام ١٩٩٤. وظهرت على هذا

الجانب اسماء بعض الدول مثل جنوب افريقيا أيام الحكم العنصرى قبل الانتخابات الديموقراطية لاسباب بيع السلاح بتمويل فرنسى، ومثل مصر التى اعلنت رسميا فى يونيو ٩٤ إيقاف تسليم الاسلحة التى سبق التعاقد عليها فى صفقة تجارية مع حكومة رواندا السابقة، كذلك اعلنت مصر موافقتها مجاملة لفرنسا - على قرار مجلس الأمن الخاص بالتدخل الفرنسى لأسباب إنسانية، ومثل السودان التى ساندت السياسة الفرنسية نكاية وتصفية للحسابات مع رئيس اوغندا المتهم بدعم المتمردين عسكريا فى جنوب السودان، وكسبت التعاون الفرانكوفونى ضد التمرد.

- وعلى الجانب الآخر فتحت اوغندا الطرق والمطارات لنقل السلاح عبر الحدود المشتركة الى جيش المعارضة المسلحة، واستنفرت الدول الافريقية لادانة واستنكار السياسة الفرنسية والزائيرية، كما وافقت على السياسة الاسرائيلية بالدعم العسكرى والفنى لجيش المعارضة وتبادلت التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل ثم تبعتها بعد ذلك الحكومة الجديدة فى رواندا، وعندما قررت السياسة الامريكية التدخل العلنى باسم الانسانية اقامت مقر قيادتها المتقدمة فى مطار عنتيبى بأوغندا، وتحولت اوغندا الى مركز عمليات الاغاثة والطيران والمساندة.

واخيرا قررت السياسة الامريكية الاعتراف بالحكومة الجديدة فى رواندا، وبعد انسحاب القوات الفرنسية من رواندا عن طريق زائير بانتهاء مدة تفويض مجلس الأمن، استمر الوجود الامريكى فى المنطقة، ولايعلم أحد متى تنتهى المهمة الانسانية الامريكية فى منطقة هضبة البحيرات؟

القسم الثانى

- السياسة والتجارة فى دولة جنوب افريقيا
- النظام الاقليمى الجديد فى الجنوب الافريقى
- الانتخابات الديموقراطية فى دول المنطقة

هكذا تكلم وزير خارجية جنوب أفريقيا

هكذا تكلم وزير خارجية جنوب افريقيا

تحدث السيد بيك بوتا وزير خارجية افريقيا مع الاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام والحديث منشور في الأهرام يوم الجمعة ٢٥ مارس ١٩٩٤، ويكشف الحديث عن تصورات السياسة الخارجية التي يجري تغييرها لتتكيف مع التحول الديموقراطي الذي سوف تشهد البلاد ذروته قبل نهاية شهر ابريل ١٩٩٤ باجراء أول انتخابات ديموقراطية تعددية على اساس صوت واحد لكل مواطن.

ان التغيير في تصورات السياسة الخارجية أو مايقول الوزير «برنامجي للعلاقات» سوف يحدث مرتين، الأولى عام ١٩٩٤ والثانية عام ١٩٩٩، ففي المرة الأولى ـ هذا العام ـ سوف تظهر نتائج الانتخابات التعددية في ادارة مؤسسات الحكم وفي توجهات الاغلبية السياسية القائمة على تقاسم السلطة بين البيض والسود الملونين والاطار الذي تتم فيه هذه التوجهات الخارجية هو الدستور المؤقت الذي صدر لتنظيم المرحلة الانتقالية ، أما المرة الثانية فسوف تكون عام ١٩٩٩ عندما تنتهي هذه المرحلة الانتقالية باجراء الانتخابات القادمة في ظل الدستور الدائم الذي سوف تتم صياغته واصداره في بحر السنتين القادمتين من خلال اعضاء السلطة التشريعية الذين سوف يجري اختيارهم في الانتخابات البرلمانية في شهر ابريل من هذا العام.

والعنصر الحاكم في السياسة الخارجية للدولة الجديدة هو التعاون والأمن، وقيمة حديث وزير الخارجية المنشور باللغة العربية هي وضوح المحاور الرئيسية لتصورات التعاون والأمن تجاه القارة الافريقية والعالم العربي، والدور الذي يخطط له الوزير ومعاونوه بالنسبة لجنوب افريقيا ومصر وكينيا ونيجيريا، والذي يراه بكلماته الواضحة (اننا مثل فريق لابد ان يعمل معاً من اجل ان تكون له القوة، وان يكون له الصوت المسموع على الساحة الدولية)..

والمحور الأول في هذه التصورات هو تقسيم افريقيا الى مناطق وتحديد الدول التي تشارك بالتعاون في كل منطقة، وان مشكلات التقسيم سوف يمكن التغلب عليها. وتصور التقسيم الى منطق واضح تماما في حديث الوزير حين يؤكد (ليس هناك بديل سوى ان نقسم انفسنا الى مناطق متكاملة.. وان هناك بنيات اساسية وتنظيمات اقليمية موجودة من قبل وعلينا ان نبني عليها.. ومن الضروري ان نبدأ بمفهوم المنطقة وليس القارة..)

ويكشف الحديث عن هذه المناطق، ويبدأ الوزير بالمنطقة المختارة والمفضلة لدى قيادات دولة جنوب افريقيا فيقول (منطقة الجنوب الافريقي وهي تتاخم وسط وشرق افريقيا، وهي جاهزة بما فيها من موارد بشرية وزراعية ومعدنية)، واما غيرها من مناطق فيشير الى الغرب الافريقي بتاكيده على ضرورة ان تخرج نيجيريا من الاضطرابات التي تقع فيها، اما مصر في الشمال وكينيا في الشرق فتستطيعان المنافسة مع اوروبا في الاسواق الافريقية، ان منطقة الشمال التي يشير اليها حديث الوزير حدودها وامتداداتها واسعة، ان يراها في صورة العالم العربي وابوابه المفتوحة الواسعة ، وان العلاقات مع هذا العالم العربي تأخذ مستويات عدة، فيقول (لابد ان تكون لنا علاقات مع كل دولة عربية على مستوى الحكومات.. ولابد ان تكون لنا علاقات تجارية واسعة مع الدول العربية خاصة مصر والتجارة بين الدول العربية وجنوب افريقيا في تزايد وتعود بالفائدة على الجانبين ويجرى تعزيز هذه العلاقات الجديدة بين جنوب افريقيا والدول العربية).

ومعنى الحديث تكشفه حقائق الارقام والاحصاءات التي تنشرها المصادر العالمية للتجارة الدولية، ومن بينها نشير الى التوزيع النسبي لتجارة جنوب افريقيا مع دول القارة الافريقية عامة ، فنجد النسبة المئوية بالنسبة لزيمبابوي هي ٣٢.٣ وزامبيا ١٦.١ ومالاوي ١١.٦ وموريشيوس ٥.٦ وباقي دول افريقيا ٣٣.٦ اما بالنسبة للتجارة البينية مع مصر فقد وصلت قيمة التجارة في عام ١٩٩٣ الى ٥٠ مليون دولار مقابل ٤١.٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ وقد سجل الميزان التجاري فائضا لمصلحة جنوب افريقيا وصل الى ٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٣ مقابل ٢٩.٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ وان نصيب مصر من التجارة مع جنوب افريقيا لم يتعد واحداً في المائة.

واستطرادا نشير الى ان تجارة مصر مع افريقيا عامة توضح عجزا تجاريا لغير مصلحة مصر بلغ فى عام ١٩٩٢ نحو ١٨٣,٨ مليون جنيه حيث بلغ حجم الصادرات المصرية الى كل افريقيا حوالى ٩٢,٨ مليون جنيه وبلغت الواردات الى مصر ماقيمته ٢٧١ مليون جنيه مصرى.

وبالنسبة لأسواق منطقة الشمال التى يشير الوزير الى اهميتها التجارية والى تصور الدور المصرى بها فالاحصاءات المنشورة تشير إلى تصاعد التبادل بين جنوب افريقيا والملكة المغربية باسلوب مباشر يظهر فى صورة عقد اتفاقات للتعاون فى مجالات النقل الجوى والبحرى والاتصالات والصيد والملاحة ويقدر اجمالى المبادلات بين المغرب وجنوب افريقيا عام ١٩٩٣ بحوالى ١٠٠ مليون دولار، وبالنسبة لأسواق الخليج ودول مجلس التعاون تكشف الاحصاءات المعلنة لعام ١٩٩٢ ان اسواق دول الخليج العربية شهدت ماقيمته ٧٠ مليون دولار للصادرات وبلغت الواردات نفس المستوى كما ان صادرات جنوب افريقيا الى ايران بلغت ٤٠ مليون دولار والصادرات الى المملكة الاردنية بلغت ٣٠ مليون دولار، وان شركة بترولية من جنوب افريقيا حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول فى سلطنة عمان، وانه تجرى مفاوضات بين جنوب افريقيا ودبى لاقامة المعرض التجارى الثانى لانتاج شركات ومؤسسات جنوب افريقيا بعد ان نجح المعرض الاول عام ١٩٩٢ وانتظمت خطوط الطيران المباشرة بين جنوب افريقيا من جانب المملكة السعودية والبحرين والكويت وقطر وتبادل الوفود التجارية الزائرة من كلا الجانبين.

وأما بالنسبة لحديث الوزير عن وجود بنيات أساسية وتنظيمات اقليمية موجودة من قبل وان يقوم بناء التعاون عليها فى اطار مفهوم المنطقة ، فان هذا القول خطير للغاية لان التنظيمات الاقليمية الموجودة على المستوى الاقتصادى فى منطقة الجنوب الافريقى هى سادك التى تضم عشر دول وسوف تنضم اليها دولة جنوب افريقيا عقب اجراء الانتخابات وكذلك كوميسا التى تضم حاليا ٢٣ دولة من شرق وجنوب افريقيا وسوف تنضم اليها جنوب افريقيا بعد الانتخابات ايضا، واضافة الى هذا يوجد الاتحاد الجمركى الذى يضم جنوب افريقيا وبتسوانا وليسوتو وسوازيلاند. ومعنى

هذا ان منطقة الجنوب الافريقى تقع فى اطار تنظيمات قانونية اقتصادية سياسية تجعل من دولة جنوب افريقيا صاحبة الدور الاول او المؤثر، وهذا الوضع يفسر اشارة الوزير الى ان منطقة الجنوب الافريقى تتاخم وسط وشرق افريقيا اما منطقة الغرب فهى تقع فى اطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا «ايكوراس» ولها نشاط متعدد المستويات الاقتصادية ولها قوات عسكرية لحفظ السلام فى أزمة الحرب الاهلية فى ليبريا وتعتبر نيجيريا من الوجهة الاقتصادية هى صاحبة الدور الاول او المؤثر فى هذه الجماعة ولعل مايشير اليه الوزير من ضرورة ان تخرج نيجيريا من اضطراباتها الحالية هو المؤشر الى مايتصوره من دورها المطلوب فى منطقة الغرب، اما منطقة الشرق التى يرشح كينيا للدور الاول والمؤثر فيها فهى تقع فى اطار تنظيمين قائمين حاليا اولهما كوميسا التى تضم دول شرق وجنوب افريقيا وثانيهما جماعة شرق افريقيا التى تكونت اخيرا وتضم اوغندا وكينيا وتنزانيا وهى كلها تقوم على التعاون الاقتصادى ويهدف التحول بعد ذلك الى مرحلة التكامل الاقليمى خاصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية الشاملة.

بعد هذه النظرة العامة على تصور تنظيم المناطق الافريقية المعروض فى حديث الوزير اشير الى نقطتين هامتين الاولى فى اطار التوجه الاقليمى الافريقى العام فان الدولة المصرية ليست عضوا رسميا فى اى من هذه المنظمات، والثانية ان منطقة دول نهر النيل تخضع حاليا للتشتت والتمزق فقد انضمت ثماني دول الى عضوية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) كما انضمت اليها ايضا اربع دول اعضاء فى جامعة الدول العربية وكذلك الدول الست اعضاء تجمع القرن الافريقى وهذا معناه ان دول منطقة النيل قد انضمت فيما عدا مصر وزائير. ومن ناحية اخرى فالرأى الراجع عندى هو ان اسباب عدم قبول عضوية مصر فى كوميسا حتى الان هى ان تصور المناطق الافريقية وتصور التعاون والتجارة والاستثمار والاسواق الافريقية يرى ان مصر تقع فى منطقة الشمال الافريقى وان نشاطها ودورها مقبول ومقرر فى هذه المنطقة التى تمتد لتتطابق مع صورة العالم العربى من الخليج الى المحيط عبر قارتى افريقيا وآسيا.

فى ختام هذه الملاحظات لابد من الاشارة الى قول الوزير (نحن فى جنوب افريقيا لدينا غرام دائم بفكرة طريق القاهرة - كيب تاون) والقول فصيح وصريح لانه يعود بنا الى تاريخ المشروع الاستعمارى البريطانى الذى كان يرمى الى انشاء خط للسكك الحديدية يبدأ من مدينة الكاب فى جنوب افريقيا ويربط بين المستعمرات البريطانية فى جنوب ووسط افريقيا ويمر عبر اوغندا والسودان حتى يصل الى القاهرة وشاطىء البحر الابيض المتوسط. لقد انتهى هذا التاريخ بثورة التحرير الوطنى والاستقلال الافريقى واعتقد ان الاحصاءات والحقائق الاقتصادية التى تكشف عنها المبادلات والمعاملات التجارية والاستثمارية الموجودة حاليا فى الدول الافريقية لاتجعل انسانا عاقلا يقبل بهذه الفكرة فى الوقت الراهن.

دستور جمهورية جنوب افريقيا

● فى الاسبوع الماضى تلقيت بيد الشكر والتقدير - هدية غالية تفضل بارسالها السفير محمد يسرى القويضى السفير المصرى فى زيمبابوى، وهى النص الكامل لدستور جمهورية جنوب افريقيا، الذى صادق عليه البرلمان ثم نشر بالجريدة الرسمية إيذانا ببدء المعركة الانتخابية التنافسية التى سوف تستمر حتى موعد اجراء الانتخابات الديموقراطية التعددية يومى ٢٦ - ٢٧ أبريل ١٩٩٤.

● هذه الوثيقة الدستورية أراها نموذجا فريدا مقارنا بما سبق ان تعرفت عليه من دساتير صدرت فى دول عربية وافريقية، فهى تقع باللغة الانجليزية فى ٢٢٢ صفحة من القطع الكبير، وتنقسم بعد الديباجة الى ١٥ فصلا يتبعها سبعة ملاحق تعتبر جزءا من النص الدستورى. والصفة الواضحة فى الصياغة هى الدقة والتفاصيل على مستوى الاحاطة بكل جوانب البناء الدستورى للدولة ، وعلى مستوى الافتراضات والبدائل الخاصة بالاجراءات والترتيبات لتنفيذ الاوضاع السياسية الجديدة وعلاقات الحكم والادارة فى الفترة الانتقالية من حياة البلاد التى تستمر حتى عام ١٩٩٩ حين تتم الانتخابات البرلمانية القادمة، ولكن هذا الدستور يظل ساريا الى حين اصدار الدستور الجديد (الدائم) للدولة بواسطة الجمعية التأسيسية التى سيتم تشكيلها بموجب النص الدستورى:

● أما الملاحق السبعة ففيها تفصيل لقواعد الممارسة ومبادىء تنفيذ مهام عدد من اللجان المنصوص عليها بالدستور مثل اللجنة المستقلة للانتخابات ولجنة شئون الخدمة المدنية ، ولجنة المساواة بين الجنسين، ولجنة حقوق الانسان، ولجنة الخدمة فى الشرطة ، وفيها اقرار باستمرار المعاهدات الدولية السابق سريانها، كذلك يختص احد الملاحق بقائمة تشمل القوانين المتنوعة التى تم الاتفاق على الغائها بمجرد صدور هذا الدستور، وقد يكون الالغاء كليا للقانون أو يكون الغاء جزئيا لمواد أبواب تحددها القائمة، وفى احد الملاحق تفاصيل عملية فرز الاصوات وحسابها التوزيعى نظرا لأن الدستور يقر مبدأ التمثيل النسبى (الانتخاب بالقائمة) على مستوى مقاعد

البرلمان المخصصة لكل حزب يتنافس في الانتخابات، وايضا سوف يتم توزيع مناصب الوزراء ونواب الوزراء بين الاحزاب الراغبة فى المشاركة فى حكومة الوحدة الوطنية وتقاسم السلطة التى تم الاتفاق على تشكيلها والنص عليها لمدة خمسة أعوام قادمة، وأسلوب التوزيع يتم طبقا لمبادىء وحسابات التمثيل النسبي.. والواضح فى هذه المجالات ان الدستور لايحيل الى قوانين تصدر فيما بعد، او يترك الأمور الى اجتهادات أو تفسيرات قد تفتح أبواب الخلاف بين الاحزاب السياسية المتنافسة فى الممارسة البرلمانية على مستوى اجهزة الحكم المركزى أو على مستوى اجهزة الحكم فى الاقاليم بالدولة.

● يقرر الدستور فى حسم ان المحكمة الدستورية هى صاحبة الرأى النهائى فى كل مايتعلق بتفسير الدستور وحماية تنفيذ احكامة، وان مايصدر عنها ملزم لجميع المواطنين والاجهزة والسلطات فى الدولة ـ كما ينص على مجموعة المبادىء والقواعد الاساسية التى لاتقبل التعديل او التغيير، ويؤكد على حتمية وجودها فى الدستور الجديد الدائم للدولة، وتتعلق بحقوق الانسان وتوزيع السلطات وحكم القانون ـ ويعطى للمحكمة الدستورية حق التاكد من وجودها وعدم المساس بها.

● يقرر الدستور ان اللغات الرسمية للدولة هى (١١) لغة هى الانجليزية والافريقانية ولغات القوميات والشعوب الافريقية، وان لكل مواطن فى الدولة الحق فى التعبير والتخاطب واستعمال اى منها على جميع مستويات الحكم والادارة والسلطات الثلاث للدولة. كما ينص الدستور على انشاء هيئة عامة تختص بتنمية اللغات الاخرى التى يستعلمها المواطنون وهى كما يرد فى النص لغات أوروبية وهندية واللغة العربية واللغة العبرية وكذلك اى لغات اخرى تستعمل لاغراض العبادات الدينية ، ويفرد الدستور صفحات عديدة لتبيان وتفاصيل الحقوق الاساسية للمواطن واحدا تلو الآخر، وهى تقريبا الحقوق الواردة بالمواثيق العالمية لحقوق الانسان، ويلفت النظر النص على حق كل انسان فى ان يعلم وان يتوصل الى المعلومات الموجودة لدى اجهزة الحكم والادارة على جميع مستويات الدولة مادامت هذه المعلومات ضرورية لممارسة حق من الحقوق الواردة بالدستور.

● وبالنسبة لاجراءات تشكيل الجمعية التاسيسية المكلفة باصدار الدستور الجديد الدائم للدولة، ينص الدستور على ان اتمام انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية (٤٠٠ عضو) يعقبه قبل مرور عشرة ايام قيام المجالس التشريعية في اقاليم الدولة التسعة بانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ (٩٠ عضوا) باسلوب التمثيل النسبي للاحزاب الممثلة فى هذه المجالس، وقبل مرور سبعة أيام بعد الاجتماع الأول لمجلس الشيوخ يجتمع اعضاء البرلمان فى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ فى اجتماع مشترك يرأسه رئيس القضاة، ويصبح هذا الاجتماع المشترك هو الجمعية التاسيسية المنصوص عليها وعلى تفاصيل اجراءاتها وسلطاتها. ويحتوى الدستور على نص صريح بان يتم اعداد مشروع الدستور الجديد واقراره خلال سنتين من تاريخ الاجتماع الاول للجمعية التاسيسية، كما يحتوى الدستور على عدد من الافتراضات والبدائل فى حالات عدم اتفاق الاعضاء على اقرار المشروع، أو عدم حصول المشروع على النسبة المئوية من الاصوات لاجازاته، ولكل من هذه الافتراضات توجد اساليب واجراءات ونسب مئوية للتصويت، كما يكون لرئيس الدولة الحق فى حالة معينة فى حل الجمعية الوطنية والدعوة الى انتخابات جديدة وتكليف اعضاء الجمعية الوطنية الجديدة باعداد المشروع خلال سنة بعد انتخابهم واجتماعهم الأول.

● ويتم اجراءات انتخاب الرئيس للدولة ونوابه فى البرلمان، فينص الدستور على أن تبدأ الجمعية الوطنية اعمالها بعقد جلسة خاصة يرأسها رئيس القضاة ويتم فيها ترشيح اسم الرئيس من بين اعضائها فاذا تم الانتخاب أصبح رئيسا للدولة ورئيسا لمجلس الوزراء، وكذلك ينص الدستور على اسلوب انتخاب نواب الرئيس طبقا لقواعد التمثيل النسبى من بين اعضاء الاحزاب الممثلين في البرلمان، كما يحدد الدستور عدد الوزراء بسبعة وعشرين عضوا ويمكن ان يعين الرئيس عددا من نواب الوزراء فى حكومة الوحدة الوطنية وتقاسم السلطة التى تقود البلاد حتى عام ١٩٩٩.

الانتخابات فى جنوب أفريقيا

■ عندما اصدر الرئيس دوكليرك قرارا باعلان الطوارىء فى اقليم ناتال ومنطقة كوازولو، كانت - ومازالت - العملية الانتخابية القادمة فى جنوب افريقيا هى التى تتحكم فى تفكيره واجراءاته، من حيث توقيت الاعلان ورد الفعل الافريقى والعالمى، ومؤشرات التصويت المتوقع فى الانتخابات يومى ٢٦ و ٢٧ من ابريل الحالى. وقبل كل هذا لا ينسى أحد ان الرئيس دوكليرك ورفاقه من المدنيين والعسكريين على جانبى الحكومة والمعارضة، هم من سلالة الأمة البيضاء التى صنعت هذه الدولة بحدودها السياسية ومجتمعاتها البشرية ونموها الاقتصادى، ومن أجل بقاء الدولة ودوام وجودها ارتكبت الأمة البيضاء أبشع الجرائم ضد الانسانية عبر تاريخ مستمر منذ ٣٥٠ عاما، وفى المرحلة الراهنة فان هذه القيادات البيضاء تقبل التراجع والتنازلات، وتتماشى مع الحلول الوسط والمساومات، ولكن لا تقبل مطلقا ولا تستسلم لتقسيم الدولة أو تفكيكها الى دويلات وامارات.

■ لقد خصص الدستور المؤقت السارى حاليا المادة (٣٤) من الفصل الثانى لاجراءات اعلان وانهاء حالة الطوارىء لمدة أدناها ٢١ يوما واقصاها ثلاثة شهور، ويشير فى الفقرة الأولى من المادة (٢٥) الى حقوق الاشخاص المعتقلين، كما ينص فى الترتيبات الانتقالية الراهنة التى تسبق اجراء واعلان نتائج الانتخابات الديموقراطية القادمة الى أن اعلان حالة الطوارىء هو من حقوق رئيس الدولة بناء على توصية تصدر من المجلس التنفيذى الانتقالى بأغلبية أعضائه، ومن الملاحظ أن وزير القانون والنظام فى الحكومة أصدر فى الاسبوع الأول من مارس قرارا باعتبار (٥٣) مدينة متنوعة في البلاد مناطق اضطرابات، وهذا الاجراء هو خطوة تعتبر قانونا تمهيدا لاعلان حالة الطوارىء، كما سبق استخدام القوات المسلحة لإقرار الأمن والنظام فى المستوطنات السوداء فى بوتاتسوانا وترانسكاى وسيسكى.

■ ان الاستراتيجية الانتخابية للرئيس دوكليرك وحزبه تقوم على تحالف الاقليات أو تحالف اغلبيات فى اطار هذه الاقليات، وبهذا يتمكن من تأسيس

وجود قوى فى السلطة التشريعية المنتخبة، والحصول على نصيب له قيمة فى مناصب السلطة التنفيذية على مستوى المؤسسات الاقليمية والمركزية، وهذه الاقليات هى البيض والملونون والهنود (الاسيويون) ويضاف الى هذا أصوات جماعات اثنية افريقية وتنظيمات اجتماعية سوداء ترى مصالحها فى التحالف مع حزب الحكومة، ومن هنا توجد قيادات مهمة فى حزب الحكومة ترى أهمية التفاهم أو التحالف مع حزب انكاثا الحرية وشعب الزولو، ولكن بوتوليزى رئيس الحزب تمسك بموقف العداء المطلق تجاه مانديلا والمؤتمر الافريقى، وكان لعدائه أسبقية وأولوية على أى تفكير للتحالف والتفاهم مع حزب الحكومة. ووصل به الأمر الى التأثير على ابن أخيه ملك الزولو حتى قام باعلان استقلا وانفصال مملكة الزولو عن الدولة يوم ١٩ مارس ١٩٩٤، وتم الاجراء قبل قيام القاضى جولد ستينى يوم ٢٠ مارس باعلان تقرير يفيد بتورط بعض كبار القادة فى الشرطة والأمن بتهريب الاسلحة الى المتطرفين البيض وعقد صفقات أسلحة لحساب حزب انكاثا وتدريب متطوعين لحساب الحزب بهدف منع الانتخابات الديموقراطية واشعال العنف والحرب الاهلية فى البلاد.

■ ويتصف اقليم ناتال عامة باهميته المتزايدة فى اطار الحركة التجارية والاقتصادية للدولة، فهو الواجهة المفتوحة على المحيط الهندى والخليج والشرق الاقصى، وتقيم فيه اغلبية البيض المتحدثين باللغة الانجليزية، وفيه تجمع عمالى افريقى وفئات الطبقة الوسطى السوداء من أعراق واثنيات متنوعة، ويضم حوالى ٨٠٪ من تعداد الاقلية الهندية (الاسيويون) الذين يصل اجمالى عددهم الى مليون شخص، ومعنى هذا أن ١٢٪ من اجمالى الناخبين فى الاقليم سيكونون من الهنود، واستطرادا نشير الى حقيقة ميزانية الحكم بمنطقة كوازولو فقد بلغت عام ١٩٩٢ حوالى ٣ ملايين راند (مليون دولار أمريكى) تدفع حكومة جنوب افريقيا منها حوالى ٨٠٪ من ميزانية الدولة. والتوقف عن الدفع معناه انهيار مؤسسات الحكم القبلى

وتوقف صرف المرتبات والمعاشات والانفاق الرسمي الذي يتولاه الملك وعمه رئيس الوزراء.

■ لقد تابع الرأى العام الافريقي والعالمي تطورات الاوضاع في جنوب افريقيا، ويوجد اجماع عام لتأييد الخط السياسي لكل من دوكليرك ومانديلا، وبلغ التأييد والدعم الافريقي الذروة بانعقاد قمة هراري يوم ١٩ مارس التي حضرها الرؤساء الافارقة اعضاء لجنة الجنوب الافريقي، واستمعوا الى تقرير عن الموقف والاتصالات التي أجراها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، واصدروا بيانهم الذي يرحب بالانتخابات القادمة، ويدين العنف المتصاعد وتورط كبار قيادات الأمن في اعمال العنف، ويطالب الأطراف الافريقية بالتسامح والمصالحة لايقاف المجازر وتهيئة الظروف لانتخابات سلمية، وأدان التهديدات بمقاطعة الانتخابات أو عرقلتها، ودعا مانديلا وبوتوليزي للتعاون.

■أما الرأى العام الدولي فتعبر عنه مواقف وسياسات الدول الأوروبية والامريكية التي تدعم وتساند الانتخابات الديموقراطية وتندد بالعنف والمقاطعة الانتخابية، ومن الامثلة الرسالة المشتركة التي أرسلها الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الانجليزي والبيان الصادر أخيرا عن مجلس الامن، وتشكيل لجنة وساطة بين مانديلا وبوتوليزي من هنري كيسنجر واللورد كارنجتون، وارسال وفود المراقبين للاشراف على حرية ونزاهة الانتخابات، بالاضافة الى الوفود الافريقية التي شكلتها المنظمة وبعض دول القارة.

■ وبجوار تنفيذ اجراءات حالة الطوارئ واتجاه قوات الجيش الى اقليم ناتال وكوازولو لاقرار الأمن والنظام ووضع حد لأعمال العنف. فان الاعلان عن المفاوضات مازال قائما بين دوكليرك ومانديلا من جانب وبوتوليزي وذويليتين ملك الزولو من جانب آخر، وعلى الرغم من تأجيل موعد المفاوضات من قبل، الا أن الأنباء تفيد بتحديد الموعد في شهر أبريل الحالي، كما تفيد بأن دوكليرك ومانديلا لديهما الاستعداد لقبول التسويات والتنازلات فيما عدا تأجيل الانتخابات والانفصال.

عهد التغيير فى جنوب افريقيا

■ تابعت الصفحة الأخيرة فى الاهرام الاقتصادى تطور الأوضاع والاحداث فى دولة جنوب افريقيا منذ يناير ١٩٩٢، ونشرت حتى اليوم عشرين مقالا لدراسة وتحليل معالم ومؤشرات التغيير الكبير الذى نما وتجذر فى بنية المجتمع وهياكل الدولة ومؤسسات الحكم. ويصل هذا المقال الى القراء بعد ان وصلت موجات التغيير الى ذورتها بالانتهاء الرسمى للنظام السياسى. والاجتماعى العنصرى، والاعلان عن رموز العهد الجديد مثل العلم والنشيد الوطنى وسريان نصوص الدستور الانتقالى، كما نمت عملية الاقتراع فى أول انتخابات ديموقراطية متعددة الاحزاب، وتتوالى بعد ذلك الخطوات المقررة سلفا فى الدستور الانتقالى من اعلان النتائج واجتماع مجلسى البرلمان وانتخاب رئيس الدولة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى اطار مبادئ تقاسم السلطة بين الاحزاب الفائزة بمقاعد البرلمان.

■ كانت معركة الانتخابات البرلمانية حدثا انتهزته وسائل الاعلام الدولية لعرض مختلف المشاكل والقضايا التى سوف تواجه النظام الجديد فى الدولة، كما احتوت بيانات واعلانات الأحزاب المتنافسة على الكثير من التصورات والبرامج المتنوعة لحل القضايا العاجلة والاجلة فى المجتمع وحتى لا يكون هذا المقال تكرارا لما سبق نشره او تداوله، فسوف اختار قضية اعتقد انها ستكون من اكثر الموضوعات اثارة للتفكير والنقاش فى الفترة الأمنية القادمة والمحددة لوضع واصدار الدستور الدائم فى الدولة، وهى قضية توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين السلطة المركزية فى العاصمة والسلطة الاقليمية والمحلية فى اقاليم الدولة، واعنى بها قضية الفيديرالية وتوزيع وتقاسم السلطة بين المركز والأقاليم.

■ لقد ظهرت القضية منذ اليوم الأول للمفاوضات بين الاطراف السياسية الراغبة فى التحول الديموقراطى بالو سائل السياسية ثم ازدادت الأهمية نتيجة للاتفاقات والمساومات التى حدثت بين دوكليرك ومانديلا من جانب

وقيادات جبهة الحرية البيضاء وحزب الحرية انكاثا الأسود، وترتب عليها مشاركتها فى الانتخابات البرلمانية، كما أجيز اتفاق دستورى خاص بالاعتراف بدور ملك الزولو ومملكة الزولو فى الدستور الدائم للبلاد وبذلك أصبحت القضية وتفاصيل توزيع السلطات ونماذجها مطروحة على جدول اعمال الجمعية التأسيسية كجزء من مجموعة المبادئ والقواعد التى يشترط ان يتضمنها الدستور الدائم بدون تعديل او تغيير، والتى تمارس المحكمة الدستورية دورا وصلاحيات كاملة بشأن التأكد من وجودها وعدم المساس بها فى الدستور الجديد الدائم للبلاد.

■ إن نموذج الدولة المركزية هو نموذج ناجح فى تاريخ دول أوروبا الغربية وقد ارتبط بالتطور الدستورى والديموقراطى لهذه الدول، وتعتبر سويسرا هى الاستثناء التقليدى فى غرب اوروبا من النموذج المركزى، ولقد تأثرت بهذا النموذج دول إفريقية وأسيوية كثيرة عند اعلان استقلالها وقيام الدول الحديثة بعد الاستقلال، ولكن النظرة الفاحصة فى أزمة الدولة المستقلة التى تواجهها الدول الافريقية والاسيوية تشير الى ان نقل هذا النموذج والتمسك به هو من أول اسباب الأزمة نظرا لغياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التى تصاحب بناء هذا النموذج وتدعم فعاليته ونجاحه، ولهذا بدأت الانظار والافكار السياسية تتجه الى تجريب نماذج اخرى لتوزيع السلطة وبناء نظم الحكم، وهذه التجارب ظهرت تاريخيا فى مجتمعات لكل منها خصائص وسمات وظروف فيها اختلاف عن مسيرة ونتائج التطور السياسى والاقتصادى والقومى الأوروبى، ونشير الى تجربة الولايات المتحدة الامريكية، وتجربة كندا، وتجربة البرازيل أما فى آسيا فنشير الى تجربة الهند، وتجربة الملايو، وتجربة دولة الامارات العربية المتحدة، وفى افريقيا الى تجربة نيجيريا وتنزانيا واثيوبيا.

■ وهذه النماذج الاتحادية او الفيدرالية تشترك فى قاعدة واحدة وتختلف فيما عداها، تتفق فى المبدأ والاساس لتوزيع السلطة وتقاسمها بين العاصمة المركزية والاقاليم نتيجة التعدد الثقافى والقومى والاثنى والدينى والاجتماعى، وتختلف فى تفاصيل واساليب وآليات ومستويات التوزيع والتفاعل والضبط والتوازن بين الاطراف الدستورية والقانونية والسياسية التى يعبر عن مراكزها وقوتها وخصوصيتها الدستور الدائم للدولة ومن ثم فانه لا يكفى ان

يقال ان هذا دستوري فيديرالي او اتحادي، انما من الضروري أن تتم المفاوضات والصياغات والمساومات بين الأطراف في جمعية تأسيسية او مؤتمر دستوري بهدف التراضي العام والقبول العام والتنسيق العام بين سلطات المركز وسلطات الاقاليم، وان النظرة الفاحصة توضح الفروق بين صياغات واليات الدستور الهندي مقارنا بدستور الولايات المتحدة الامريكية، والدستور الكندي مقارنا بدستور الملايو او دستور الامارات العربية المتحدة.

■ واعتقد ان مناقشات وصياغات الجمعية التأسيسية في دولة جنوب افريقيا سوف تتجه لدراسة وتمثل النماذج الفيديرالية الجديدة في اسيا مثل الهند والملايو وكذلك في كندا، حيث تتعدد وتتنوع بعمق شديد المرجعيات الثقافية والتراكم التاريخي والسياسي لأوضاع التباين الاثني والقومي واللغوي، ومع ذلك توصلت هذه التجارب الى أطر دستورية وقانونية تقبلها الأطراف السياسية وتدير العملية السياسية التنافسية في داخلها.

السياسة والتجارة فى جنوب افريقيا

■ السياسة فى خدمة التجارة الدولية، هذا هو جوهر السياسة الخارجية الجديدة لدولة جنوب افريقيا منذ تولى الرئيس مانديلا رئاسة الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة، وهذا تصور استراتيجى للدولة تجاه العالم عامة وتجاه دول افريقيا والشرقين الأدنى والاوسط خاصة، والممارسات والاحصاءات تؤكد هذا القول.

■ تمنح دولة جنوب افريقيا تأييدها العام لسياسات منظمة الوحدة الافريقية وتوكد بالقول والفعل عدم التدخل فى شئون الدول الاعضاء نقيضا لسياسات التدخل وزعزعة الاستقرار التى اتصفت بها سياسات النظام العنصرى السابق، ومن الامثلة اعتذار جنوب افريقيا عن عدم الاستجابة لطلب الرئيس ميتران بتأييد التدخل الفرنسى فى رواندا، وعدم استخدام القوة العسكرية للتدخل فى أزمة ليسوتو، والمشاركة مع الرئيس موجابى والرئيس ماسير فى الجهود السلمية لحل الأزمة، واجراء اتصالات مكثفة لدعم الحل التفاوضى لأزمة انجولا، وقبول زيارة الرئيس موبوتو الى جنوب افريقيا وعقد اجتماع ثلاثى بين مانديلا وموبوتو ورئيس انجولا من أجل ايقاف الحرب الاهلية، وزيارة الرئيس مانديلا لموزمبيق والتحدث مع رئيس الحكومة والمعارضة من اجل استمرار العملية السياسية والانتخابات الديموقراطية.

■ ولكن على الجانب الآخر من الصورة، تسير السياسة الاقتصادية الخارجية باندفاع ايجابى مخطط، ومتعدد الاتجاهات والمستويات، وهى تعمل من أجل مزيد من الاستثمارات والتدفقات المالية المنوعة، ومن أجل مزيد من التصدير والتنافس فى الاسواق الافريقية والعربية والاسيوية وهذه العملية سوف تساعد الحكومة فى سياستها الاقتصادية الداخلية للتوصل الى مزيد من التشغيل والتوظيف والانتاج لحل المشكلات الاجتماعية فى داخل الدول ومن الأمثلة على هذه الخطوات:

- فى يونية ٩٤ زار الرئيس مانديلا زيمبابوى للمشاركة فى اجتماع القمة الاقتصادية لدول منظمة سادك بعد انضمام جنوب افريقيا لعضويتها.

- فى يوليو ٩٤ زار الرئيس ميتران جنوب افريقيا وبصحبته وفد اقتصادى وتجارى، وعرض التعاون والعمل الاقتصادى المشترك وتقديم الاستثمارات.

- فى سبتمبر ٩٤ فى برلين اجتمع وزراء دول الاتحاد الأوروبى ودول منظمة سادك، واتفقوا فى بيان مشترك حول تصورات مشتركة فى مجال التنمية والاستثمار.

- فى سبتمبر ٩٤ زار رئيس الوزراء ميجور جنوب افريقيا ومعه وفد اقتصادى وتجارى، وعرض التعاون الاقتصادى والاستثمار المشترك واعلن عودة جنوب افريقيا للكومنولث.

- فى مناسبة انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة زار الرئيس مانديلا الولايات المتحدة الامريكية ودعا المؤسسات المالية والتجارية للاستثمار فى جنوب افريقيا، ووعده الرئيس كلينتون بالدعم الاقتصادى الكامل، وظهرت احصاءات الاستجابة التجارية والاستثمارية بارتفاع عدد الشركات الامريكية العاملة هناك الى (١٦٥)

- فى اكتوبر ٩٤ زار الرئيس مانديلا المملكة العربية السعودية واجتمع مع رجال الاعمال ودعاهم لزيارة بلاده وانه سوف يكون فى استقبالهم شخصيا، وتريد جنوب افريقيا مزيدا من الاستثمارات المتبادلة فى مجالات التصدير والتعدين وبيع السلاح، وصرح مانديلا بان بلاده تستقبل حاليا دعما ماليا من جميع القوى الاقتصادية مثل اليابان التى قدمت (٤) بلايين دولار وفرنسا (٢) بليون دولار والولايات المتحدة الامريكية التى اضافت (٦٠٠) مليون دولار الى البرنامج الخاص السابق اعلانه للمساعدة والتنمية فى جنوب افريقيا.

■ وفى اطار الصورة الاقتصادية توالى صادرات جنوب افريقيا الدخول والانتشار فى اسواق الخليج، وتشير الاحصاءات المعلنة لعام ٩٤ عن زيادات مذهلة فى التجارة مع المنطقة وان الميزان التجارى لصالح جنوب افريقيا. كما وصلت تجارة جنوب افريقيا الى اسواق عربية أخرى مثل الأردن والمغرب. ومع ذلك يظل التركيز الاقتصادى الأول على أسواق الجنوب الافريقى ومنظمة سادك. لان المنطقة هى أيضا مجال ضمان وصيانة الأمن القومى لدولة جنوب افريقيا. وآخر التصورات المعلنة فى وسائل الاعلام هو

مشروع التعاون بين الهند وجنوب افريقيا لانشاء منطقة تجارية مشتركة فى المحيط الهندى، وتشمل مجموعة الدول الافريقية والآسيوية المنتشرة فى المحيط وبعض الدول المشاطئة، وهذا التصور يخدم مشروع دولة جنوب افريقيا لتحويل اقليم الترانسفال الى منطقة تجارة حرة، كما انه يؤمن طرق التجارة البحرية والموانى فى المحيط الهندى، نظرا لان المنطقة بوجه عام هى المعبر البحرى والجوى لاتصالات جنوب افريقيا وتجارتها الى منطقة الخليج حيث الدول العربية وايران التى تتعامل جميعها مع جنوب افريقيا.

■ ان الاوضاع الدولية والاقليمية المتغيرة تسمح لجنوب افريقيا بالمضى قدما فى سياساتها التجارية والاقتصادية، ويدعم هذه الاتجاهات ما تتمتع به الدولة من قاعدة قوية فى مجالات الانتاج الزراعى والتعدينى والصناعى والتكنولوجى، مع دعم واضح من القوى الاقتصادية الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

النظام الجديد فى الجنوب الأفريقى

■ احداث دولة ليسوتو فى الاسبوع الأخير من يناير ١٩٩٤ تستحق الدراسة والتفكير:

- على المستوى الوطنى ما حدث هو حالة داخلية تقاتل فيها فريقان من رجال الجيش، ولكن أمكن تطويق القتال وايقاف اطلاق النار وسحب الاسلحة الثقيلة الى المعسكرات ، وتشكيل لجنة استقصاء من اعضاء خارجيين وداخليين لبحث الشكاوى والمطالب.

- على المستوى الاقليمى، فان ما حدث هو حالة كاشفة وليست منشئة لتصورات النظام الاقليمى الجديد، الذى سوف يتولى ادارة العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة الاعضاء فى منظمة سادك منضما اليهم دولة جنوب افريقيا (١٠ + ١).

■ لقد تشكلت لجنة ثلاثية من حكماء الجنوب الافريقى وهم الرئيس دوكليرك رئيس جنوب افريقيا، والرئيس موجابى رئيس زيمبابوى، والرئيس ماسيرى رئيس بوتسوانا، وتقابل الحكماء فى اجتماع رؤساء دول منظمة سادك فى أوائل فبراير ١٩٩٤ فى عاصمة بوتسوانا، وتفاهم الرؤساء حول موقف موحد تجاه الأمة، وقراءة معنى هذا التفاهم تكشف المعالم التالية:

- بعد سنوات طويلة من العداء العلنى والسرى تقابل الرئيس دوكليرك والرئيس موجابى فى اطار تحول عام ظهر فى المناخ السياسى بالمنطقة، وهو الانتقال من حالة العداء إلى حالة السلام والتعاون، وهذه هى مجرد خطوة البداية لما هو قادم.

- تم الاتفاق على ان نظام الحكم الديموقراطى والتعددية السياسية والاثنية هى خط الحاضر والمستقبل لدول وشعوب المنطقة، وبذلك اختفت الوسائل القديمة لتغيير نظم الحكم باسلوب الانقلاب العسكرى، اذ ليس لأى طرف

خارجى الرغبة أو المصلحة فى تخطيط وتمويل مثل هذه الانقلابات، وأن على الاطراف الداخلية فى ليسوتو أن تنسى عهدا طويلا استمر منذ عام ١٩٧٠، وكان اسلوبه هو تسييس واستخدام القوات المسلحة ضد قيادات نظم الحكم فى هذا البلد أو ذاك بوجه عام.

- اعلان رسالة صريحة وحازمة الى كل الاحزاب والجماعات المنشقة من البيض والزولو فى جنوب افريقيا، بأنه لا مجال فى المستقبل لاستغلال موقع ليسوتو أو استخدامه لزعزعة نظام الحكم القادم فى جنوب افريقيا بعد أبريل ١٩٩٤، وهذا لأن المنطقة سوف تكون رهن ضوابط النظام الجديد القائم على التفاهم بين الدولتين الأولى والثانية بالمنطقة وهما جنوب افريقيا وزيمبابوى، وبعد هذا يتم ترتيب الدول الاخرى وهى كلها انجلوفون وعلما بأن أنجولا وموزمبيق ليستا فى الحسابات الحالية لظروفهما الداخلية وهما من دول اللوزيفون.

- ان التزام جنوب افريقيا بهذه السياسة الجديدة هو اعلان وتأكيد لانتهاء السياسة القديمة المعروفة باسم الاخلال المتعمد وزعزعة الأمن والاستقرار فى دول المنطقة، وان منطق وسياسة الدولة فى ظل التحول الديموقراطى وتقاسم السلطة هو التعاون والأمن فى الجنوب الافريقى.

■ ومن ناحية ثانية فان انتهاء الحرب الباردة وتصفية نظم التفرقة العنصرية ليس معناه الاختفاء الفورى لنتائج وتراكمات السنوات الطويلة للحرب الباردة، ولكن تمثل احداث ليسوتو النموذج والمؤشر على نوعية ومستويات الاضطراب السياسى والعسكرى الذى يحتمل ان يتكرر فى بعض دول المنطقة، ومن ثم فان النظام الاقليمى الجديد وسياسة التعاون والامن هى الضمان والضابط والمنظم للتفاعلات على المستويات الداخلية لكل دولة، وعلى العلاقات والمستويات المتبادلة بين دول المنطقة، وتعتبر احداث ليسوتو وتطوراتها هى التجربة الأولى فى هذا الاطار على المستويين الداخلى والاقليمى.

■ ان العنصر الاساسي المتراكم في تاريخ ليسوتو هو تسيس المؤسسة العسكرية، وتدخلاتها السابقة والمتكررة في شئون الحكم، لقد بدأت الاحداث الاخيرة بمطالب مالية لا تزيد على المطالبة بمضاعفة مرتبات افراد القوات المسلحة، وحمل هذه المطالب رئيس الاركان الى رئيس الوزراء الحائز على الاغلبية البرلمانية نتيجة للانتخابات الديموقراطية التى جرت فى مارس ١٩٩٣، ولكن الثابت أن الأغلبية الكبرى من افراد القوات المسلحة هم اعضاء فى الاحزاب والجماعات التى توالت على حكم الدولة منذ عام ١٩٧٠، حينما تدخل الجيش لأول مرة ومنع تولية رئيس الوزراء وحزبه الفائز فى النتخابات فى ذلك الوقت، وساند الجيش الزعيم القبلى جوناثان فى إيقاف الدستور وفى حكم البلاد بقبضة حديدية كانت تقف وراءها بالمساندة سياسة جنوب افريقيا فى ذلك الوقت، ثم تدخل الجيش بعد ذلك عام ١٩٨٦ واسقط رئيس الوزراء الزعيم جوناثان واقام حكومة من العسكريين الذين حكم باسمهم واحد بعد الآخر، وفى عام ١٩٩٠ تدخل الجيش وعزل الملك وأرسله الى المنفى فى انجلترا وتولى العرش ولى عهده، واخيرا فى عام ١٩٩١ تدخل الجيش وعزل القائد العسكرى للبلاد، وتحولت اثر ذلك الى التوجه الديموقراطى على اساس التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية، وجرت الانتخابات الديموقراطية فى مارس ١٩٩٣ وفاز فيها حزب مؤتمر باسوتو وانتقل زعيمه من صفوف المعارضة والحياة فى المنفى الى مقعد رئيس الوزراء.

■ ولهذا فان الاحداث الاخيرة تحمل فى ثناياها اشياء وعناصر أخرى غير المطالب المالية، فهناك مواريث المخاوف والعداء المترسب من أحداث سابقة، وهناك المصالح والمغانم والمراكز الوظيفية والاجتماعية التى يحتمل المساس بها أو فتح الملفات السابقة عن كيفية اكتسابها وهناك التنافس حول تقاسم السلطة بين حزب الاغلبية واحزاب المعارضة الحالية، وهناك رغبة الملك السابق فى العودة الى عرشه ورغبة الملك الحالى فى التنازل لوالده.. الخ وهذه كلها أمور تتطلب الفرز والضبط والحلول الوسط.

انفصال سادك عن كوميسا

● فى النصف الأخير من عام ١٩٩٣ وقع رؤساء دول منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا (٢٢) دولة على اتفاقية تحويل المنطقة الى سوق مشتركة باسم كوميسا ، واعتبرت كوميسا هى المنظمة الأم جنوب خط الاستواء حيث تضم فى داخلها عددا من التجمعات وهى الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية المعروفة باسم سادك (١٠ دول) ، والاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى المعروف باسم ساكو ويضم خمس دول ، وجماعة شرق افريقيا وتضم تنزانيا وكينيا وأوغندا ، ومنظمة إيجاد وتضم سبع دول فى القرن وشرق افريقيا ، وبعد إتمام التحول الديمقراطى فى جنوب افريقيا عام ١٩٩٤ انضمت الى منظمة سادك وارتفع العدد الى (١١) دولة هى جنوب إفريقيا وناميبيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وانجولا وموزمبيق وزيمبابوى وملاوى وزامبيا وتنزانيا . وفى داخل هذه المنظمة يوجد ساكو الذى يضم جنوب افريقيا وأربعا من هذه الدول .

وبينما كانت اثيوبيا تستعد لاستقبال قادة دول كوميسا فى اجتماعهم الأول بعد التأسيس طبقا لقرار سابق من العام الماضى ، اجتمعت قمة دول سادك فى عاصمة بوتسوانا بحضور جميع الاعضاء (١١ دولة) وقرر المجتمعون الموافقة على قرار انفصال منظمة سادك عن كوميسا ، لأسباب متنوعة من بينها تنازع الاختصاصات والتداخل والتكرار ، وعدم تحديد الأهداف بين المنظمتين . وفوجئت اثيوبيا بالقرار وأرسلت وزير الاقتصاد فى حكومتها الى جنوب افريقيا للتداول وبحث الموقف ، ولكن الاتصالات لم تغير من القرار الذى تتمسك به دول سادك .

وهكذا قبل مرور عام واحد تراجعت قيمة ومعنى منظمة كوميسا ، فقد انكمش عدد الاعضاء الى النصف تقريبا ، وانفصلت الدول ذات الثقل الاقتصادى والانتاجى والتجارى عنها ، ومن بين الدول الباقية فى عضوية كوميسا نجد سبعا من دول حوض النيل وهى كينيا واوغندا ورواندا وبوروندى والسودان واثيوبيا واريتريا . فإذا تمسكت بالعضوية وبقاء المنظمة فمعنى هذا ان تجمع القرن الافريقى سوق يندمج فى شرق افريقيا ، علما بان تنزانيا مازال لها ارتباط غير مباشر عن طريق عضويتها فى جماعة شرق افريقيا التى تضم كينيا وتنزانيا واوغندا ، ومازلنا لا نعرف

بالدقة كيف ستتطور الأمور والاوضاع فى المنطقة عامة ؟

ان الاسباب الإقتصادية والتنموية والتمويلية المتداولة عن دوافع الانفصال لا تحجب عددا من الوقائق الاخرى ، مثل اجتماع برلين عام ١٩٩٤ الذى ضم دول الاتحاد الأوروبى ودول سادك لبحث التعاون التنموى بين الجانبين . والذى قرر فى ختام جلساته اعتباد منظمة سادك هى القناة المنظمة للتفاعلات والمبادلات بين الجانبين الاوروبى والافريقى ، واعلن تمسك الاطراف بالتحول الديمقراطى وحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية المتكاملة ، ومثل اخر هو الاجتماع الذى عقد فى أروشا بتنزانيا عام ١٩٩٤ وضم وزراء الدفاع وقادة القوات المسلحة والشرطة والأمن فى دول سادك ، وبحث المجتمعون موضوعات منع وحل النزاعات المسلحة فى دول المنطقة وضرورة التنسيق على المستويات المتنوعة والتدريب المشترك بين الدول الاعضاء ، ثم صدرت القرارات بالرغبة فى انشاء قوة انتشار سريع لحفظ السلام وللتدخل لمواجهة النزاعات فى داخل المنطقة ولمنع حدوث انقلابات عسكرية تهدد التحول الديمقراطى ومسيرة السلام ، كما ان الدول الأطراف سوف تتفاوض فى تفصيلات خطط وتصورات حشد قوة عسكرية فى أسرع وقت للتدخل وبدون انشاء قوات مشتركة دائمة .

هكذا يبدو أمامنا فى المرحلة الحالية ان الدول الافريقية جنوب خط الاستواء تتجمع فى منطقتين كبيرتين الأولى هى الجنوب الافريقى حيث تعمل منظمة سادك وتكون دولة جنوب افريقيا هى القوة الاقتصادية الكبرى فى المنطقة ، لان صادراتها الى دول المنظمة تزيد بمقدار خمس مرات على وارداتها من هذه الدول ، ولكن دول المنطقة تقدم خدمات لا تقدر بثمن الى جنوب افريقيا مثل الكهرباء والمياه والنقليات والمواصلات . ومن ناحية ثانية فان انتاج جنوب افريقيا من المعادن المتنوعة تجد أسواقها فى دول الاتحاد الأوروبى ، وعلما بأن دول أوروبا وامريكا هى التى تضخ الاستثمارات والتمويل حاليا الى المنطقة عامة .

أما المنطقة الكبيرة الثانية فهى شرق ووسط افريقيا بما فى ذلك دول القرن الافريقى وأعالى النيل ، وترشح كينيا نفسها لدور الدولة الأولى اقتصاديا

فى اطار هذه المنطقة ، وان كان الموضوع لم يحسم بعد بالنسبة لقبول باقى الدول الاعضاء لهذا الوضع العام ، وتبقى بعد هذا قضايا الحروب الاهلية فى دول مثل راوندا وبوروندى والسودان ، وقضايا بعض هذه الدول فرانكوفرونية وبعضها أنجلوفونية وهذا ينشىء فجوة ثقافية بين الدول الاعضاء تضاف الى الفجوة الاقتصادية ، ومازال ايضا وضع زائير يثير القلق ولم يحسم بعد لأنها ليست عضوا فى أى من المنطقتين .

وفى هذا الاطار المتحرك ، يستحق الموضوع المتابعة لأنه يحمل فى طياته احتمالات المفاجآت .

المستقبل فى موزمبيق

● يزداد الاهتمام بخريطة الانتخابات الديموقراطية فى دول الجنوب الافريقى عامة بعد تجربة جمهوريتى جنوب افريقيا ومالاوى ، والدراسات المنشورة تطرح الامكانات والاحتمالات المتنوعة بالنسبة للانتخابات القادمة فى موزمبيق وموعدها يوما ٢٦ و٢٧ اكتوبر ١٩٩٤ والقادمة ايضا فى زيمبابوى عام ١٩٩٥ . والتفكير حول هذه الموضوعات لا يقتصر على محاسن الاسلوب الديموقراطى فى التغيير وتداول السلطة فقط ، وانما يتناول الاثار والنتائج فى علاقات وتحالفات القوى والطبقات والفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما يحتمل ان تتطور اليه علاقات الاحزاب المتنافسة والعلاقات المدنية العسكرية بوجه عام فى هذه الدول . ومن ناحية اخرى فان نتائج المعارك الانتخابية سوف تتفاعل فى داخل شبكة العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة عامة ، وهى علاقات تجرى حاليا اعاد تطبيعها وصياغتها بعد ممارسة دول جنوب افريقيا للعضوية فى منظمة سادك ومنظمة الوحدة الافريقية ، ،واجتماعات رؤساء دول المنطقة فى اجتماع هرارى وفى اجتماع كيب تاون خلال شهر يونيه الحالى .

● وبالنسبة لقضايا موزمبيق فان الاستعدادات تتوالى تمهيدا لدعوة الناخبين الى صناديق الانتخابات التشريعية والرئاسية لأول مرة فى حياة الدولة والمواطنين ، وطبقا لاتفاقية المصالحة والسلام بين الحكومة والمعارضة المسلحة التى وقعت فى روما فى أكتوبر ١٩٩٢ ـ كان المقرر عقد الانتخابات فى أكتوبر ١٩٩٣ ، ولكن تم الاتفاق على تأجيلها إلى أكتوبر ١٩٩٤ ، وقد تم الاتفاق على التأجيل بين الأمم المتحدة والدول المانحة وأحزاب الحكومة والمعارضة ، وهى الأطراف ذات الاهتمام والتأثير فى المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد . وقد أعلنت الأمم المتحدة أخيرا تحت تأثير وضغط الدول المانحة أنها لن تقبل أى تمديد لمدة وجود قوات حفظ السلام الدولية بعد نوفمبر ١٩٩٤ طبقا لقرار مجلس الأمن الصادر فى فبراير ١٩٩٤ ، والسبب الأول والأخير فى هذا الموقف هو الأوضاع المالية من عجز فى الانفاق وعدم سداد متأخرات الاسهام المالى المقررة ، والارتفاع المتوالى لميزانية اعادة الحياة إلى طبيعتها فى موزمبيق التى تقدر حاليا بمبلغ (٢١٠) ملايين دولار

سنويا .

● لقد تم الاتفاق بين الحكومة (حزب فريليمو) والمعارضة (حزب رينامو) على تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة وباشرت عملها استعدادا للانتخابات القادمة ، وتقدر لجنة الانتخابات تكاليف العملية الانتخابية مبدئيا بمبلغ ١٩ مليونا من الدولارات ، وهذا المبلغ سوف تتكفل به الدول المانحة ، ومن جانب آخر فان المشكلة الرئيسية التى تواجه الأمم المتحدة هى الاسراع بالانتهاء من اجراءات تسريح القوات المتحاربة من قبل ، حيث تنص اتفاقية روما على اعداد معسكرات وثكنات لهم للتجمع واعادتهم للحياة المدنية بينما يتكون جيش موزمبيق الوطنى الجديد من ٣٠ ألفا من الجنود والضباط المختارين من جانبى الحكومة والمعارضة . وأمام كثرة الشكاوى والمطالبات من جانب المعارضة بعدم اعداد المعسكرات أو اتخاذ الخطوات اللازمة فى ميدان الامدادات والتموين والملابس والمواصلات والنقليات ، تدخلت الدول المانحة وقدمت مدفوعات للاسراع بالعملية التى يجب أن تتم قبل موعد الانتخابات ، وهذه الدول هى ايطاليا والمانيا وهولندا والسويد وانجلترا ، ولكن مازال الموقف وترتيباته فى وضع شائك .

● والقضية الكبرى التى تجرى حولها المشاو رات والضغوط وتتراوح حولها مواقف الرفض والموافقة - هى قضية شكل الحكومة وتوزيع مناصبها بعد الانتخابات بين الأحزاب الفائزة بمقاعد البرلمان . فالمعارضة تطالب بعقد صفقة سياسية لإنشاء حكومة تحالف وطنى على اساس اقتسام السلطة والقوة كما حدث فى دولة جنوب افريقيا ، والحكومة الحالية ترفض لأن هذا يعتبر إفسادا لمنطق الديموقراطية وتطبيقاتها ، وتضغط بعض الدول المانحة والكنيسة الكاثوليكية على الحكومة لقبول منطق التحالف الوطنى واقتسام السلطة والقوة خشية تكرار حالة أنجولا . وفى اعماق هذا الخلاف الفكرى الفلسفى العلنى تكمن حقائق الأوضاع الإثنية والقبلية ، والدينية فى موزمبيق ، فالأصل التاريخى أن جبهة فريليمو - التى قادت البلاد بالكفاح المسلح إلى الاستقلال - يسيطر عليها القادة والمثقفون القادمون من قبائل وشعوب جنوب البلاد ، ولما تحولت إلى الماركسية اللينينية تمت السيطرة الكاملة للماركسيين على مؤسسات الحكم والاقتصاد والقوات المسلحة ،

بينما يشير الأصل التاريخى لجبهة رينامو المعارضة التى قادت الحرب الأهلية ضد الحكومة أنها تمثل شعوب وسط وشمال البلاد وهم يختلفون إثنيا عن الجنوب ، كما أن حركة رينامو لقيت التأييد والمساندة من دول كثيرة فى غرب أوروبا ومن رجال الكنيسة الكاثوليكية ومن دول جنوب افريقيا ومالاوى ومن تايني رولاند الذى يقال إنه دفع (٢٥) مليون دولار للمعارضة حتى يتم توقيع اتفاقية روما .

● وبجوار كل ماسبق تشهد البلاد حاليا انتشار الفساد وانهيار النظام والأمن ، وتكوين عصابات للنهب والسلب وترويع المواطنين فى الريف ، وبالاضافة إلى هذا انتشار عمليات تهريب الأحجار النفيسة وبالذات الزمرد ، الذى يستخرج من المناجم بطرق غير مشروعة ويهرب إلى خارج البلاد بأساليب غير مشروعة ، وتتبادل الحكومة والمعارضة الاتهامات حول من يساند ويشارك فى عمليات الاثراء غير المشروع .

● وعلى الرغم من كل هذا فإن البلاد والمواطنين لا ينسون مطلقا أن الحرب الأهلية استمرت ١٦ عاما وسقط فيها مليون قتيل ، وبلغت قيمة الخسائر المادية والتدمير (١٥) بليون دولار . وان اللاجئين والمشردين خمسة ملايين نسمة .

القسم الثالث

العلاقات العربية الافريقية
الاستعمار الأسباني لا يموت
النزاع المسلح فى دول غرب افريقيا
اسرائيل فى العواصم والأسواق

انتخابات الرئيس فى تنزانيا

● قبل نهاية عام ١٩٩٤ ، انفتحت أبواب معركة رئاسة الجمهورية المقررة خلال عام ١٩٩٥ ، فقد عقد الرئيس السابق نيريرى مؤتمرا صحفيا بمناسبة اصدار كتابه الأخير بعنوان القيادة والمصير فى تنزانيا ، وهاجم بقسوة شديدة عددا من القيادات العليا فى الدولة ، ونقلا عن وسائل الاعلام العالمية (إنهم شلة من الرعاع ، يتصفون بضعف الشخصية وانعدام الكفاءة وعدم الاخلاص ، وعليهم الاستقالة من مناصبهم القيادية التى لا يستحقونها) . وقد تزامن هذا الهجوم العلنى مع تفاعلات عدد من القضايا الكبرى فى الدولة وهى :

القضية الأولى: الصراع الممتد بين كل من رئيس الوزراء والامين العام للحزب الحاكم بشكل هدد وحدة الحزب بالتشرذم ، فقد خطط رئيس الوزراء لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى المعركة القادمة وأجرى اتصالات لتنظيم تكتل يسانده فى داخل الحزب وفى البرلمان ، كما ثارت شائعات بانه يسعى للحصول على تمويل لمعركته الانتخابية من دولة غير افريقية ، ويعارض الامين العام للحزب هذا المسعى ، ولكى يقطع عليه الطريق ، فقد سعى لاقتراح تعديل الدستور بحيث يتمكن رئيس الجمهورية الحالى من الترشيح لفترة ولاية ثالثة بدلا من فترتين متتاليتين فقط طبقا للنص الدستورى ، وترتب على هذا انقسام فى داخل الطبقة الحاكمة .

● القضية الثانية : انتشار الحديث عن الفساد واستغلال النفوذ فى مرحلة التحول الى اقتصاديات السوق الحالية بالدولة ، ولكن انكشاف فضيحة التهرب من دفع الضرائب بمبالغ تقدر بحوالى ربع الدخل الحكومى السنوى . دفع اثنتين من الدول المانحة وهما السويد والنرويج الى تجميد معونات قيمتها ٢٨.٥ مليون دولار وتلاها ضغوط من المؤسسات المالية العالمية للتحقيق مع عدد من كبار رجال الدولة ولإقالة وزير المالية .

● القضية الثالثة : موقف نيريرى الرافض لمحاولة مجموعة من أعضاء البرلمان (٥٥ عضوا) تقديم تعديل للدستور يجعل تنزانيا دولة فيدرالية تتكون من اقليمين هما تنجانيقا وزنزبار ، وبالتالى يعاد تشكيل السلطات

الى ثلاث سلطات على كل من المستوى التنفيذى والتشريعى والمالى ، وقد يؤدى هذا الاجراء الى احتمالات انفصال زنزبار لتكوين دولة مستقلة .

● القضية الرابعة الاستياء من تأرجح سياسة تنزانيا تجاه المذابح والإبادة فى رواندا ، على الرغم من أنها كانت الوسيط المقبول لدى طرفى النزاع المسلح حتى تم عقد اتفاقية أروشا لتقاسم السلطة عام ١٩٩٢ ، ولكن نيريرى فى المؤتمر الصحفى يرى ان الحكومة بعد ذلك ساندت سياسة الجنرال هابيا ديمانا رئيس جمهورية رواندا السابق ضد جبهة المعارضة الرواندية ، وبهذا تكون تنزانيا ـ فى رأيه ـ قد وقفت مع القتلة المتهمين بإبادة البشر فى رواندا .

● القضية الخامسة : إجراء تعديلات فى قيادة القوات المسلحة بالاحالة الى الاستيداع أو بالنقل الى وزارة الخارجية وهناك تفسيران : يقول الأول ان بعض هذه القيادات كانت تفتقد سياسة الحكومة بشأن موضوعات الفساد والعلاقات مع ايران ومع بعض الدول العربية الخليجية . ويقول التفسير الثانى ان التعديلات ترتبط بالاعتبارات الإثنية والتوازنات اللازمة لمعركة رئاسة الجمهورية القادمة .

● وفى الاسبوع الأول من ديسمبر قدم رئيس الوزراء استقالة الوزارة ، واكد رئيس الجمهورية (٧١ سنة) التزامه بنص الدستور وعدم تأييده لمقترحات تعديله ، ويوم ٧ ديسمبر ١٩٩٤ تشكلت وزارة جديدة يرأسها رئيس وزراء سبق ان عمل رئيسا للوزراء فى الثمانينات فى عهد الرئيس السابق نيريرى ، وتم اجراء تعديلات فى المناصب الوزارية وتعيين وزير جديد للمالية . كما تشير الانباء الى استحداث تعديلات فى قانون الانتخابات ليتواءم مع مقتضيات التحول الديموقراطى والتعددية الحزبية التى أدخلت على الدستور منذ عام ١٩٩٢ .

● يبدأ العام الجديد والدولة تعيش فى أجواء الانتخابات ، ويسعى الحزب الحاكم الى اختيار شخصية سياسية جديدة وقوية للترشيح لرئاسة الجمهورية ، وفى هذا المقام تتداول أسماء كثيرة من بينها اسم سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، علما بان نيريرى أكد بصورة قاطعة عدم الرغبة أو السعى أو القبول بالترشيح لمنصب الرئاسة فى المعركة

القادمة . وهذه أول انتخابات على المستوى القومى بالدولة تتنافس فيها الأحزاب التى يبلغ عددها ١٢ حزبا ، ولكن المؤشرات المنشورة فى الدوريات المتخصصة تكشف عن ان الأحزاب المعارضة ليس لديها موقف موحد وليس لديها مرشح واحد متفق عليه لخوض المعركة القادمة ، وهذا يجعل موقفها بوجه عام فى حالة ضعف شديد أمام مرشح الحزب الحاكم فى الانتخابات القادمة ، ومن ناحية اخرى يقال أن نيريرى يجرى اتصالات غير معلنة مع قيادات بعض الأحزاب المعارضة خاصة حزب الجبهة المدنية المتحدة الذى يرأسه سيف شريف حمادى المعارض البارز فى زنزبار ، ويقال إن الهدف العام للاتصالات هو التنسيق بين المواقف فى معركة رئاسة الجمهورية وما سوف يليها من انتخابات أعضاء السلطة التشريعية عام ١٩٩٦ .

وداعــــا .. دكتور بانــدا

● تشهد القارة الافريقية منذ انتهاء الحرب الباردة تراجعا مستمرا عن الاساليب التقليدية لتغيير القيادات السياسية والعليا وادارة نظم الحكم فى الدول الافريقية ، وكانت هذه الاساليب هى الانقلابات العكسرية ونظم الحزب الواحد ، وتزامن التراجع مع التصاعد المتوالى لظاهرة التحول الديمقراطى والاقرار بالتعددية الحزبية ، وتحكيم صناديق الانتخابات فى عملية تغيير القيادات التنفيذية والتشريعية وفى ادارة نظم الحكم ، وفى السنوات القليلة الماضية شهدت القارة الافريقية عجبا ، حين يتنافس رئيس الدولة فى انتخابات حرة ونزيهة فيفوز منافسة بمنصب الرئاسة الاولى ، حدث هذا فى بعض دول الفرانكفون مثل بنين ومالجاشى والكونغو ومالى ، وحدث فى بعض دول الانجلوفون مثل زامبيا وجنوب افريقيا وليسوتو ومالاوى ، وحدث ايضا فى منطقة المتحدثين باللغة البرتغالية (اللوزيفون) مثل الرأس الاخضر .

● فى انتخابات مايو ١٩٩٤ فقد الدكتور باندا منصب رئيس الجمهورية الذى شغله منذ استقلال بلاده عام ١٩٦٤ وفقد حزبه الحاكم سيطرته التقليدية الكاملة على السلطة التشريعية ، وتراجعت قوته فى البرلمان المنتخب الى مستوى الحزب الثانى وانتقل زعماؤه من مقاعد السلطة الى مقاعد المعارضة .

وهذه النتيجة جاءت بعد سنتين من معارك وضغوط عملية التحول الديمقراطى على المستوى الداخلى والمستوى الخارجى ، كما تزامنت التغييرات فى مالاوى مع التغييرات الكبرى التى حدثت فى دولة جنوب افريقيا ، وبذلك تكون انتخابات مالاوى هى أول انتخابات تتم فى منطقة الجنوب الافريقى بعد اتمام التغيير الكبير الذى شهدته دولة جنوب افريقيا بانتخاب نلسون مانديلا كأول رئيس افريقى اسود مع سيطرة الاغلبية الافريقية على السلطة التشريعية هناك من خلال انتخابات حرة ونزيهة بين الاحزاب المتعددة المتنافسة فى ابريل ١٩٩٤ .

● وتكشف انتخابات مالاوى عن الازمة التى كانت قد وصلت اليها

مؤسسات الحكم واوضاع النخب الحاكمة والطبقات والفئات المتوسطة فى المجتمع ، فالاغلبية من بين الاسماء المتنافسة فى الانتخابات وخاصة القيادات العليا للحزب .كانت اصلا أعضاء سابقين فى الحزب الواحد الحاكم وفى مؤسسات الدولة فى عهد الدكتور باندا، ونشير كمثال على هذا الى مولوزى زعيم الجبهة الديمقراطية وشيهانا زعيم التحالف الديمقراطى ، لقد شهد نظام الحزب انشقاقات وتشرذمات وشللية طوال المدة التى سيطر فيها على البلاد، وازدادت أوضاع ونتائج التصدع مع تحول القيادة وللدولة الى دائرة مغلقة خاصة فى المراتب والمستويات العليا المحيطة برئيس الحزب والدولة . وتحول الولاء السياسى الى مغانم تحسب وتقيم بالمخصصات المالية والغنائم الادارية والاجتماعية ، وشغل المناصب الاستراتيجية المؤثرة فى

مؤسسات الحكم وفى صناعة القرار طبقا لعلاقات القرابة والنسب وتقديرات المصالح ، الامر الذى ادى الى خروج شخصيات وقيادات سابقة من الحزب الى السجن أو المنفى أو الى العمل بالمصالح التجارية والصناعية مع موقف السلبية السياسية المطلق ، وكان هذا هو حال شيهانا ومولوزى وغيرهما .

● فلما جاءت رياح التغيير السياسى وتأكدت مواقف القوى الاجتماعية الداخلية والقوى السياسية الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة ، بدأت القيادات والقوى المنشقة فى تنظيم انصارها ومواقفها السياسية فى الداخل ، ودارت المعركة السياسية طوال السنتين الاخيرتين حتى اعلنت نتائجها السياسية عقب معركة الانتخابات ، ولكن اعراض واوضاع هذه الانقسامات والانشقاقات لن تختفى ولن تزول بمجرد اعلان النتائج ، وهذا واضح فى اوضاع الانقسام فى داخل الفئات والطبقات المتوسطة والجديدة فى المجتمع ، فهى شرائح وجماعات ومناطق طبقا للاراء االسياسية وطبقا للمصالح الاقتصادية والمراكز الاجتماعية وطبقا للانتماء القبلى والجهوى ، وسوف يقع على كاهل رئيس الجمهورية المنتخب مولوزى ان يتخذ من السياسات ما يتيح الفرصة لتطويق اثار هذه الاختلافات والانقسامات ، خاصة انه يشاهد

تجربة تطبق مبادىء اقتسام السلطة والقوة فى جنوب افريقيا ، وبناء التوازنات بين فئات وطبقات المجتمع بدلا من كل السلطة للغالب وكل الحرمان للمغلوب .

ومن الموضوعات الجديرة بالدراسة فى تجارب الجنوب الافريقى عامة ومالاوى خاصة دور ومواقف المؤسسة العسكرية التى تعتبر العمود الفقرى لبنايات المجتمع السياسية والاقتصادية ، منذ استقلال الدول الافريقية ، ولانها كانت السند الأول لنظام الحزب الواحد فى عهد الدكتور باندا ، ولان ولاءها ارتبط بشخص رئيس الجمهورية فى الفترة السابقة على الانتخابات ، لقد حدث تطور عميق فى الدور والمواقف والولاء خلال فترة التحول الديمقراطى وخاصة بعد قيام القوات المسلحة بتصفية ميليشيات الحزب الحاكم فى الاشهر السابقة على الانتخابات . لقد اعلنت القوات المسلحة وقوفها على الحياد بين التكتلات السياسية الكبرى المتنافسة فى الانتخابات واكدت ولاءها للدولة وللمجتمع ، وان مساندتها هى للنظام الديمقراطى وللتعدد الحزبى وليست لشخص رئيس الجمهورية .

تهديد العلاقات العربية الافريقية

● تتزايد حاليا أوضاع العنف المسلح وينتشر القلق والتوتر بديلا عن اوضاع الهدوء والتفاول التي سادت على جانبي خط التماس العربي الافريقي منذ منتصف عام ١٩٩٢ حتى اوائل العام الحالي.

لقد ارتبط مناخ الهدوء والتفاؤل بنتائج ايجابية ترتبت على الاتصالات المباشرة والوساطات الاوروبية والافريقية، والتي أدت الى اتفاقيات سلام لوقف اطلاق النار وقبول الحل التفاوضي السياسي بين حكومة مالي والتمرد المسلح للطوارق والعرب وبين حكومة النيجر والتمرد المسلح للطوارق،وبين الدولتين الجارتين السنغال وموريتانيا، وفي اطار هذا المناخ العام صدر قرار محكمة العدل الدولية الذي قبلته ليبيا، ومن ثم أقرت بتبعية شريط أوزو للسيادة التشادية واتمت الانسحاب من الشريط وعقدت الدولتان الجارتان معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون في اوائل يونية ١٩٩٤.

● الخريطة السياسية للمنطقة تحمل في طياتها مزيجا مركبا من عناصر التناقض والتفاهم، اذ ان الدول المستقلة على جانبي خط التماس قامت على أساس الموروث عن عهد الاستعمار الفرنسي (والايطالي الى حد ما)، وهذه الدول هي ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا، مالي والنيجر وتشاد والسنغال وبوركينا فاسو، وتضم هذه الدول بدون استثناء شعوبا وقبائل بينها قرابات اثنية ولغوية وبينها عداوات ومنافسات تاريخية، ومنذ أيام الحرب الباردة نشأت في اغلب هذه الشعوب والقبائل منظمات سياسية تعمل عبر الحدود السياسية خاصة عندما تحولت الى منظمات متمردة ومسلحة.. ومعنى هذا ان الصراعات ممتدة، ولها جذورها السياسية

والاقتصادية والثقافية واللونية وإن تطلعت جميعها الى أهداف المشاركة فى السلطة والحكم على المستوى الوطنى والاقليمى والمحلى، وقد تصادمت هذه التطلعات مع طبائع وأوضاع الحكومات والسلطة المركزية فى هذه الدول، اذ ان المركزية لها انصارها ومؤيدوها والمستفيدون منها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا.

ونجد تفسير هذا الوضع العام فى الصراع بين حكومة مالى وحركات الطوارق والعرب المقيمين فى شمال وغرب البلاد حيث حدود الجزائر وموريتانيا، وفى الصراع بين حكومة النيجر وحركات الطوارق المقيمين فى الشمال حيث حدود ليبيا والجزائر وفى الغرب حيث حدود بروكينا فاسو، وفى جنوب موريتانيا وجنوبها الغربى حيث حدود السنغال ومالى، وهى المناطق التى تعيش فيها القبائل الافريقية الزنجية غير العربية.

● بعد عقد اتفاقات الحل السياسى التفاوضى بين الاطراف المتنازعة فى المنطقة واجهت تنفيذ التسويات عقبات صعبة الحل لأنها تستلزم الوقت والمال، وهذه الدول تشكو من ازمات اقتصادية وتدهور اقتصادى عام بعد تخفيضات المعونات الفرنسية ومساعدات المؤسسات المالية العالمية، وبعد تخفيض قيمة عملاتها الوطنية وفى مقدمتها الفرنك الافريقى، وأول هذه العقبات هى اعادة اللاجئين المدنيين الى مواطنهم وإعادة ممتلكاتهم أو التعويض عنها، كذلك استيعاب المقاتلين من الحركات المتمردة فى وظائف عسكرية أو مدنية تضمن دخلا منتظما، وثانى هذه االعقبات هو عصابات السلب والنهب المسلحة المنتشرة عبر جميع الحدود السياسية. وقوام تنظيمها من أفراد مخيمات اللجوء فى هذه الدول ويترتب على نشاط العصابات ان تقوم الجيوش والشرطة فى هذه الدول بالتعقب واختراق الحدود مما يؤدى الى أزمات سياسية بين دول الجوار، وثالث هذه العقبات

هو عدم التدفق المستمر من المعونات المالية وعدم وجود موارد مالية منتظمة لجباية الضرائب مما أدى الى تأخير انشاء الاجهزة والمؤسسات المحلية والاقليمية والوظائف اللازمة، كذلك مصاعب زيادة ميزانيات الاسكان والتعليم والطرق والمواصلات.. الخ.

● أدى التأخير ونفاد صبر اللاجئين والمقاتلين ونمو الشكوك والتوجس لدى الاطراف المتنوعة فى هذه الدول، الى اندلاع القتال من جديد فى مالى بين الحكومة والمتمردين، وفى النيجر وتزايد هجوم العصابات المتمردة القادمة من السنغال الى موريتانيا.

وظهرت محاولات حكومية لتطويق هذه النزاعات باستخدام الاسلوب العسكرى أو بالتهديد باستعماله، كما ظهرت محاولة تنظيم لقاء بين وزراء الداخلية فى السنغال ومالى وموريتانيا لضبط الأمن عبر الحدود وتنظيم دوريات أمنية مشتركة، والهام فى هذا المناخ المتوتر ان عقلية القمع والضبط العسكرى يتصاعد دورها وتأثيرها، وأن عقلية الحل السياسى التفاوضى تتراجع وينكمش تأثيرها، وهكذا فان المتوقع هو التحول من مجرد نزاع فى داخل كل دولة الى حرب اهلية تستنزف القوة المالية والبشرية والاجتماعية والسياسية فى داخل الدول ، وتمتد اثارها الى دول الجوار تحت ضغط الحروب الاهلية المرشحة للانتشار فى المنطقة.

● خطورة هذه القضية أنها تهدد العلاقات العربية الافريقية والتعاون العربى الافريقى اذ ان الكتابات والأنباء المتداولة حول مجريات الأحداث فى الدول الأفريقية تأخذ شكل الصراع بين العرب والأفارقة، كما يجرى فى الدول الاوروبية والامريكية عرض الموضوع على انه محاولات عربية لتقويض كيان وسلامة الدول الافريقية السوداء أو أنه اضطهاد منظم للاقلية الافريقية الزنجة فى موريتانيا من جانب العرب والبربر الحكام فى هذه الدولة.

الدم بين السودان والبيضان

● انتقلت العلاقات بين حكومة مالى والمتمردين من الطوارق والعرب (البيضان) من مرحلة التفاوض السياسى الى مرحلة الحرب الاهلية بالسلاح، وهذا بعد سقوط تنفيذ اتفاقيتين سابقيتين بين الطرفين عام ٩٢، ١٩٩٤. وفى نفس الوقت كانت المفاوضات بين حكومة النيجر والمتمردين من البيضان تجرى فى عاصمة بوركينا فاسو، وتوصل الطرفان الى اتفاقية سلام ووقف اطلاق النار، ولكن هذا الأمل يواجه تحديا خطيرا إثر سقوط حكومة النيجر فى اقتراع بالبرلمان، ويبقى المستقبل علامة استفهام تتراوح بين التمسك بالحل السلمى وبين الحل بالسلاح والدم خاصة بعد حل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة.

● هذا التحول الخطير يصاحبه عديد من السياسات والأطراف الاخرى ذات الاهتمام والمصالح فى المنطقة التى تمتد جنوب الدول العربية الافريقية من الغرب حيث دولة موريتانيا حتى الشرق الى تشاد وجنوب ليبيا. وهذه الدول العربية بها شعوب من العرب الأماريغ والطوارق ذوى القرابات والامتدادات الاثنية واللغوية مع البيضان الذين يعيشون فى منطقة أزواد بشمال مالى والنيجر. ونعرض الاطار العام لتحرك السياسات والاطراف الاخرى كالتالى:

- سياسات دول الجوار مثل الجزائر وبوركينا فاسو وموريتانيا والسنغال التى ساعدت مرارا فى التسوية السياسية والتى تخشى مرحلة الحرب الاهلية بسبب انتشار السلاح وتحركات اللاجئين واختراق الحدود، ونمو التعاطف على المستويات الشعبية مع قضايا التمرد التى قد تمتد الى داخل حدود دول الجوار.

- سياسات رد الفعل المتنامى لدى أقسام من الشعوب الافريقية السودان فى داخل دولة مالى، إذ ظهرت ميليشيات افريقية مسلحة للقتال ضد المتمردين من البيضان، وتلقى هذه الميليشيات دعما ومساندة من جانب جهات افريقية، ومن الامثلة منظمة غاندا كووى (معناها اصحاب الأرض بلغة شعب الصونغاى) التى بدأت فى الاشتباك فى منطقة أزواد والمدن فى دولة مالى، وينتشر حاليا الحديث عن المذابح لدى الطرفين.

- السياسة الفرنسية التى ساهمت فى مفاوضات ومساعى الحل التفاوضى السياسى، وهى تهتم أساسا باستمرار نفوذها السياسى

والاقتصادى ووجودها الثقافى فى منطقة الفرانكوفون الافريقية، ولذلك هى تدافع عن استمرار الخريطة السياسية للدول بحدودها الموروثة كما فعلت فى حالة تشاد من قبل.

- السياسة الامريكية تعمل على توسيع دائرة وجودها السياسى والاقتصادى وتركز على اهتماماتها بالتحول الديموقراطى وحقوق الانسان والاقليات من البيضان ومن السودان، وبينها وبين السياسة الفرنسية حالة من عدم التنسيق أحيانا ومن التناقض أحيانا اخرى.

- نتائج الانشقاقات والاختلافات المتنوعة بين المنظمات المتمردة ،ففى مالى توجد خمس منظمات، واحدة من بينها تمثل الاقلية العربية وأربعة اخرى تمثل شعب أزواد من الطوارق والعرب، وهذه المنظمات هى: ازواد الجبهة المتحدة لتحرير أزواد والجبهة العربية لتحرير أزواد، والجيش الثورى لتحرير أزواد، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد، وهذه المنظمات بينها خلافات تنظيمية وانشقاقات شخصية، ويرجع تاريخها الى فترة الانشاء والتكوين فى الستينيات والسبعينيات ودور بعض الدول فى التدريب والتنظيم والى فترة المفاوضات والاتصالات مع حكومة مالى للتسوية حيث قبلت بعض المنظمات ورفض البعض الآخر .. الخ.

وفى ضوء الأزمة المتصاعدة فى داخل الطرفين فى مالى، والأزمات التى تواجهها دول الجوار العربية والافريقية فى السنوات الاخيرة، ظهرت الخلافات بين المنظمات، وامتدت الخلافات وتسوياتها الى مستوى التصفية الدموية، والى مستوى المطالب والأهداف، فالبعض مازال ينادى بالحكم الذاتى أو الاقليمى، والبعض تحول للمطالبة بالفيديرالية وتوغل البعض الى حد المناداة بالانفصال وتكوين دولة جديدة للبيضنان تشمل منطقة أزواد فى مالى وتمتد لتشمل مناطق اقامتهم فى دول الجوار غربا وشرقا، والفكرة ليست جديدة فقد سبق فى سنوات المد الثورى وحركات التحرر أن طرحت فكرة انشاء دولة للبيضان تمتد من موريتانيا غربا الى تشاد وجنوب ليبيا شرقا. وتحمل هذه الفكرة خطرا يهدد جميع الدول العربية والافريقية التى تنتشر فيها اقليات وشعوب الطوارق والبربر. ولعل هذا يفسر تصريحات بعض قادة منظمات البيضان فى مالى بأن المنطقة على وشك ان تشهد رواندا جديدة بين السودان والبيضان فى مالى والنيجر وموريتانيا.

صراع الكلمة المقروءة والمسموعة

● في يناير ١٩٩٥ شهدت ساحة التنافس الثقافي الاعلامي في أفريقيا حدثين هامين: الأول بدء البث الاذاعي باللغة السواحلية من الاذاعة الايرانية، والثاني افتتاح جامعة الأخوين في المملكة المغربية كأول جامعة انجلوفونية تؤسس في منطقة تتبع تاريخيا النمط اللاتيني الفرانكوفوني.

● والبرنامج الاذاعي الايراني موجه الى شرق افريقيا عامة والى تنزانيا خاصة، وهو بذلك منضم الى مجموعة البرامج الموجهة المتنافسة في ميدان البث باللغة السواحيلية، وهي برامج توجهها الاذاعات المصرية والسعودية ، واذاعات عدد من الدول الأوروبية بالاضافة الى الولايات المتحدةh لأمريكية. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة واستخداماتها المتنوعة للسلاح الاعلامي الثقافي كأحد الاساليب المقررة في ميدان الصراع الدولي والتنافس السياسي الخارجي، الا ان السياسات الخارجية للدول ذات الاهتمام بالمنطقة مازالت تستعمل هذا الاسلوب وتطور من مستويات الاجادة والكفاءة في الاستخدام والتأثير. وتظهر المصالح الايرانية في تأسيس هذا البرنامج على مستويين:

اولهما: تعظيم نفوذ الدولة وتنمية مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة عامة، وفي هذا المجال يجري الاستفادة من نتائج الجذر التاريخي لبدايات تكوين الأمة السواحيلية المسلمة على طول الساحل الشرقي للقارة الافريقية وامتدادا حتى مناطق وسط افريقيا حيث تنتشر اللغة السواحيلية كأداة للتواصل والتعامل بين القبائل والشعوب، ويضاف الى هذا النطاق ا لجغرافي مجموعة الجزر الافريقية المنتشرة في المحيط الهندي والتي تنضم كأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية. والمستوى الثاني هو الدفاع عن وجود لمدرسة الفكر الشيعي الاسلامي عامة والمذهب الاثنى عشري خاصة، وترى الدولة الايرانية حاليا ان التمسك بهذه المسئولية هو

تاكيد لمركزها الشيعي تجاه عدد من المراكز العربية الشيعية في دول ومناطق الجناح الآسيوي من الوطن العربي ولعل في هذا القول تفسير لقيام ايران بانشاء وافتتاح مدرستين لتعليم المذهب في تنزانيا وفي انخراطها في النشاط العام للتبليغ الاسلامي في القارة الافريقية مستفيدة في ذلك من وجود الاقليات الشيعية المسلمة في دول ومناطق شرق وغرب ووسط وجنوب افريقيا. والملاحظة الهامة على هذا الاسهام الايراني انه لا يأخذ نفسه بمبدأ التنسيق أو التفاهم والتعاون مع نشاط واسهام الدول العربية والاسلامية الأخرى خاصة التي تتبع مدارس الفكر السني الاسلامي.

● الحدث الثاني: هو افتتاح جامعة الأخوين الملك الحسن والملك فهد بن عبدالعزيز في مدينة إفران بالمملكة المغربية، وهي مؤسسة اكاديمية مستقلة عن النظام التعليمي بالمغرب وهو النظام الموروث عن النمط الفرانكوفوني التقليدي في شمال افريقيا وغربها عامة، ونظام الجامعة منقول عن أحدث نظم الجامعات الامريكية وبعد دراسة معمقة لتجارب الجامعات الأنجلوفونية، ولغة التدريس الاساسية هي اللغة الانجليزية لأنها سوف تستقبل طلابا من جميع الدول والشعوب العربية والاسلامية، كما تقبل طلابا من دول أخرى بما فيها اسرائيل بشرط الإلمام باللغة العربية. ويبدأ العام الدراسي الحالي ٢٣ يناير ١٩٩٥ وينتظم للدراسة فيها ٣٢٩ طالبا من بينهم سبعة طلاب عرب وبالجامعة ثلاث كليات هي العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، والعلوم الهندسية، والتسيير وادارة الاعمال، كما تمنح درجة البكالوريوس والماجستير من المراكز المتخصصة في الدراسات الاسلامية والاعلام والعلاقات الدولية والاقتصاد، وتتبع الجامعة ثلاثة مراكز بحثية في الدراسات الاستراتيجية والموارد الطبيعية والثقافة الاسلامية والفنون.

● وقد عرضت وسائل الاعلام التقدم التكنولوجي والعمارة واساليب التعليم المتطورة التي تتميز بها هذه الجامعة، وأنها رمز للتعايش والتسامح الذي اتصفت به حضارة العرب والاسلام في الأندلس، كما ان مباني الجامعة تضم مسجدا وكنيسة وبيعة لأنها سوف تستقبل معتنقي الاديان السماوية الثلاثة كاعضاء في هيئة التدريس وفي هيئة الطلاب وقد انتهز العاهل المغربي الحدث فأدلى بأحاديث تشرح الأهداف من انشاء الجامعة، وتوضح التعاون والصداقة بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية

التى أسهمت بمنحة مالية كبيرة لتشييد الجامعة..

● وافتتاح اول جامعة انجلوفونية يتزامن مع قرار العاهل المغربى بتدريس اللغة الأمازيغية بلهجاتها المحلية فى التعليم الابتدائى ثم التدرج بعد ذلك على السلم التعليمى بالدولة . وللمبادرة معناها وهو الاقرار بالتنوع الثقافى واللغوى فى البلاد وكما يقول العاهل المغربى ان اللغة الامازيغية بلهجاتها المحلية هى جزء من الأصالة المغربية وانه بدلا من الخلط فى أحاديث المواطنين بين اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الأسبانية فإنه يرى ان الخلط بين اللغة العربية واللهجات الأمازيغية هو أشرف وأفضل واكثر مناعة للمستقبل.

● إن التنافس الانجلوفونى والفرانكوفونى مستمر فى دول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، فقد سبق فى عام ١٩٩٠ تأسيس جامعة فرانكوفونية فى الاسكندرية بالتعاون مع فرنسا، وها هى جامعة انجلوفونية تتأسس فى المملكة المغربية بالتعاون مع الجامعات الامريكية ولذلك نطرح السؤال عن جامعة مانديلا التى سوف تؤسس فى الاسماعيلية وما هو النموذج التعليمى واللغوى والثقافى الذى سوف تمثله وتعبر عنه؟

الاستعمار الأسبانى لا يموت

■ فى هذا العام توصلت الحكومة والمعارضة فى اسبانيا الى اتفاق، بموجبه أصدر البرلمان الاسبانى قانونا يمنح منطقة مدينتى سبته ومليلية وضع الحكم الذاتى اسوة بما تم بشأن اقاليم الدولة الاسبانية، وبهذا انتقلت تبعية هاتين المدينتين والجزر التابعة لهما من وزارة الداخلية الاسبانية الى وضعية اقاليم التراب الوطنى الاسبانى.

■ بهذا الاجراء الدستورى أصبحت السياسة المغربية امام تحديات خطيرة، فد تمسكت لمدة طويلة سابقة بالحل التفاوضى والحوار والتفكير المشترك حول مصير ومستقبل هاتين المدينتين والجزر الواقعة فى البحر الابيض المتوسط، وظهر المأزق بشدة حينما تحدث ممثل المملكة المغربية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ بأن الوقت قد حان لانهاء الوضع الاستعمارى فى هاتين المدينتين المغربيتين الواقعتين فى القارة الافريقية، رد ممثل الحكومة الاسبانية بأن هذا كلام غير مقبول وغير مفهوم لأن المنطقة اسبانية وأن ماتم من إجراءات هو شأن داخلى خاص بالتراب الوطنى الأسبانى، وبعد عدة أيام صرح وزير الدفاع الاسبانى بأن بلاده تحتفظ بقوة عسكرية مناسبة لمتطلبات الدفاع عن المدينتين ولردع أى اعتداء محتمل.

■ وجهة النظر الاسبانية تقول إن وضعية الاستعمار الكولونيالى والامبريالى الأوروبى لاتنطبق على وضعية هاتين المدينتين، وبالتالى فان ماصدر عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من بيانات وقرارات بشأن تصفية الاستعمار والتبعية، لايسرى على هذه المنطقة فلقد سبق ان استجابت اسبانيا للتوجه العالمى بشأن تصفية الاستعمار الاوروبى فى مناطق الريف بشمال المملكة المغربية وطرفاية وأيفنى والساقية الحمراء ووادى الذهب، أيضا وافقت اسبانيا على استقلال غينيا الاستوائية على الساحل الغربى للقارة الافريقية.

■ والمنطق الاسبانى يكشف عن الجذر التاريخى للاحتلال والسيطرة على

المنطقة، وهذا الجذر يمتد إلى فترة الصراع الدينى الاسلامى المسيحى، والتى يسميها المؤرخون فترة حروب الاسترداد أو الاستعادة وهى التى اعقبت انهيار الحكم العربى فى اسبانيا وخروج العرب والمسلمين نهائيا من الأندلس وعودتهم إلى المغرب العربى، فى هذه الفترة تكونت العقيدة الاسبانية الدائمة بأن الخطر والتهديد يأتى من الجنوب حيث تمتد الأراضى والشعوب الاسلامية « المور» وتحت شعار حرب الاسترداد والاستعادة سيطرت البرتغال ثم اسبانيا منذ عام ١٤١٥ على ميناء سبتة ثم مليلية والجزر والجيوب الأخرى، وتأكدت سيطرة اسبانيا باتفاقية ترود بسيلاس عام ١٤٩٤ ميلادية، التى وقعتها اسبانيا والبرتغال برعاية بابا الفاتيكان، وبموجبها تم تقسيم المستعمرات والأراضى التابعة لكل منهما فى أمريكا اللاتينية وفي افريقيا واسيا وهذا هو الجذر التاريخى الحقيقى للسيطرة الأسبانية فى المنطقة التى تتمسك اسبانيا بدوامها واستمرارها .

■ إن الحديث الاسبانى عن خطر عسكرى يهددها من الجنوب هو أوهام إعلامية يتم نشرها وتوزيعها لتغطية الأسباب الحقيقية لاستمرار الاستعمار الاسبانى فقد سبق أن تفاوضت المملكة المغربية مع اسبانيا بشأن مناطق أخرى وتمت عودتها الى التراب المغربى الاسلامى، كما تفاوض الطرفان بشأن عدة اتفاقيات أقتصادية خاصة حقوق صيد الأسماك فى المياة الاقليمية للمغرب، وبين الطرفين حاليا معاهدة صداقة وعدم اعتداء، ومن المعروف أن اسبانيا لديها قوة عسكرية اقوى من المغرب، كما ان اسبانيا عضو فى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى واستطرادا نشير إلى ان اتفاقية انضمام اسبانيا الى حلف الأطلنطى لم تشمل النص على أن الاراضى الاسبانية فى شمال افريقيا تدخل تحت المظلة العسكرية لحلف الأطلنطى .

■ إن المقاومة السلمية للمغاربة فى المدينتين لم تتوقف من قبل وإن اتصفت بالتقطع، وتتفق جميع الأحزاب المغربية مع ملك المغرب حول حقوق المغرب فى المنطقة وأن هذه الحقوق لايطولها التقادم وليست موضع تنازل.

■ والآن كيف تتصرف السياسة المغربية وماذا تفعل؟ وكيف يتصرف الرأى العام العالمى والمنظمات الدولية تجاه هذاالوضع الاستعمارى؟ وأخيرا ماهو موقف وتفكير جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى؟

اللاعب البارع فى وسط أفريقيا

فى عام ١٩٩٤ يستحق هذه الصفة الجنرال موبوتو رئيس دولة زائير:

■ لقد بدأ العام ونظامه السياسى فى مأزق ادخلته فيه دول الترويكا - فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا، فلقد اتفقت على تصور مشترك لخطوات التحول الديمقراطى يشمل الاساليب والخطوات لبناء حكومة الوحدة الوطنية واقتسام السلطة بين حزب رئيس الجمهورية وأحزاب المعارضة وأعضاء البرلمان، والاصلاحات الاقتصادية والادارية اللازمة لاجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ١٩٩٥. وفى اطار المساومة بين رئيس الجمهورية والدول الثلاث تم الاتفاق على تعيين رئيس وزراء جديد هوليون كنجو.

■ ولكن الرئيس موبوتو لم يقبل تجميد قدراته المكتسبة من المناورة، ومن أجل تحقيق سياسته وهى أن يدير زائير بدون أى تدخل أجنبى، وجد فرصته فى التدخل فى مجريات الحرب الأهلية فى كل من أنجولا ورواندا باسلوب لايسمح باتمام تسوية سياسية فى أى منهما بدون حضوره وبدون القبول بالتعاون معه لاستمرار نتائج أى تسوية، خاصة انه يجيد نقل مواقعه فى الأحداث الاقليمية طبقا لتغير سياسات التنافس فى المنطقة، ففى انجولا عادت الحرب الاهلية مرة ثانية بعد رفض سافيمبى لنتائج الانتخابات الديمقراطية فى سبتمبر ١٩٩٢، ونظرا لحاجة المعارضة المسلحة إلى تدفق السلاح وتهريب الماس ثمنا لشحنات الاسلحة صارت زائير هى محطة الوصول والنقل عبر الحدود المشتركة، وفى النصف الثانى من عام ١٩٩٣ ازدادت اتصالات وضغوط الدول الأوروبية والأمريكية خاصة بعد قرارات رفع الحظر على تزويد حكومة أنجولا بالسلاح، وقرار مجلس الأمن بفرض حظر على امتدادات السلاح والوقود على حركة يونيتا المعارضة، وانضمت حكومة جنوب افريقيا إلى الموقف الأوروبى الأمريكى وتوقفت عن دعم

سافيمبى، وزار زائير مساعد وزير الخارجية الامريكية للتفاهم مع الرئيس موبوتو، وبعد اتمام الانتخابات الديمقراطية فى جنوب افريقيا دعا الرئيس مانديلا إلى إيقاف الحرب الأهلية فى انجولا، من خلال اجتماع ثلاثى حضره رئيس زائير ورئيس انجولا ، وتركزت الجهود الدولية على إنجاح المفاوضات بين حكومة أنجولا وحركة يونيتا فى مفاوضات لوساكا عاصمة زامبيا، ونظرا لمحورية دور زائير التى أغلقت طرق الامداد بالسلاح، فقد توصلت المفاوضات إلى تسوية سياسية بين الحكومة والمعارضة فى أنجولا، وترتب على هذا تمهيد الأجواء للتفاهم بين زائير وانجولا، وتشير الانباء إلى زيارة مقررة للرئيس موبوتو إلى عاصمة أنجولا وعقد قمة ثنائية مع الرئيس الأنجولى دوس سانتوس فى مطلع ١٩٩٥.

■ أما فى رواندا فكان موقف الرئيس موبوتو هو الدعم الكامل لحكومة الرئيس السابق الجنرال هابيا ريمانا والسياسة الفرنسية المساندة له، بأسلوب مرور السلاح وأنواع الدعم عبر زائير والحدود المشتركة، كما ساند التدخل العسكرى الفرنسى فى عملية الفيروز، ولكن تغير مواقف السياسة الامريكية وقرار تدخلها باسم الأمم المتحدة عبر أراضى اوغندا وادارة عملياتها من أراضيها، أدى بالرئيس موبوتو إلى إعادة حساباته خاصة بعد انتهاء عملية الفيروز الفرنسية فى اغسطس ١٩٩٤، واقتربت مواقفه من مواقف المنظمات الانسانية والأمم المتحدة والسياسة الأمريكية وقدم التسهيلات اللازمة عبر أراضى ومطارات زائير لخدمة أهداف هذه الأطراف، وازداد التغير فى المواقف حتى تقابل الرئيس موبوتو مع رئيس رواندا الجديد الذى اختارته حكومة المعارضة المسلحة فى اجتماع ثنائى فى دولة موريشيوس، وفى أواخر نوفمبر ١٩٩٤ انعقدت قمة ثلاثية تضم رؤساء زائير ورواندا وبوروندى فى جبادوليت فى شمال زائير لبحث موضوعات التسوية السياسية فى المنطقة، وتشير الأنباء إلى عقد اجتماع قمة دول الفرانكرفون والأنجلوفون فى وسط وشرق افريقيا وبمشاركة زائير فى الاسبوع الأول من

يناير ١٩٩٥ فى نيروبى.

■ انشأت هذه السياسات والاتصالات أوضاعا جديدة، من بينها تاكيد انهيار واختفاء كل الآمال والتطلعات التى تعلقت بدور وباصلاحات رئيس الوزراء الجديد وحكومته فى زائير، فعلى الرغم من اقتسام مناصب الوزراء بين حزب رئيس الجمهورية واحزاب المعارضة فى البرلمان الا أن عملية اقتسام مناصب الاقاليم والادارة الاقليمية لم تتم، وعلى الرغم من صدور قرار رئيس الوزراء بعزل محافظ البنك المركزى، الا أن المحافظ ظل يداوم فى مكتبه ويوقع الشيكات ويصدر أوراق النقد الجديدة التى يتم طبعها فى أمريكا اللاتينية وفى أوروبا ويتولى رجال الأعمال تهريبها إلى داخل البلاد، ولم تنفذ الاصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى نسبة تسعة الاف فى المائة شهريا، كما فشلت الحكومة فى إيقاف تهريب انتاج الماس وبعض المعادن إلى خارج البلاد بعيدا عن الاجراءات الحكومية، كذلك يتم استيراد الأرز إلى داخل البلاد بأساليب التهريب غير الشرعى وتقدر وسائل الاعلام أن المكاسب المترتبة على تهريب الصادرات والواردات تتراوح بين عشرة وخمسة عشر مليونا من الدولارات شهريا، ويضاف إلى هذا ماحدث من انقسامات فى صفوف احزاب المعارضة وزيادة تشرذمها وانضمام أعداد من أعضائها إلى حزب رئيس الجمهورية.

■ ومن المشاهد التى نقلتها وسائل الاعلام الدولية ماحدث فى مطار كينشاسا العاصمة يوم ١٩٩٤/١١/٥ فقد اصطحب رئيس الوزراء قناصل فرنسا وبلجيكا والبرازيل ومصر والكاميرون وأوغندا ليكونوا شهودا على عملية مصادرة شحنة من أوراق النقد الجديد المهربة إلى زائير، ويبلغ وزنها ١٤ طنا تحملها طائرة قادمة من الارجنتين عبر مطارات الدول التى يمثلها هؤلاء القناصل، واتهم رئيس الوزراء رجال الاعمال اللبنانيين بالمسئولية عن عمليات التهريب وتخريب اقتصاد زائير.

النزاع المسلح فى باكاسى

الدولتين من مستويات الاتصالات السياسية والاعلام الى مستوى ارسال القوات العسكرية للمنطقة واستعمال السلاح وسقوط القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين، وظهرت فى دائرة النزاع اطراف دولية متعددة الأدوار مثل مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والسياسية الفرنسية، وازداد التوتر فى المنطقة بقيام فرنسا بارسال قوات عسكرية برية وبحرية وجوية، لتمثل إشارة ذات مغزى، لمساندة موقف حكومة الكاميرون.

■ وشبه جزيرة باكاسى منطقة مستنقعات تنمو بها أحرش ونباتات تشبه التين الشوكى، ومساحتها ٦٦٥ كيلو مترا مربعا، ولا يزيد عدد قاطنيها على تسعة الاف نسمة، ينتمي حوالى ٩٠٪ منهم إلى شعوب وقبائل نيجيريا وينتمى الباقون الى شعوب وقبائل الكاميرون، والمهنة الوحيدة التى يمارسها السكان هى الصيد حيث ان شبه الجزيرة تطل على خليج غينيا الغنى بالثروة السمكية، ولكن منذ الثمانينات فاحت فى المنطقة وخاصة فى مياهها الاقليمية رائحة البترول وجاءت الشركات الفرنسية والأمريكية للتنقيب تحت مياه البحر، وفى عام ١٩٩٣ وقعت نيجيريا اتفاقا مع شركة (إلف) الفرنسية للتنقيب عن البترول فى شبه الجزيرة، واثار هذا الاتفاق غضب الكاميرون واحتجاجها ودعت الشركة الفرنسية الى التوقف عن النشاط وعدم تنفيذ أى اتفاق حتى يتم الحسم القانونى السياسى حول تبعية شبه الجزيرة لأى من الدولتين المتجاورتين. واستطراد نشير إلى أن مناطق استخراج البترول داخل الكاميرون تقع على مقربة من شبه الجزيرة وتقوم بالاستثمار فيها شركتان فرنسية وأمريكية.

الجذر التاريخى للقضية يعود الى عهد التقسيم الاستعمارى لافريقيا، وفترة التنافس الالمانى الانجليزى فى غرب افريقيا فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر، فقد سيطرت بريطانيا على مناطق تجمعت فيما بعد باسم نيجريا، وسيطرت المانيا على منطقة سميت باسم الكاميرون، ونتيجة لدبلوماسية التسابق والتملك الاستعمارى صارت باكاسى فى دائرة السيطرة الانجليزية، ولكن فى عام ١٩١٣ تفاهمت الدولتان الاستعماريتان حول رسم خط الحدود الفاصلة بينهما فى غرب افريقيا وانتقلت شبه الجزيرة الى دائرة السيطرة الالمانية ولكن سرعان مانشبت الحرب العالمية الأولى (١٤ - ١٩١٨) وأدت هزيمة المانيا فيها الى تصفية وجودها فى القارة الافريقية، واقتسمت فرنسا وانجلترا وادارت انجلترا منطقة الكاميرون الانجليزى كجزء من نيجيريا وبذلك انتقلت مرة ثانية منطقة شبه الجزيرة الى دائرة السيطرة الانجليرية، وظل هذا الوضع ساريا حتى انتهت الحرب العالمية الثانية وانشأت الامم

المتحدة نظام الوصاية الدولية بدلا من نظام الانتداب، وترتب على هذا اعلان استقلال الكاميرون الفرنسي واجراء استفتاء فى الكاميرون الانجليزى للإنضمام للكاميرون المستقل أو الانضمام الى نيجيريا، وطبقا لنتائج الاستفتاء انضم القسم الجنوبى الى الكاميرون وانضم القسم الشمالى إلى نيجيريا، ولم يتعرض احد حينذاك لموضوع رسم الحدود الفاصلة بشكل واضح وقاطع وإن ظل كل من الطرفين يرى ان شبه الجزيرة هو جزء من ترابه الوطنى ويخضع لسيادته.

■ وحينما نشبت حرب الانفصال فى نيجيريا وقفت حكومة الكاميرون مع الحكومة الاتحادية فى نيجيريا وعارضت الكاميرون رسميا وفعليا انفصال بيافرا وحاصرت الموانى والمياه الاقليمية بقواتها البحرية ، ولهذا فى عام ١٩٧٥ تقابل الجنرال يعقوب جوون رئيس المجلس العكسرى الأعلى فى نيجيريا والحاج احمدو واهيدجو رئيس جمهورية الكاميرون ووقعا على اتفاقية ماروؤا التى تقضى بادماج شبة جزيرة باكاسى فى أراضى جمهورية الكاميرون، واعتبر الطرفان الاتفاق اجراء حاسما لحل الخلاف المزمن بين الدولتين الجارتين. ولكن نشب بعد ذلك إشكال قانونى فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، فقد قامت الكاميرون بابلاغ دول العالم بالاتفاق وسجلت الاتفاقية فى الامم المتحدة واصدرت الخرائط السياسية الدالة على حدودها السياسية الجديدة، بينما ترى نيجيريا ان هذه الاتفاقية لم يصدق عليها المجلس العسكرى الاعلى الذى كان يمارس السلطات التشريعية فى نيجيريا وقتذاك، وانه حدث بعد ذلك انقلاب عسكرى بقيادة الجنرال مرتضى محمد الذى اقصى الجنرال يعقوب جوون عن الحكم وشكل مجلسا عسكريا اعلى. وقام هذا المجلس الجديد برفض المصادقة على الاتفاقية ومن ثم عدم التزام نيجيريا بها... وهكذا عاد النزاع من جديد فى العلاقة المتبادلة بين الدولتين، مما ترتب عليه وقائع مصادمات متعددة.

■ ومنذ ديسمبر ١٩٩٣ تخترق قوات كل من البلدين المنطقة وتتقاتل فيما بينها، ولجأت الكاميرون الى المنظمات الاقليمية والدولية للشكوى وطلب المساندة واوصى مجلس الامن بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية للبحث عن حل سياسى والتسوية السلمية وضبط النفس، كما ترفع حكومة الكاميرون عرض القضية على محكمة العدل الدولية، بينما ترفض نيجيريا تدويل الخلاف وترى ان القضية هى شأن ثنائى ويمكن تسويتها بالمفاوضات والاتصالات الثنائية بين الدولتين، ولهذا ظهر غضب نيجيريا وانزعاجها من طلب الكاميرون للمساندة الفرنسية.

■ وهكذا تعقدت القضية، وسالت الدماء، وحشدت القوات المسلحة، وتدخلت الاطراف الخارجية.

الحرب المنسية فى ليبيريا

فى هذا الشهر تمر خمس سنوات على الحرب الأهلية المستمرة فى ليبيريا وبجوارانتشار القتل والتدمير والاستنزاف يتصف النزاع المسلح بصفتين هما التشرذم والتدخل الاقليمى والعالمى .

بدأ النزاع المسلح بين حكومة الرئيس السابق الجنرال دو والجبهة الوطنية المسلحة بقيادة تايلور ، وعلى الرغم من أن الرئيس السابق قتل غدرا إلا ان الجبهة الوطنية شهدت أول انقسام بانشقاق فصيل بقيادة جونسون ثم حدث الانشقاق الثانى بخروج عدد من القيادات العسكرية واتجاها للتحالف مع منظمات منافسة أخرى وخلال فترة النزاع تشكلت الجبهة الموحدة من أجل الديمقراطية بقيادة الحاج كوروما وتستند فى قاعدتها الى قبلائل الماندينجو ولكنها عرفت أيضا التشرذم بانشقاق فصيل بقيادة الجنرال روزفات الذى يحظى بتأييد عشائر من قبيلة كران ، وعلى جانب اخر من الصراع تشكل مجلس السلام الذى تتبعه ميليشيات مسلحة كما انقسم جيش الدولة السابق الى فرق وقوى تتبع بعضها الحكومة الانتقالية وبعضها يعمل تحت امرة بعض القادة واخر ماتداولته الانباء ان تحالفا عسكريا جديدا يجمع المنشقين العسكريين على تايلور وفصائل وميليشيات المنشقين على كورما ومجلس السلام وبعض القوى العسكرية الباقية على ولائها لاسم رئيس الجمهورية السابق وقبيلته (كران) وقد توحدوا ضد تايلور وجبهته وقتلوه وطردوه من مقر قيادته فى مدينة جبارنجا التى استولوا عليها .

أما التدخل الاقليمى والعالمى فيشمل دولا من أوروبا وامريكا الشمالية ودولا من افريقيا ، وقد شهد هذا التدخل فى صور ومناسبات وأساليب تدريجية وفى البداية كانت الولايات المتحدة الامريكية تساند الرئيس السابق دو وتدعمه بمجموعة من المستشارين المدنيين والعسكريين ، واستند تايلور فى معارضته المسلحة الى دعم من كوت ديفوار وسيراليون ثم تخلت السياسة الامريكية عن الرئيس السابق وزادت دول الفرانكو فون الافريقية من الدعم والمساندة للجبهة الوطنية وبازدياد حدة النزاع المسلح تدخلت نيجيريا وغانا وغينيا وبوركينا فاسو ، ويأخذ التدخل صورا ثنائية مثل تسهيلات السلاح والتدريب والتمويل ، وعلى هذا المستوى الثنائى توجد جذور التنافس

الانجلوفون والفرانكفون ، اما المستوى الجماعى للتدخل فقد بدأ عام ١٩٩٠ بطلب الرئيس السابق المساعدة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (إيكواس) والتى تربط بين اعضائها معاهدة تعاون وأمن عسكرى وكانت نيجيريا وراء الدفع نحو التدخل العسكرى الذى ظهر أولا فى صورة طلب وقف اطلاق النار ونشر مجموعة من المراقبين وتحديد موعد لاجراء انتخابات حرة مع تشكيل حكومة مؤقتة أو انتقالية محايدة ، وبعد ذلك تطورت الاحداث لاقرار مبدأ التدخل المسلح وتشكيل قوة مسلحة باسم ايكوموج دخلت ليبيريا فى اواخر عام ١٩٩٠ ومع الزمن تزايد عدد افرادها من ثلاثة آلاف حتى وصل حاليا الى ستة عشر الفا ، ويحظى التدخل العسكرى الاقليمى بموافقة وتأييد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وتضم القوات افرادا من نيجيريا وغانا وسيراليون وجامبيا واوغندا وتنزانيا وبوركينا فاسو والسنغال ومالى ويتولى التمويل صندوق فى الأمم المتحدة تدعمه ماليا الولايات المتحدة الامريكية ، وبالاضافة الى هذا توجد قوات باسم الامم المتحدة فى صورة مراقبين عسكريين من بنجلاديش والصين ومصر والاردن ولبنان وكينيا وباكستان ، كما يوجد ممثل خاص لمنظمة الوحدة الافريقية فى ليبيريا .

وخلال سنوات الحرب الاهلية سعت القوى الوطنية الليبيرية والدول الافريقية والاجنبية والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الى عقد تسويات سياسية لايقاف اطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية وتحديد موعد لاجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ، وكانت أول هذه الاتفاقيات للتسوية هو ماتم فى دولة كوت ديفوار ، ثم عقدت الثانية فى بنين عام ١٩٩٣ ، وأخيرا عقدت الثالثة فى أكوسومبو بدولة غانا عام ١٩٩٤ ، وتتراوح الآراء بين التأييد والمعارضة تجاه هذه الاتفاقيات وخاصة الاتفاقية الاخيرة التى تعتبر استكمالا وتفسيرا للاتفاقية الثانية السابقة ، ولكن الملاحظة هى ان الترتيبات الاخيرة تعطى القيادات العسكرية للفصائل الكبرى المتنازعة دورا قياديا فى التسوية ويترتب على هذا تخفيض قيمة ودور القيادات المدنية للحكومة الانتقالية، علما بأن الحكومة الانتقالية لها قوات خاصة تتبعها ، وان القوات المسلحة الرسمية للدولة بها صراع وانشقاق إثر قيام الحكومة الانتقالية اخيرا بعزل رئيس الاركان الجنرال بووين وتعيين نائبه رئيسا للاركان والسبب كما أعلن هو ان الجنرال وقع على اتفاقية اكوسومبو بالاتفاق مع تايلور والحاج كوروما ، وهذا يفسر التداخل بين التشرذم وفعل التدخل الاقليمى والعالمى .

اللقاء الأفريقى فى باريس

● فى النصف الأول من شهر فبراير ١٩٩٥ انعقد بمقر اليونسكو فى باريس مؤتمر اللقاء الافريقى لابداء نظرة ختامية على أولويات برنامج الأنشطة والأهداف فى افريقيا التى تشملها الاستراتيجية متوسطة المدى لليونسكو فى السنوات الخمس القادمة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١ ، وذلك تمهيدا لعرض هذه الاستراتيجية على مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر عقده فى كوبنهاجن خلال النصف الأول من شهر مارس القادم .

● ويشارك بالرأى والحوار فى اللقاء الافريقى ممثلو كل من الحكومات الافريقية الاعضاء باليونسكو والمنظمات والمؤسسات الافريقية ، وعدد من الشخصيات العامة والمتخصصين الأفارقة الذين لهم إسهام فى حياة المجتمعات الافريقية المعاصرة ، وينضم إليهم بالمشاركة فى الحوار ممثلو اليونسكو ولجانه ومنظماته الأقليمية ، والأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المتخصصة التى تعمل تحت مظلتها العالمية وممثلو هيئات الاغاثة الانسانية والمعونة الدولية والهيئات التطوعية غير الحكومة وممثلو الدول المانحة والمنظمات العالمية والاقليمية الأخرى ذات الاهتمام .

● وقد بدأ المدير العام لليونسكو فى حديث افتتاحى للمؤتمر بعرض أهداف وغايات المنظمة فى تصور استراتيجيتها المتوسطة القادمة ، ويشير إلى ماسبق تنفيذه من برامج وجهود دولية وافريقية ، والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات ولقاءات مثل مجلس وزراء التربية والتعليم الأفارقة ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وخطة عمل لاجوس الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية ، وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها وهيائتها المتخصصة واعلان طوكيو لتنمية افريقيا ... الخ ثم يتوزع اعضاء المؤتمر والمشاركون على اللجان الخمس التى تغطى الجوانب المتنوعة لهذه الاستراتيجية وهى لجنة التدريب والنشاط المعرفى خاصة فى مراحل التعليم والجامعات ، ولجنة العلوم والتكنولوجيا والتنمية المستمرة ، ولجنة الترتيبات الاقليمية وشئون البيئة ، ولجنة الاعلام والاتصال فى البيئة الريفية ، ولجنة تحقيق الديموقراطية فى ممارسات الحياة اليومية الافريقية .

وثقافة السلام وفي داخل هذه العناوين الكبرى لنشاط اللجان تناقش موضوعات البعد الثقافي للتنمية ، وقضايا وأوضاع العلاقات والصراعات الاثنية ، وادارة التحول الاجتماعي ، واستثمار التقدم الاعلامي في تعميق الجوانب الثقافية التنموية بين الشعوب والحكومات في القارة الافريقية والعالم ... الخ

● ويتم توزيع الوثائق الخاصة بهذه القطاعات على اعضاء كل لجنة ، ويقوم الأعضاء باعداد تقرير عام عن المناقشات والاراء بالبرامج والأنشطة ، ومن مضمون هذه التقارير الخمسة تقوم لجنة الصياغة العامة باعداد التقرير العام عن الاستراتيجية المقترحة لافريقيا والتي تعرض مع غيرها من استراتيجيات على مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية .

وتستند خطوة اليونسكو في عقد المؤتمر واعداد وثائقه إلى مجموعة من الدراسات عن حقائق واوضاع الحياة الافريقية ، وإلى أن المطالب والأهداف والأولويات هي التي يحددها الأفارقة بأنفسهم في ضوء أوضاع النشاط والمعونة الدولية المنتظرة في السنوات الخمس القادمة ، ومن الامثلة محتويات على هذه الدراسات نلاحظ انخفاض معدل الدخل السنوي للفرد ، وارتفاع اعداد الفقراء عامة وبين النساء خاصة ، والاثار المتنوعة لهذا الاتجاه على بناء الأسرة والتفكك الاجتماعي وتنشئه الأطفال ومن ناحية ثانية تشير الاحصاءات الى زيادة متوالية في المستورد من الاغذية والطعام ، والاعتماد المستمر على المعونات الغذائية في المستورد من الاغذية ، وانتشار الأمراض المتوطنة عامة ووباء الايدز ، وازدياد اعداد المتعطلين عن العمل بشكل مخيف ، وتزايد الهجرة من الريف الى المدينة والتكدس في المناطق العشوائية وأثار ذلك على برامج الاصلاح الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي ، ومن ناحية ثالثة تشير الارقام المنشورة الى أن الثلثين من اجمالي مجموع سكان القارة الافريقية لايعرفون القراءة والكتابة ، والى ازدياد معدلات التسرب من التعليم بالنسبة للاطفال ، والارتفاع المتوالي المخيف والنزاعات المسلحة في القارة وانهيار مؤسسات التعليم من حيث الكم والنوع ، وانتهاكات حقوق الانسان بشكل واسع ومستمر .

الحقائق السابقة تدعو الى التشاؤم ، ولكن الذي يدعو إلى المزيد من التشاؤم هو محاولة الاجابة على سؤال عن مدى استجابة الدول الغنية لتخصيص الأموال والمعونات للقارة الافريقية في الوقت الحاضر .

إسرائيل فى العواصم والأسواق

● يتصاعد الخط لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل ودول القارة الافريقية ، ويمكن القول ان الدول الافريقية ذات التأثير فى أقاليم القارة الافريقية صارت تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل ، وان بعض هذه الدول قد نقلت مقر بعثتها الدبلوماسية من تل أبيب الى القدس .

● وهكذا فى اطار البيئة الدولية والاقليمية المتغيرة منذ انتهاء الحرب الباردة . يظهر الوجود الاسرائيلى فى العواصم وأخر ماتناقلته وسائل الاعلام هو اعادة العلاقات الدبلوماسية مع السنغال وغانا ورواندا ، ويصاحب الظاهرة الدبلوماسية ظاهرة الانتشار المتنامى فى الأسواق الافريقية ، وتستفيد التجارة الاسرائيلية فى المرحلة الحالية من تاريخها السابق فى التعامل مع النخب المدنية والعسكرية ذات التأثير فى اقتصاديات الدول الافريقية ، ولعل فى نمو هذه الظواهر تفسيرا لقول الاستاذة الدكتورة ناعومى شاذان بأن الوقت مناسب لممارسة سياسة خارجية صحيحة بدلا من الآليات الاجرائية التى سبقت ممارستها فى الأعوام الستينات من هذا القرن عندما كانت اسرائيل معزولة ، فحاليا تتحول اسرائيل إلى وضعية الدولة العادية فى البيئة الافريقية واستطرادا نشير الى أن ناعومى شاذان استاذة جامعية متخصصة فى الدراسات الافريقية وهى عضو فى الكنيست الاسرائيلى عن كتلة ميرتز .

● وفى نفس الوقت توجد آراء متنوعة فى اسرائيل حول هذا الموضوع ، فبعضها يرى ان قضايا التجارة الدولية مع الدول الافريقية تتطلب المراجعة وإعادة النظر ، بسبب ان أوضاع فترة الحرب الباردة ، كما تختلف عن فترة المحاولات والسياسات الاسرائيلية السابقة لاختراق سياسات التطويق والتعقيب العربي للنشاط الاسرائيلى فى القارة الافريقية ، وان هذه الاختلافات المنوعة تدعو لمناقشة عدد من القضايا مثل ترتيب الأولويات ، وانتقاء الأساليب ، واختيار الأطراف المتعاونة والصديقة على المستوى العالمى والاقليمى فى بيئة وأوضاع الأسواق الافريقية .

● وهذه الآراء المنشورة فى المجلات المتخصصة تتفهم هذه المتغيرات واثارها ، والاتجاه العام هو نحو التكيف مع متطلباتها ، ومع التمسك بمبدأ التنافس فى الأسواق الافريقية كما ان هناك أمثلة متنوعة للنشاط الحالى ولاقتراح تصورات جديدة لهذا النشاط ، ومن بينها الاستجابة الاسرائيلية لطلب رئيس جمهورية الكونغو لتدريب وتسليح الحرس الرئاسى ، وقيام بعض الشركات الأمنية الخاصة فى اسرائيل بتقديم

خبرات أمنية وفنية لأحزاب ومنظمات المعارضة فى جمهورية الكونغو بعد موافقة وزير الدفاع الاسرائيلى ، كذلك المقترحات الخاصة بقيام القطاع الخاص الاسرائيلى باعداد دراسات وتقديرات لمشروعات كبيرة فى الدول الافريقية ، ثم التعاون مع المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية لتمويلها ، والانشاء يكون بخبرات اسرائيلية ... الخ .

● ويقتضى المقام الاشارة الى بعض اوضاع التجارة السابقة مع افريقيا ، فقد كانت الأولوية تعطى لتجارة السلاح وتقديم الخبرات العسكرية والأمنية والفنية ، ثم انتقاء قطاعات محددة ذات ربحية مؤكدة على المستوى الاقتصادى وعلى المستوى السياسى والاعلامى بالنسبة لأوضاع الصراع العربى الاسرائيلى ، وفى هذا الاطار تعاونت السياسة الاسرائيلية مع دول امريكية وأوروبية ، وكذلك مع النظام العنصرى السابق فى دولة جنوب افريقيا فى ميادين متعددة مثل التصدير والاستيراد والاستثمارات والمعونات الفنية ، وإن ظلت فى المقدمة صناعة وتسويق السلاح ، وبوجه عام سجلت احصاءات التجارة الاسرائيلية المعلنة فى تلك السنوات فائضا لحساب الجانب الاسرائيلى .

● وكانت الولايات المتحدة الامريكية فى مقدمة الأطراف المتعاونة فى هذه المبادلات والمعاملات ، وفى فترة الحرب الباردة كانت الأهداف والأولويات واضحة ، وكانت المؤسسات الامريكية متنوعة بين العلنية والسرية ، وتشير بعض وسائل الاعلام المتخصصة الى عملية سرية باسم شفرى (جبل ك. ك) دفعت فيها المخابرات الامريكية مبالغ سنوية تتراوح بين ١٠ و ٢٠ مليون دولار لاسرائيل مقابل المهام الموكل اليها تنفيذها من الباطن فى افريقيا ولكن الظروف والمواقف تتغير الان ، فالسياسة الامريكية اعادت ترتيب خياراتها وعلاقاتها السياسية والأمنية فى القارة ، وهى تتجه الى مزيد من التعاون والتنسيق مع أجهزة دولة جنوب افريقيا فى ميادين الأمن والدفاع والتكنولوجيا بوجه عام . وفى تقديرى أنه يترتب حاليا عدد من النتائج من بينها ان اسرائيل لن تصبح الطرف الأول فى التعاون مع السياسة الامريكية فى افريقيا ، وايضا لن تصبح دولة جنوب افريقيا بعد اتمام عملية التحول الديمقراطى وسياستها الخارجية الجديدة ، هى الطرف الأول فى التعامل الاسرائيلى فى افريقيا .

الفهرس

القسم الأول ٤

القسم الثانى ٧٣

القسم الثالث ١٠٠

